

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الإصلاح

لا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

السنة السابعة، العدد الخامس والثلاثون، جمادى الأولى/جمادى الآخرة 1434 هـ الموافق 3 مارس/أفريل 2013 م



**الأمن الفكري
والتحديات المعاصرة**

الإصلاح ومقاصد الشريعة

أ.د. سليمان الرحيلي



الحلف بأسماء الله وصفاته

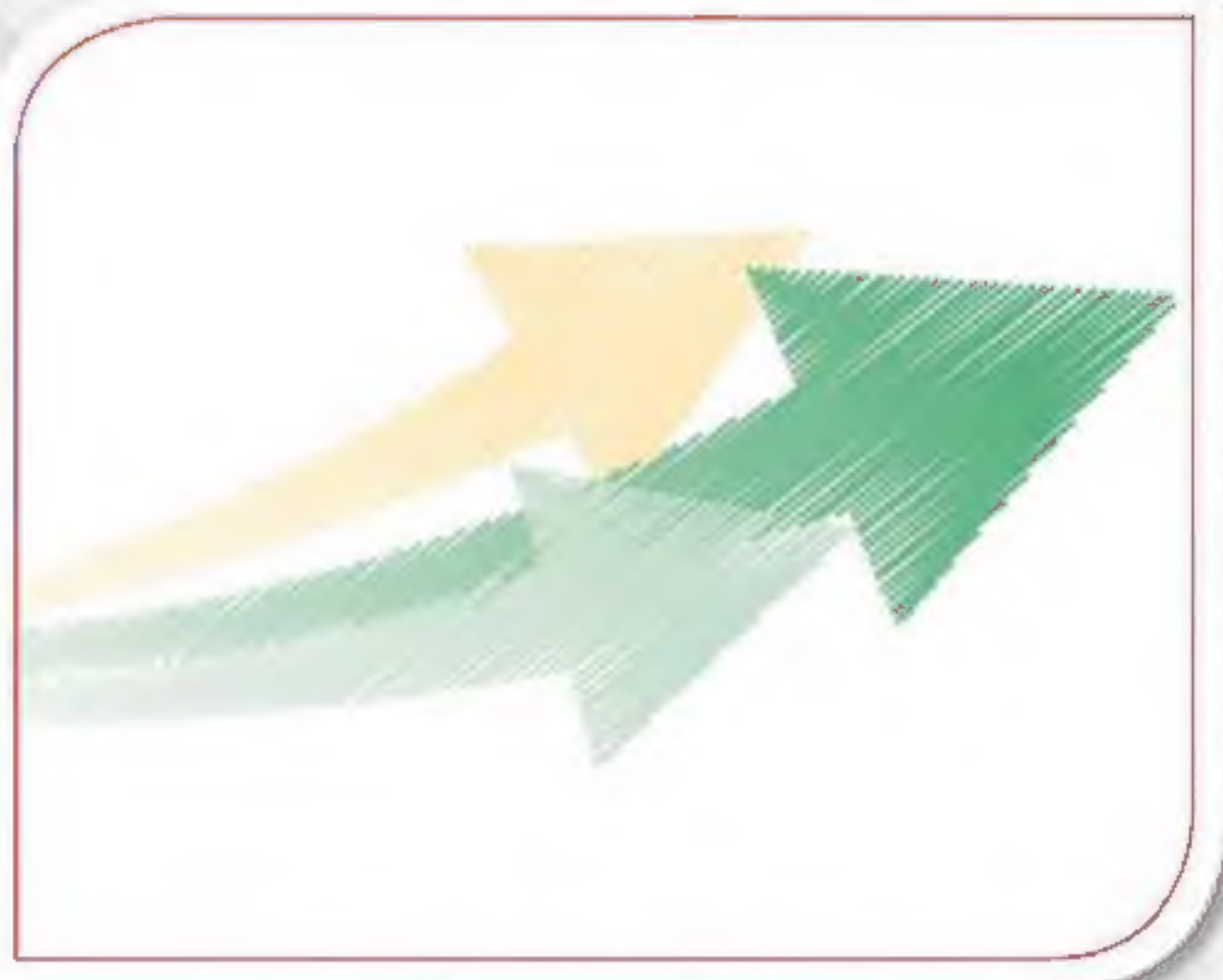
د. مصطفى بلحاج



حكم القيام عند مرور الجنازة

د. صالح الدين رمضة

تطاول نكرة !



مشكلات الحياة الزوجية - علل وعلاج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سُورَةُ الْأَحْزَابِ: ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.



مدير المجلة

افتتاحية

تطاول نكرة!

إن أهل العلم هم حملة الدعوة وحمايتها يدعون إلى الهداية، ويبصرون بتور الله أهل العماية، ويصبرون على الإذابة؛ أقدارهم عند أهل الفضل عالية، ومنازلهم عند أهل النبل سامية؛ لأن ما هم فيه من الدعوة والتعليم والإفتاء جهاد وإقدام وشجاعة، قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «الدعوة إلى الله ورسوله جهاد بالقلب وباللسان، وقد يكون أفضل من الجهاد باليد» [أحكام أهل الذمة، (3/1254)].

وأما أهل السفة واللفظ، والجهالة والشطط؛ فلا غرابة أن تسمع منهم الطعون السافلة، والعبارات النابية في حق من يؤاهم الله منزلة سامقة بما هم عليه من تضرع في علم الشريعة، كما هو حال أحد النكرات غير المشهورين بالعلم ولا المعروفين بطلبه، المتسلقين إلى عالم السياسة والمتطلعين إلى الرياسة، وممن يحسب نفسه أنه من أهل الفطنة والكياسة، وما علم المسكين أن سبابه لهم ورميه إياهم بالجبن أماراة على قلة توفيقه، وسقوط له في أول امتحان بعد عزمه على ولوج مضمار السياسة؛ إذ كيف يسوس الناس من لم يحكم سياسة نفسه، ولم يترثث في أحكامه، ولم تسلم أعراض الأفاضل والأبرياء من لسانه؟

إن من بخس حظ من العلم ولم يتعن مسالكه، ولم يتدرج في مراتبه، ولم ينشأ في أكناف أهله، ليس بوسعه أن يدرك خطورة التعرض للعالم الذاب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، والداعي إلى طريقته ومنهجه؛ لكنه الجهل الذي يدق الأعناق، وحب الظهور الذي يقصم الظهور، والتزلف لليد المحركة التي تحرك أمثال هؤلاء لقطع الطريق والتشويش على الدعوة السلفية المباركة في هذا البلد بعد أن أضحت هاجسا مزعجا يؤرق دعاة التغريب والانحراف والابتداع؛ وذلك بإحداث حزب ينسبونه إلى السلفية أو ينسبون السلفية إليه؛ ليوقظوا به فتنة ساكنة، ويحركوا به خلايا نائمة، وليشوخوا به صورة السلفية النقية، فيسهل رميها بعدها بكل نقيسة وردية.

فلو كان هذا المتطاول المنتسب إلى السلفية زورا وبهتانا أخذًا بطرف من العلم ولو يسير؛ لعلم قطعاً أن الإصلاح وظيفة متوسطة بأهل العلم بأحكام الشريعة العاملين بها والداعين إليها، وليست موكلة إلى الجهلاء، ولا إلى الفوغاء، ولا إلى الدخلاء على العلم؛ فضلا عن أخذ أهل العلم خصوماً وأعداء؛ واتخذ لنفسه منهجا محدثا مغايرا لمنهجهم، وإن هذا وأمثاله هم بوصف الجبن أحق وأولى؛ لأن أهل الجبن كما عرفهم ابن القيم في كتابه «الفروسيّة» (ص 491): «هم أهل سوء الظن بالله»؛ فمن خف وثوقه بمنهج الأنبياء عليهم السلام وطريقهم في الإصلاح والتغيير، ولم يصبر عليها، فقد أساء الظن بالله وركن إلى طرق ومناهج بشرية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



قواعد النشر في المجلة

- أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها
- أن يكون المقال متسمًا بالأصالة والاعتدال.
- أن يحرر المقال بأسلوب يحقق الغرض، ولغة بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخط واضح مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- أن يذكر صاحب المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وجدت.
- المقالات أو البحوث التي لا تنشر لا ترد لأصحابها.



الأمن الفكري والتحديات المعاصرة



التحرير

لا يخفى على ذي عقل أننا اليوم نعيش في عالم تتدفق فيه المعلومات والمعارف والأفكار، بشكل لم يشهده تاريخ البشرية من قبل، عن طريق ما اصطالحوا على تسميته بالسلطة الرابعة وهو: الإعلام وما صاحبه من وسائل الاتصال الحديثة، وتقنيات المعلوماتية التي جعلت العالم رغم شساعة مساحته يتقلص إلى ما يشبه القرية الصغيرة، وصارت الفكرة، والكلمة، والمقولة، و المقالة، والصورة تصل إلى من يراد له النفع أو الضرر، أو يرجى له الخير أو الشر في أقل من أن يقوم المرء من مقامه، وبات التهديد يطال الشعوب كلها؛ أفراداً وجماعات، ويقتحم حتى الهيئات السيادية في بعض البلدان؛ كالمؤسسات التعليمية والتربوية، تارة بالتوجيه، وأخرى بالتسيير تحت مظهر التعاون العلمي، والتبادل الثقافي، والتقارب السياسي، وما إلى ذلك من شعارات القوم الموهمة والمضللة التي أفرزها نظام العوالة المفروض قهراً من

القوى العالمية الكبرى على المستضعفين من الأمم والشعوب، الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلاً.

وأمام هذا الزحف الداهم والخطير الذي لا يوقفه جيش بترسانته العسكرية، ومعداته الحربية، وجب أخذ الحيطة والاستعداد للمعركة الفاصلة، وكسب جولة الصراع التي تنتهي حتماً إلى غالب ومغلوب، وهذا ما لمح إليه بعض الكتاب المسلمين؛ قبل نصف قرن تقريباً؛ من أن الصراع في المستقبل لا يكون في ساحات القتال، بل يكون في ميدان آخر، سيكون على جهات صراع الأفكار.

وإذا علمنا أن العالم الإسلامي هو قصعة القوم الكبرى التي يتكالب عليها الأعداء، والمستهدف الأول في عمليات الغزو الفكري والثقافي، فيجب على المسلمين حينما كانوا وعلى أي ثغر وجدوا أن يحسموا كفة الصراع لصالحهم ضد أعدائهم في مجال الأفكار، وفق خطة محكمة مدروسة راسخة الجذور، طويلة المدى، بعيدة النظر، عميقة الفهم، تهدف إلى حماية العقول، وغرس القيم، وتدعيم الثوابت الإيمانية، وتعزيرة

أساليب الأعداء، وكشف أصحاب القلوب المريضة وضعفاء الحصانة العقديّة، ذوي الفكر المنهزم، الدّاخلين في جحر الضبّ الخرب، السّائرين خلف أمة المغضوب عليهم والضّالّين عن منهج الحقّ، حدو النّعل بالنّعل، والدّيل بالدّيل.

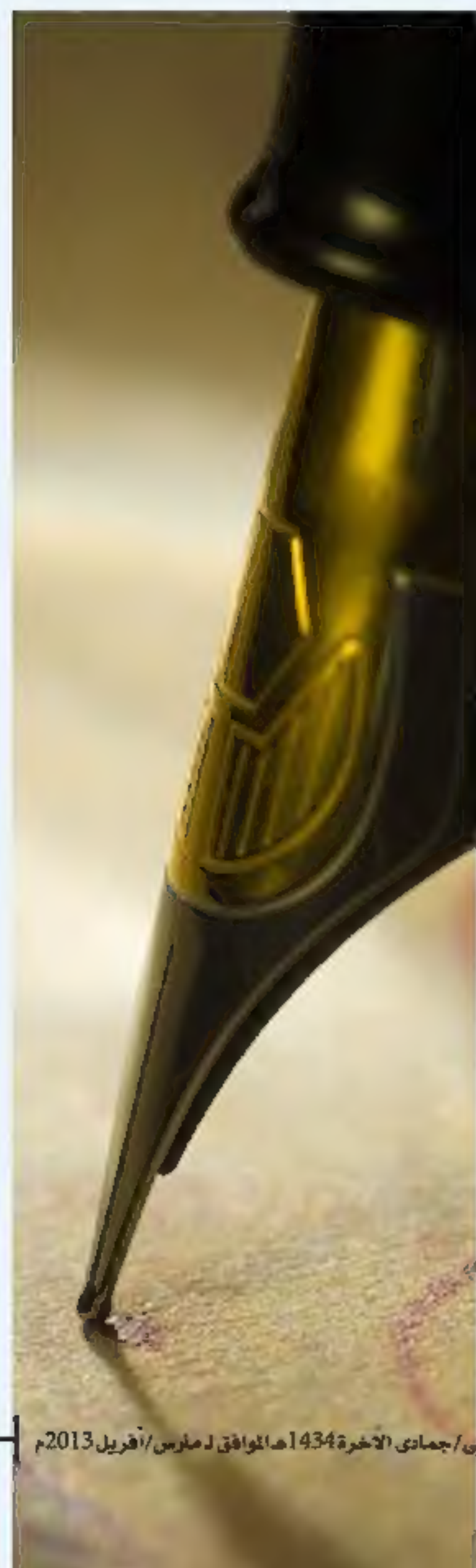
وحاجة الأمة اليوم إلى ما يؤمن فكرها، ويحرس قيمها، ويعلّي دينها، أكبر من أي حاجة ترى فيها تثبيتاً لوجودها، وإعزازاً لموقعها، وتحسيناً لأداء مهامها، والقيام بواجباتها، وعليها أن تدرك كما أدرك غيرها أن من أنواع الأمن الذي صار موضع اهتمام وعناية عند كل من يريد الرّفعة بين الأمم، والذي يأتي في مقدّمة جميع أنواع الأمن؛ كالأمن الأرواح، وأمن الممتلكات، والأمن الغذائي، والأمن الصّحّي، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي - الأمن الفكري الذي يرمز من حيث الدّلالة اللّغويّة إلى السّلامة والاطمئنان وانتفاء الخوف على دين النّاس وعقولهم.

وأما من حيث دلالتة الاصطلاحية، فقد اختلف النّاس في تحديد مصطلحه

وصديقاً. أن يحتفظ البلد بأمنه، ويسعد أهله في أرضه، ويطمئن كل واحد في سره.

فأَمَّنَّا - بحمد الله - تنتمي إلى خير دين، ومعارفتنا أصح المعارف، ومناهجنا أسد المناهج وأرقاها، وقرآننا وحده هو الذي يهدي للتي هي أقوم، وشرعنا هو الأسلم والأحكم ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [81: الانعقاد].

سدّد الله الخطى وبارك في الجهود، وحفظ علينا ديننا وأمننا وعصمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن إنّه وليّ ذلك والقادر عليه وإليه المرجع والمآب.



وأحكامه وأخلاقه، وإشغال الخلق بالأعمال الصالحة والمشاريع الخيرة، وهذه مسؤوليّة عظمى لا يقوى على حملها الرجال المهازيل.

إنّ الكفار وما يحملونه من حقد دفين، وما يضمرونه من حسد هجين، قد لا يستغرب منهم حين يجدون في نشر الباطل، وغزو العقول، وتغيير المفاهيم، وطمس الحقائق، وسلخ المسلمين عن معتقدتهم الحق، ولكن الغريب حين يقوم أناس من بني جلدتنا، وينطلق إعلام من ديار أهل الإسلام لا يحمل من الهم إلاّ ترديده لهذا الصدى المنحرف، ومنفذاً لخطط الأعداء الماكرة.

إنّه من المقت والعار أن تبقى وسائل إعلام الأمة - المعول عليها في مثل هذه الحروب - في تبعيّة قاتلة لا يرجى منها تحصين فكر، ولا حفظ دين، ولا نشر فضائل، بل همّها نشر وإذاعة كل ما يزيد في خذلان هذه الأمة، ويبرز حجم مأساتها ومعاناتها، ولا تثب ولا تكتب إلاّ ما يثير الفتن ويؤكّد الفوضى والقلق، وغرس الوسوس والمخاوف في الصدور، وبثّ الفرقة والانقسام بين طبقات الأمة.

إنّ الذي يتعيّن على كل غيور ينتمي إلى بيضة الإسلام أن يعمل جاهداً على استثمار وقته وعلمه وقدراته وأمواله في المجالات الحيوية التي يمكن من خلالها صدّ عدوان الغزو الفكري، و هي المجالات التي يعتمد عليها الأعداء في حربهم ضدّنا على إفسادها وتمييعها واستغلالها في الشرّ، وهي الأسرة والمدرسة والإعلام، إذا أردنا - حقاً -

بسبب تعدّد المفاهيم، وتنوّع المشارب، وتباين الآراء؛ فمنهم من يرى أنّ الأمن الفكري هو كل ما يدعو إلى الحفاظ على خصوصيّات المجتمع من تقاليد وعادات حسننها وسيئها، خيرها وشرّها، دون النّظر إلى التّوجّهات الفكرية، والانتماءات الأيديولوجية، وهناك من يرى أنّ الأمن الفكري هو الانفتاح على ثقافة الغير والانصهار في حضارته دون أي قيد مشروط أو رقابة مفروضة، وهذان الرأيان عليان ومرفوضان، وإن كان لهما في الأمة وجود ودعم ونشاط، والمفهوم الصحيح للأمن الفكري هو ما يراه علماء الأمة الربانيون وعقلاؤها، الخادمون لدينهم، الدّادون عنه وعن أوطانهم، على أنّه تحصين لأفراد الأمة وجماعاتها من أن تهدّد شخصيّتهم الإسلامية أو تساوم، أو تذوب كذوبان الملح في الماء الدافئ، أو تتمحى آثارها من مظاهر الحياة وتصريف شؤون الخلق.

إنّ الأمن الفكري كما يدلّ عليه لفظه ويرمي إليه معناه هو تحصين للأفكار، وتأمين لها من الهجمات الدخيلة، والحمولات المسعورة، التي تُسمّم العقول وتفسد السلوك، وتسيء إلى الدين، وتقضي على الأصالة وتشكك في الولاء وصدق الانتماء، ينتهج هذا التّحصين سبيلاً واحداً هو سبيل الدّعوة إلى تحقيق التّوحيد، ونشر الإيمان الصحيح والمعتقد السليم، وذلك بتخليصه من شوائب الخرافة والأساطير، وركام الأوهام، ومن مخلفات الحياة المادّية، والدّعوة إلى التزام آداب الإسلام



محاور القرآن الكريم

حسن آیت علیحت

إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَنْفَعَ لِلْعَبْدِ فِي مَعَاشِهِ
وَمَعَادِهِ، وَأَقْرَبَ إِلَى نَجَاتِهِ مِنْ تَدَبُّرِ
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَإِطَالَةِ التَّأَمُّلِ، وَتَقْلِيلِ
النُّظَرِ فِيهِ، وَجَمْعِ الْفِكْرِ عَلَى مَعَانِي
آيَاتِهِ^(١).

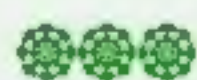
وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ جُلَّ وَعَلَا عِبَادَهُ بِتَدْبِيرِ
الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى ذَلِكَ،
وَحَثَّهُمْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِأَسَالِيْبٍ مُتَوَعَّةٍ،
وَأَوْحَاهُ مُخْتَلِفَةً:

فتارة بالإخبار أن المقصود من
إنزال القرآن هو تدبره وتفهمه، لا مجرد
تلاوته بلا فهم ولا تدبر، وذلك في مثل
قوله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلَهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ
لِيَذَّبَ وَأُتَىٰ﴾. ولست ذكر أولوا الألباب ﴿١٩﴾
[سورة ق]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ [سورة ق]
[سورة ق]: أي: لكي تعلموا معانيه، وتفهموا

(1) عن مدارج السالكين (451/1).

مافیہ (2).

وَتَارَةً بِأَسْلُوبِ الاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ
الْمُتَضَمِّنِ لِلزَّجْرِ وَالتَّائِيْبِ عَلَى الْإِعْرَاضِ
عَنِ تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ، وَتَقْهَمُ مَا جَاءَ
فِيهِ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَلَا
يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا
(٢١)﴾ [سُورَةُ مُحَمَّدٍ]، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ
اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (٢٢)﴾
[سُورَةُ الشُّعَرَاءِ]، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَلَمْ يَتَذَكَّرُوا
الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمْ الْأَوَّلِينَ
(٢٣)﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ].



(2) انظر: «تفسير الفيومي» (209/4)، و«لعل» هنا تقيد التعليل؛ لأنها تأتي على ثلاثة معانٍ، منها: التعليل، كما قال ابن هشام في «مفني اللبيب عن كتب الأعاريب» (379/1).

وإن من مقتضيات هذا التدبر
لكتاب الله عز وجل ومُسْتَلْزَمَاتِهِ:
معرفة المحاور التي يدور عليها، والمعاني
العامّة المقررة فيه، وبمصطلح عصري:
معرفة الخطوط العريضة لهذا الكتاب
العظيم.

فالمحاور التي يدور عليها القرآن الكريم ثلاثة، وهي⁽³⁾:

المحور الأول: التعريف بالرب المعبود
جل وعلا، وذلك من خلال التعريف
بأسمائه الحسنی وصفاته السنية العلی
وأفعاله الصادرة عن أسمائه وصفاته.

المحور الثاني: التعريف بالطريق
الموصلة إلى هذا الرب المعبود، وهي
الطريق التي يتعين على العبد سلوكها
للوصول إلى مرضاة الله جل وعلا،
والانتظام في سلك الذين أنعم الله
عليهم من النبيين والصديقين والشهداء

(3) انظر «مدارج السالكين» (1/452).

وهذا أو أن الشروع في تفصيل هذه
المحاور:

المحور الأول: التعريف بالرب المعبود

لقد عرّف القرآن الكريم العباد
ربهم ومعبودهم غاية ما يمكن أن
تتأله قواهم من المعرفة، وأبدأ وأعاد،
واختصر وأطنب، في ذكر أسمائه
وصفاته وأفعاله⁽⁷⁾.

فتعريف القرآن بالله عز وجل
هو عن طريق ذكر أسمائه الحسنى،
وصفاته السنية العلى، وأفعاله الصادرة
عن صفات كماله.

أفعال الله عز وجل هي آثار أسمائه وصفاته

وأفعال الله عز وجل هي آثار أسمائه
وصفاته؛ ذلك بأنه ليس في الوجود إلا
الله ومفعولاته، وهي آثار أفعاله، وأفعاله
آثار صفاته، وصفاته قائمة به⁽⁸⁾.
ونضرب لذلك مثلاً، وبالمثال يتضح
المقال:

فمن أفعال الله . جلّ وعلا . العطاء
والمنع، قال الله عز وجل: ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ
لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا
مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾⁽⁹⁾
[سورة طه: 61]، وروى البخاري (844)،
ومسلم (593) عن المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول في دُبر
صلاته إذا سلم: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ

(7) انظر: «جلاء الأفهام» للإمام ابن القيم (ص 179).

(8) عن «شفاء العليل» للإمام ابن القيم (ص 232).

سَبَّحَ مِنْ الْمَنَانِ، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي
أُعْطِيَتْهُ»⁽⁵⁾.

إذا تعمقنا النظر في هذه السورة؛
التي فيها تشتمل على هذه المحاور الثلاثة
الآنفة الذكر⁽⁶⁾:

فإن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] ﴿مَلِكِ يَوْمِ
الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة]؛ يتضمن الأصل
الأول وهو معرفة الرب . تعالى . ومعرفة
أسمائه وصفاته وأفعاله.

وقوله سبحانه: ﴿إِلَّاكَ تَبَتُّ وَإِلَّاكَ
نَسْتَعِثُ﴾ آية الفِرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ﴿[سورة الفاتحة]؛ يتضمن معرفة الطريق
الموصلة إليه، وأنها ليست إلا عبادته
وحده بما يحبه ويرضاه، واستعانته على
عبادته، وأن هذا هو الصراط المستقيم
الموصل إلى الله، ولا سبيل للعبد إلى
الاستقامة إلا بهداية ربه له.

فكما أنه لا سبيل له إلى عبادته إلا
بمعونته، فلا سبيل له إلى الاستقامة
على الصراط إلا بهدأيته.

وقوله تعالى: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة الفاتحة]؛ يتضمن جزاء من استقام
على هذه الطريق وهم المنعم عليهم في
الدنيا والآخرة، كما يتضمن جزاء من
تنكبها وهم المغضوب عليهم والضالون.



(5) صحيح: رواه أحمد (17452)، والترمذي (2875). انظر: «صحيح الترغيب» (1453).

(6) عن «الفوائد لابن القيم» (ص 19)، وانظر: «شفاء العليل» (ص 228).

والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

المحور الثالث: التعريف بما
للسالكين عند القدوم على رب العالمين،
ويتضمن بيان جزاء السالكين لهذه
الطريق، والمستقيمين عليها، وجزاء من
تنكبها، وانحرف عنها.

وهذه المحاور تتضمن أموراً ثلاثة:
غاية، ووسيلة، وجزاء:

فالتعريف بالرب المعبود . سبحانه
وتعالى . يتضمن الغاية المقصودة.

والتعريف بالطريق الموصل إليه
يتضمن الوسيلة إلى هذه الغاية.

وتعريف الحال بعد الوصول إليه
يتضمن الجزاء.

سورة الفاتحة واشتغالها على هذه المحاور

إذا فتحنا كتاب الله عز وجل فإن أول
ما نكتحل أعيننا به هي سورة الفاتحة .
أو سورة الحمد . هذه السورة العظيمة
التي هي بمثابة الديباجة للقرآن الكريم،
وهي تتضمن جميع معاني كتب الله عز
وجل المنزلة⁽⁴⁾.

وهذه السورة لم ينزل في القرآن ولا
في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور
مثلها، كما جاء ذلك في حديث أبي
هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال
لأبي بن كعب رضي الله عنه: «كَيْفَ تَقْرَأُ فِي
الصَّلَاةِ؟» قَالَ: فَقَرَأُ أَمَّ الْقُرْآنِ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛
مَا أُنْزِلَتْ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا
فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلَهَا، وَإِنَّهَا

(4) كما قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (162/4).

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا
أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا
الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

وهذا العطاء والمنع لا يقعان إلا
وَفَقَّ حَكْمَةً بِالْفَعْلِ، فَلَا يُعْطَى. سبحانه.
مَنْ يَسْتَحِقُّ الْمَنَعَ، وَلَا يَمْنَعُ مَنْ يَسْتَحِقُّ
الْعَطَاءَ؛ إِذْ إِنَّ حَكْمَتَهُ تَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ
الحكمة هي وَضْعُ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعِهِ،
وإنزاله المنزل اللائق به.

فهذان الفعلان. وهما العطاء والمنع
من آثار اسميّه: الحكيم الخبير، فهو
سبحانه الحكيم الخبير الذي يضع
الأشياء مواضعها وَيُنْزِلُهَا مَنَازِلَهَا
اللائقة بِهَا فَلَا يَضَعُ الشَّيْءَ فِي غير
موضعه، وَلَا يُنْزِلُهُ غَيْرَ مَنْزِلَتِهِ، التي
يقتضيها كمالُ عِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ وَخَبَرَتِهِ،
فَلَا يَضَعُ الْحَرَمَانَ وَالْمَنَعَ مَوْضِعَ الْعَطَاءِ
وَالْفَضْلِ، وَلَا الْفَضْلَ وَالْعَطَاءَ مَوْضِعَ
الْحَرَمَانِ وَالْمَنَعَ⁽⁹⁾.

طريقة القرآن في بيان أسماء الله عز وجل وصفاته

طريقة القرآن الكريم في بيان أسماء
الله وصفاته هي طريقة النفي والإثبات:
إثبات صفات الكمال، ونفي صفات
النقص، فَأَثَبَتْ لِلَّهِ صفات الكمال،
ونزّهه عن صفات النقص والعيوب، كما
نزهه أيضا عن أن يكون له مثل في شيء
من صفات الكمال، وعلى هذا؛ فالتنزيه
يجمعه نوعان: نفي النقص، ونفي
مماثلة غيره له في صفات الكمال⁽¹⁰⁾.

(9) انظر: «مدارج السالكين» (2/195).

(10) عن «منهاج السنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية
(157/1).

طريقة القرآن الكريم في النفي والإثبات⁽¹¹⁾

طريقة القرآن الكريم في النفي
والإثبات هي طريقة النفي المجمل
والإثبات المفصل: إثبات لصفات الكمال
على وجه التفصيل، ونفي للنقص
والتثليل.

أولا. الإثبات: في باب إثبات صفات
الكمال لله جل وعلا فصل القرآن
الكريم ونوع في ذكر الأسماء والصفات:
فأخبر أن الله تعالى بكل شيء عليم،
وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير،
وأنه عليم قدير، عزيز حكيم، غفور
رحيم، ودود مجيد، وأنه يحب المتقين
والمحسنين والصابرين، ويرضى عن
الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا
يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر،
وأنه خلق السماوات والأرض وما بينهما
في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه
كلم موسى تكليما، وناداه، وناجاه، إلى
غير ذلك مما جاء به الكتاب العزيز.

ثانيا. النفي: أما النفي لصفات
النقص عن الله عز وجل فقد جاء في
القرآن الكريم مجملا، وذلك في مثل
قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
[الشورى: 11]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ
سَمِيًّا﴾ [65: الزمر]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا
يَدَيْهِ الْأَمْثَالِ﴾ [74: المائدة]، وقوله: ﴿وَلَمْ
يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [1: الحديد]
[الأنعام: 1]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أُنْدَادًا
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [17: الأنعام]؛ فنزه الله
عز وجل نفسه عن التثليل بالنقص،
والتثليل، والتدليس والسمي.

(11) انظر لهذا المبحث المصدر السابق (1/184-185).

ثالثا. سبب الإجمال في النفي⁽¹²⁾:
وهذا الإجمال في نفي النقائص والعيوب
عن رب العالمين، فيه أدب عظيم؛ لأن
نفي النقائص بالتفصيل فيه رُغُونَةٌ
وسوء أدب ظاهر، فمثلا لو ذهب شخص
ليمدح ملكا، أو رئيسا، أو وزيرا، فقال
له: أنت لست كناسا، ولا حجاما، ولا
كذا وكذا من المهن الحقيرة، لكان ذلك
أشبه بالمدح منه بالمدح، وقد يعرضه
ذلك للعقوبة البليغة؛ بخلاف ما إذا قال
له: ليس أحد مثلك في البلد، ولا يدانيك
أحد من رعيّتك، أنت أعلى منهم وأشرف
وأجل، ونحو هذه العبارات، لكان أبلغ في
المدح والثناء، فالإجمال في النفي، جمال
في الأدب.

المحور الثاني: التعريف بالطريق الموصلة إلى الرب المعبود

ويتضمن هذا المحور أمرين:
الأول: تفصيل الشرائع والأمر
والنهي والإباحة، وبيان ما يحبه الله وما
يكرهه من الأعمال والأقوال والصفات
والذوات⁽¹³⁾.

فهذه سورة واحدة من سور القرآن
الكريم وهي سورة البقرة، يقول فيها
الحافظ أبو بكر بن العربي في «أحكام
القرآن»: (15/1) «سَمِعْتُ بَعْضَ
أَشْيَاحِي يَقُولُ: فِيهَا أَلْفُ أَمْرٍ، وَأَلْفُ
نَهْيٍ، وَأَلْفُ حُكْمٍ، وَأَلْفُ خَبَرٍ، دَعَّ بَاقِي
السُّورِ الْآخَرِيَّ.

(12) عن «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة ابن أبي
العز (ص 107) مع تصرف وإضافة.

(13) عن «فتاوى ابن تيمية» (96/19).



﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [١]، وكما قال أيضاً: ﴿وَمَا يَمُنُّ إِلَّا لِمَقَامٍ مَّعْلُومٍ﴾ [٢] وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّاقُونَ ﴿٣٧﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴿٣٨﴾ [سورة الصافات: ١].

المحور الثالث: وهو التعريف بما للسالكين عند القدوم على هذا الرب المعبود

ويتضمن هذا المحور ذكر تفاصيل اليوم الآخر، والجنة والنار والثواب والعقاب، ففيه بيان أحوال اليوم الآخر وأهواله، ووصف الجنة وما أعد الله فيها لأوليائه من النعيم المطلق الذي لا يشعرون فيه بالهم ولا نكد ولا تنقيص، وكذا وصف النار وما أعد لأعدائه فيها من العقاب الوبيل، والتي لا يخالطها سرور ولا رخاء ولا راحة ولا فرح، وما قبل ذلك من البرزخ والحساب والميزان والصراط، فذكر أحوال بني آدم منذ خروجهم من قبورهم للنشر والحساب، وتفاصيل ذلك إلى أن يتبوأ كل واحد منزله الأبدي؛ إما إلى جنات ونعيم، وإما إلى عذاب وجحيم^(١٤).

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم، وبارك وأنعم، على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



(١٤) هذا المحور وما قبله منقول عن «مدارج السالكين» (١/ ٤٥٢)، بتصريف وإضافة.

لهذا ظهر في علوم الإسلام ما يُسمى بالتفسير الفقهي، وأشهر رواده الإمام الشافعي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو بكر ابن العربي، وأبو عبد الله القرطبي، ولكل واحد من هؤلاء كتاب سماه «أحكام القرآن»، ذكر فيه المسائل الفقهية التي تتضمنها آيات الأحكام.

الثاني: التعريف بالأدلاء على هذا الطريق وهم الرسل عليهم السلام، وهم نوعان: رسول بشري، ورسول ملكي، كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [سورة المائدة: ١٠٥].

فيتضمن هذا المحور ذكر أحوال الرسل عليهم الصلاة والسلام. وذكر براهين صدقهم، وأدلة صحة نبوتهم، والتعريف بحقوقهم، وحقوق مرسلهم، وما كانوا عليه من الأخلاق العظيمة، والكمالات البشرية، ومدى صدقهم وأمانتهم، وعظيم صبرهم على القيام بأعباء الرسالة، وإخلاصهم في تبليغ دين الله عز وجل.

كما يتضمن التعريف بالملائكة الكرام عليهم السلام وهم رسل الله جل وعلا في خلقه وأمره، وذكر بعض أفعالهم: من تديرهم الأمور بإذنه ومشيتهم، وما جعلوا عليه من أمر العالم العلوي والسفلي، وما يختص بالنوع الإنساني منهم من حين يستقر في رحم أمه إلى يوم يوايه ربه ويقدم عليه.

وذكر أيضاً ما عليه هؤلاء الملائكة الكرام من القوة والأمانة والعبادة العظيمة، كما قال الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٣٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٣٧﴾﴾

الفوائد المتقاه من حديث

«لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه»

فتيحه بلعالية
□ ماحستير في علوم الشريعة

عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان، فيصد هذا ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام».

وفي لفظ:

«يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا».

متفق عليه⁽¹⁾.



ألفاظ الحديث:

جاء في رواية أخرى عن أنس⁽²⁾: «والذي يبدأ بالسلام يسبق إلى الجنة».

وفي رواية لابن المبارك في «الزهد» (726): «والسابق السابق إلى الجنة».

وفي حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (4913): «لا يكون لمسلم أن يهجر مسلماً فوق ثلاثة، فإذا لقيه سلم عليه ثلاث مرار كل ذلك لا يرد عليه فقد باء بإثم».

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فمن هجر أخاه فوق ثلاث فمات دخل النار»⁽³⁾.

(1) أخرجه البخاري (6077، 6237)، ومسلم (2560).

(2) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (7874)، وفيها ضعف.

(3) أخرجه أبو داود (4914)، وأحمد (9092).



وفي رواية: «فإن مرت به ثلاث، فليلقه فليسلم عليه، فإن رد عليه السلام فقد اشتركا في الأجر، وإن لم يرد عليه فقد باء بالإثم»، وزاد في لفظ: «وخرج المسلم من الهجرة»⁽⁴⁾.

وفي حديث هشام بن عامر رضي الله عنه: «فإن كان تصارماً فوق ثلاث فإنهما ناكبان عن الحق ما داما على صرامهما، وأولهما فينا فسبقة بالضيء كفارته، فإن سلم عليه فلم يرد عليه، ورد عليه سلامه ردت عليه الملائكة، ورد على الآخر الشيطان، فإن ماتا على صرامهما لم يجتمعا في الجنة أبدا»⁽⁵⁾.

المعنى العام للحديث:

هذا الحديث في بيان فضل الأخوة بين المؤمنين، والمنع من جميع ما يسبب الفرقة والتهاجر بينهم.

ذلك أن أعظم ما امتن به الله تعالى على عباده بعد الإيمان نعمة الأخوة التي لا يعلم لها نظير، ولا يدري لها قدر، قال تعالى: «وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا» [التغلق: 103]، فقد ربط الله تعالى موالاته بهذه العلاقة القوية، وجعل من أبرز عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله، فهذه الرابطة الأخوية منشؤها التعمد لله تعالى، ولذلك جعلت أعظم العلاقات مطلقاً، وغلبت كل الروابط.

ولتسام المحافظة عليها رغب الشارع الحكيم في كل قول أو عمل يقويها ويدعمها، وشرع أسبابها؛ كالسلام والهدية

(4) أخرجه أبو داود (4912).

(5) «المسند» (16257).

والتبسم....، وذم بالمقابل كل قول أو عمل يضعفها أو يشينها؛ فحرم التحاسد والتباغض والتدابير...

ومنه هذا الحديث: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ» ذلك لأنه منافع لحقوق الأخوة، مميت للمودة، قاطع لللفة، هادم لتلك الرابطة الشرعية القوية.

فليس من أخلاق ولا آداب المسلم أن يهجر أخاه المسلم، ويعرض عنه فلا يكلمه.

✽ غريب الحديث:

■ قوله: «لَا يَحِلُّ»: فيه نفي الحل، والحل لغة مأخوذ من حل الشيء يحل حلاً. خلاف حرم. فهو حلال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّوْجَ﴾، فجمع في الآية بين الضدين (أحل، حرم)؛ وفي نفي الحل: إثبات التحريم، فمعنى لا يحل أي يحرم⁽⁶⁾.

■ قوله «يُصَدُّ»: يقال صدت أي: منعت وصرفت، وصدت أي أعرضت عنه⁽⁷⁾؛ وقد دل على هذا المعنى الرواية الأخرى «يُعْرَضُ هَذَا وَيُعْرَضُ هَذَا».

■ قوله: «تصارماً»: صرمة يصرمه صرماً أي: يصمم قطعه قطعاً بائناً.

✽ فقه الحديث وما يتعلق به من أحكام:

■ قوله: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ» فيه دليل على تحريم هجر المسلم لأخيه، وهذا أمر متفق عليه بين العلماء؛ إذ معنى لا يحل لغة وشرعاً: لا يجوز ويحرم أن يهجر المسلم أخاه⁽⁸⁾.

■ وقوله: «أخاه»: أي في الإسلام ويستفاد منه أنه يحرم على المسلم أن يهجر المسلم عموماً، وقد صرح بذلك رواية أبي داود: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ مُسْلِمًا» فهذا ما يتعلق بأخوة الإسلام، وهي حق من حقوق الرابطة الشرعية الدينية، فإن اجتمع في المسلم الأخوة الدينية والأخوة النسبية كان التحريم أشد؛ لأنه جمع بين بتر الأخوة الدينية بالهجر، وبين قطع رابطة النسب بقطيعة الرحم؛ فلا يجوز بترها بالهجران.

■ قوله: «مسلماً»: فيه دليل على أن هذا الحكم يختص بالمؤمنين؛ لأن قوله: «لأخيه» وفي رواية «المسلم» مشعر بالعلية؛ فإنما حرم لعل كونه مسلماً، فيجوز هجر الكافر مطلقاً. ثلاثاً وفوق الثلاث. إذ الحكم خاص بالمسلم دون غيره بدلالة النص.

(6) «المصباح المنير» (79/1)، «القاموس المحيط» (1817/5).

(7) «المصباح المنير» (75/1).

(8) قال النووي: «قد يحتج به من يقول الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، والأصح أنهم مخاطبون وإنما قيد بالمسلم؛ لأنه الذي يقبل الخطاب الشرع وينتفع به».

■ قوله: «أَنْ يَهْجُرَ»: جاء معناه موضحاً في الحديث بقوله:

«يُعْرَضُ هَذَا وَيُعْرَضُ هَذَا» وهذا أدنى مراتب الهجران. قال ابن عبد البر⁽⁹⁾: «يُعْرَضُ هَذَا وَيُعْرَضُ هَذَا» فمعناه يُدِير هذا عن هذا بوجهه، وذلك عنه. أيضاً. كذلك، ولهذا نهى رسول الله ﷺ عن التدابر والإعراض.

قال الشاعر:

إِذَا أَبْصَرْتَنِي أَعْرَضْتَ عَنِّي

كَأَنَّ الشَّمْسَ مِنْ قِبَلِي تَدُورُ⁽⁹⁾

وقال الباجي⁽¹⁰⁾: «فهذا المقدار الذي نهى عنه من المهاجرة، وأما الأذى فلا يحل قليله ولا كثيره»⁽¹⁰⁾.

وقال العيني⁽¹¹⁾ في «شرح البخاري» (22/141): «هذا باب في بيان ذم الهجرة بكسر الهاء وسكون الجيم، وهي مفارقة كلام أخيه المؤمن مع تلاقيهما، وإعراض كل واحد منهما عن صاحبه عند الاجتماع».

■ قوله: «لَا يَحِلُّ»: فيه دليل على أن هجران المسلمين بعضهم بعضاً ذنب من الذنوب؛ بل هو كبيرة من الكبائر إذا أصرروا على الهجران⁽¹¹⁾، يأنم بها كلا المنتهجرين إذا امتد تهاجرهما فوق ثلاث.

■ وقوله: «خَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» مفهومه أن من لم يبدأ بالسلام ليس بخير الرجلين.

«وَحَيْرُهُمَا» وهو من أفضل التفضيل، قال النووي: «خَيْرُهُمَا أي أفضلهما» كما في رواية عند أبي داود الطيالسي (593): «وأفضلهما الذي يبدأ السلام».

■ وقوله: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ» فإن كان الهجران بالنقص إثمًا، فإن ضده أي التواصل بين المؤمنين بعضهم بعضاً وترك التهاجر من العمل الصالح.

■ قوله: «فَوْقَ ثَلَاثَ»: قال النووي: «قال العلماء: في هذا الحديث تحريم الهجر بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال وإباحتها في الثلاث؛ الأول بنص الحديث، والثاني بمفهومه»⁽¹²⁾.

وفي هذا دليل على رفق الله تعالى بالمؤمنين؛ لأنه تعالى راعى الغالب وما جيل عليه الإنسان من الغضب وسوء الخلق، وأن ذلك يزول عنه أو يقل بعد الثلاث.

(9) في «التمهيد» (145/10).

(10) «المنتقى» (215/7).

(11) قال الهيثمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (67/2). «الكبيرة السادسة والسابعة والثامنة والتسعون بعد المائة». التهاجر بأن يهجر أخاه المسلم فوق ثلاثة أيام لغير غرض شرعي.

(12) «شرح صحيح مسلم» (117/16).

قال ابن حجر رحمته الله: «وهو من الرفق؛ لأن الأدمي في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك، والغالب أنه يزول أو يقل في الثلاث» (13).

❖ مسألة: هل هذا الحكم من عدم جواز الهجران فوق ثلاث مرتبط بالليالي أو بالأيام؟

إن غالب روايات الحديث وردت بلفظ «ثلاث ليالٍ» ولذلك ذهب طائفة من أهل العلم إلى عدم جواز الهجرة فوق ثلاث ليالٍ، وأن الاعتبار في ذلك الليالي لا الأيام؛ فإن بدأ بالهجر في بعض يوم فله أن يلغى ذلك البعض ويعتبر ليلة ذلك اليوم، فيكون بذلك أول الزمان الذي أبيحت فيه الهجرة، ثم بعد انقضاء الليلة الثالثة يعود الحكم للتحريم؛ ذلك أن المقيّد به في الحديث هو ثلاث ليالٍ.

وخالف في ذلك بعض العلماء منهم ابن حجر رحمته الله حيث قال: «وفي الجزم باعتبار الليالي دون الأيام جمود، وقد مضى... في رواية شعيب في حديث أبي أيوب بلفظ: «ثلاثة أيام» فالمعتمد أن المرخص فيه ثلاثة أيام بلياليها، فحيث أطلقت الليالي أريد بأيامها، وحيث أطلقت الأيام أريد بلياليها، ويكون الاعتبار مضي ثلاثة أيام بلياليها ملفقة» (14).

❖ ثم إنه لو ابتدأ هجرته مثلاً في اليوم بعد الزوال، هل يعتمد أول اليوم أو من حيث بدأ؟

فمنهم من قال: يلغى الكسر، أي: لا يعتبر الكسر، ويكون أول العد ابتداء اليوم أو الليلة.

وقال آخرون: بل بداية العد من بداية الهجر ولو كان كسراً؛ لأنه الأحوط حتى لا يقع الهاجر في الحرام؛ فإنه لا يحل له أن يهجر فوق ثلاث.

■ وفيه أن التقييد بالثلاث عام في الأحوال والأشخاص، فلا يستثنى منه شيء، غير أن العلماء استثنوا ما يلي:

يحمل الحديث على التقاطع في الأمور الدنيوية فيقيّد بالثلاث، فأما لأجل الدين فتجاوز الزيادة عليها كما نص عليه الإمام أحمد وتبعه النووي وغيره مستنداً على قصة الثلاثة الذين خلفوا في غزوة تبوك، فأمر النبي ﷺ بهجرهم خمسين يوماً؛ قال النووي: «فيه هجران أهل البدع والفسوق ومناذي السنة مع العلم وأنه يجوز هجرانه دائماً، والنهي عن الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعايش الدنيا» (15).

(13) «فتح الباري» (495/10).

(14) «فتح الباري» (492/10)، وانظر إبراز الحكم من حديث رفع العلم لتقي الدين السبكي (112).

(15) «شرح صحيح مسلم» (106/13).

وذكر أبو العباس القرطبي ضوابط الهجر وتقييده بالثلاث، فقال: «فأما الهجران لأجل المعاصي والبدعة فواجب استصحابه إلى أن يتوب من ذلك ولا يختلف في هذا» (16).

وذكر الخطابي رحمته الله أن هجر الوالد لولده والزوج زوجته ونحو ذلك مما كان في معنى التأديب لا يتقيّد بالثلاث للمصلحة المرجوة؛ فقد هجر النبي ﷺ نساءه شهراً (17).

قال ابن عبد البر رحمته الله: «وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث إلا أن يكون يخاف من مكانته وصلته ما يفسد عليه دينه أو يولد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان ذلك، فقد رخص له في مجانبته وبعده، ورب صرم جميل خير من مخالطة مؤذية» (18).

■ قوله ﷺ: «خيرهما الذي يبدأ بالسلام»، قال أكثر العلماء: نزول الهجرة بمجرد السلام ورده وإن لم يكلمه.

وخالف في ذلك الإمام أحمد فقال: «لا يبرأ من الهجرة إلا بموده إلى الحال التي كان عليها أولاً»، وقال: «ترك الكلام إن كان يؤذيه لم تقطع الهجرة بالسلام»، وكذا قال ابن القاسم من المالكية.

واختار بعضهم التفصيل: ينظر إلى حال المهجور؛ فإن كان خطاباً بما زاد على السلام عند اللقاء مما تطلب به نفسه ويزيل علة الهجر كان من تمام الوصل، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك يكفي السلام.

أو يفرق بين الأقارب والأجانب، فيزول الهجر في الأجانب بمجرد السلام بخلاف الأقارب لوجوب صلة الرحم.

والذي يؤيد قول الجمهور ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «ورجوعه أن يأتيه فيسلم عليه» (19).

■ قوله في الحديث: «فإذا لقّيه سلم عليه ثلاث مرار كل ذلك لا يرد عليه فقد بَاءَ بإثمهم».

وفي هذا دليل على أنه إن رغب المهجور عن المراجعة فإن الإثم يلحقه، وأما الهاجر فتبرأ ذمته ويخرج من أمر الهجرة بتسليمه ثلاثاً.

وأما إن اشتركا في السلام والرد فالأجر حاصل لكل واحد منهما.

والله تعالى أعلم.

(16) «المهم» (534/6).

(17) انظر «المتح» (496/10).

(18) «التمهيد» (127/6).

(19) رواه الطبراني في «الكبير» (183/9).

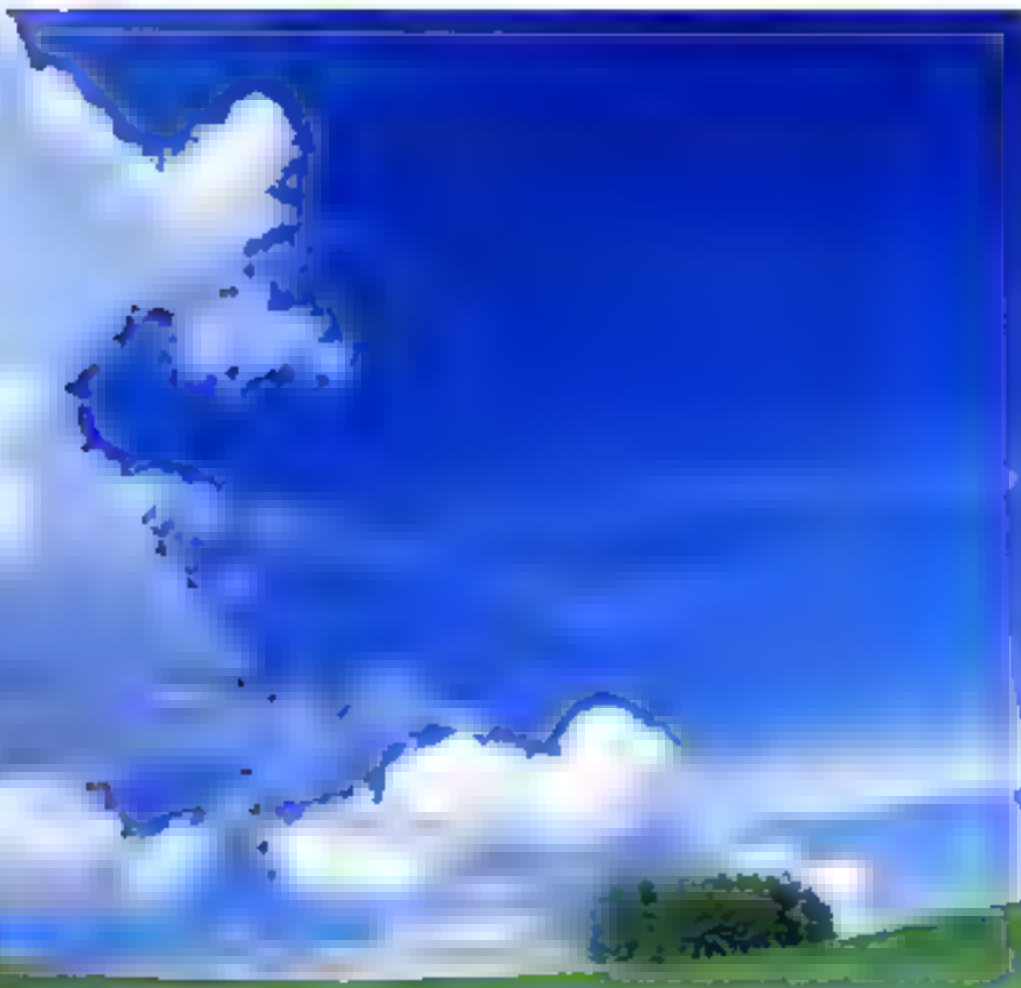
الحلف باسماء الله وصفاته

د. مصطفى بن بلعاسم بلحاج
✉ الرياض بمسكة لعروة سعودية

سُدَّة السُّوقِ. فَاسْتَقْبَلَهَا ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ أَهْلِهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا»، ثُمَّ مَشَى حَتَّى أَتَى دَرَجَ الْمَسْجِدِ فَسَمِعَ رَجُلًا يَحْلِفُ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: «يَا حَنْظَلَةَ أَتَرَى هَذَا يُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ، إِنَّ لِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةً. أَوْ قَالَ: يَمِينٌ» (7).



(7) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (141)، وابن أبي شبة في «المصنف» (12230)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (43/10)، قال ابن تيمية: «وهذا ثابت عن ابن مسعود»، «مجموع المتأوي» (505/12).



ألف وروى الأحاديث والآثار

أبى عن جواد: حلف باسماء الله تعالى وصفاته ومنها:

يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجَرُ إِلَّا اسْمَكَ (3).
■ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَيُّوبُ يَفْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَشِي فِي ثَوْبِهِ، فَتَنَادَاهُ رَبُّهُ يَا أَيُّوبُ! أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى؟» قَالَ: بَلَى وَعِزَّتِكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ (4).

■ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ» (5).

■ عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ! مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَالُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ (6).

■ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْعَنْزِي قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ حَتَّى أَتَى السُّدَّةَ.

- (3) أخرجه البخاري (5228)، ومسلم (2439).
- (4) أخرجه البخاري (279).
- (5) أخرجه البخاري (7291).
- (6) أخرجه البخاري (3047).

■ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَيِّهِ فَتَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَالْأُفْلَاحِ» (1).

■ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ: «هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ! هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ!». قُلْتُ: مَا شَأْنِي أُرَى فِي شَيْءٍ مَا شَأْنِي؟ فَحَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: «فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ وَتَغَشَّانِي مَا شَاءَ اللَّهُ فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ: «الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» (2).

■ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي». قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَأَنْتَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ غَضَبِي قُلْتُ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ». قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلٌ وَاللَّهِ

- (1) أخرجه البخاري (6108)، ومسلم (1646).
- (2) أخرجه البخاري (6638)، ومسلم (990).

اشتملت هذه الإجابة على أربع مسائل:

المسألة الأولى: الحلف بغير الله

دل حديث ابن عمر رضي الله عنهما على عدم جواز الحلف بغير الله تعالى ⁽⁸⁾، قال ابن عبد البر رحمته الله: «وفي هذا الحديث من الفقه أنه لا يجوز الحلف بغير الله عز وجل في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه» ⁽⁹⁾. وقال ابن تيمية رحمته الله: «فقد ثبت بالنصوص الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ أنه لا يجوز الحلف بشيء من المخلوقات، لا فرق في ذلك بين الملائكة والأنبياء والصالحين وغيرهم، ولا فرق بين نبي ونبي» ⁽¹⁰⁾.

وقال ابن القيم رحمته الله: «وقد قصر ما شاء أن يقصر من قال إن ذلك مكروه، وصاحب الشرع يجعله شركاً، فرتبته فوق رتبة الكبائر» ⁽¹¹⁾، وقال في موطن آخر: «صح عنه ﷺ أنه قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك» ⁽¹²⁾، والمراد بالشرك في هذا الحديث الشرك الأصغر، وليس الشرك الأكبر الذي يخرج عن دائرة الإسلام، كما بينه الطحاوي ⁽¹³⁾ رحمته الله، ولكن قد يكون الحلف بغير الله شركاً

- (8) «المبسوط للسرخسي» (143/8)، (119/16)، «المدونة الكبرى» (107/3)، «الأم» (61/7)، «المغني» (386/9).
- (9) «التمهيد» (366/14).
- (10) «مجموع الفتاوى» (391/1)، (335/1).
- (11) «إعلام الموقعين» (403/4).
- (12) «مآل المعاد» (469/2).
- (13) «شرح مشكل الآثار» (297/2)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (524/7)، «مدارج السالكين» (344/1).

أكبر مخرجاً من الملة، وذلك بحسب قصد قائله، كأن يعظم ⁽¹⁴⁾ من يحلف به كعظيمه لله تعالى أو أشد؛ قال الشيخ سليمان بن عبد الله رحمته الله: «بعد أن بين أن الحلف بغير الله شرك أصغر: «لكن الذي يفعله عباد القبور إذا طلبت من أحدهم اليمين بالله أعطاك ما شئت من الأيمان صادقاً أو كاذباً، فإذا طلبت منه اليمين بالشيخ، أو تربته، أو حياته، ونحو ذلك، لم يقدم على اليمين به إن كان كاذباً، فهذا شرك أكبر بلا ريب؛ لأن المحلوف به عنده أخوف وأجل وأعظم من الله، وهذا ما بلغ إليه شرك عباد الأصنام؛ لأن جهد اليمين عندهم هو الحلف بالله كما قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [38: التكاثر]، فمن كان جهد يمينه الحلف بالشيخ، أو بحياته، أو تربته، فهو أكبر شركاً منهم» ⁽¹⁵⁾.

وعليه: فمن حلف بغير الله فحنث فليس عليه كفارة، بل عليه أن يأتي بكلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، ويستغفر ربه عز وجل، ويتوب إليه، وبه قال مالك، والأوزاعي، والشافعي، وجمهور العلماء.

وقال أبو حنيفة: «تجب الكفارة»، واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة؛ لأنه منكر من القول وزور، والحلف بهذه الأشياء منكر وزور. واحتج الجمهور بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من

(14) قال ابن حجر رحمته الله قال العلماء: «الشر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشئ يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده». «فتح الباري» (531/11).

(15) «تيسير العزيز الحميد» (ص499)، وانظر: «روضة الطالبين» (6/11)، «مدارج السالكين» (344/1).

حلف منكم فقال في حلفه: باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فليصدق» ⁽¹⁶⁾، فالنبي ﷺ أمر الحالف بغير الله بأن يقول: لا إله إلا الله، ولم يذكر كفارة، ولأن الأصل عدمها حتى يثبت فيها شرع.

وأما قياس الأحناف للحلف على الظاهر فهو قياس في مقابلة نص ثابت ⁽¹⁷⁾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «الأيمان التي يحلف بها الناس نوعان: أحدهما: أيمان المسلمين، والثاني: أيمان المشركين، فالقسم الثاني: الحلف بالمخلوقات، كالخلف بالكعبة، والملائكة، والمشايخ، والملوك، والآباء، والسيف، وغير ذلك مما يحلف بها كثير من الناس، فهذه الأيمان لا حُرمة لها، بل هي خير منعقدة، ولا كفارة على من حنث فيها باتفاق المسلمين، بل من حلف بها فينبغي أن يوحد الله تعالى كما قال النبي ﷺ: «من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله» ⁽¹⁸⁾.

- (16) أخرجه البخاري (6107)، ومسلم (1647).
- (17) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (99/6)، «العاوي الكبير» للماوردي (263/15)، «التمهيد» (318/14)، «شرح السنة» (10/10)، «الملم بفوائد مسلم» (366/2)، «شرح صحيح مسلم للنووي» (106/11 - 107)، «عمدة القاري» (201/19)، «فتح الباري» (536/11).
- (18) «مجموع الفتاوى» (68/33)، (122).

ومنها الصفات الخبرية⁽²⁶⁾: كالوجه، واليدين، والعينين.

○ صفات فعلية: وهي التي تتعلق بمشيئته سبحانه وتعالى، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا⁽²⁷⁾.

(26) ذهب الشيخ محمد بن صالح المنجد إلى عدم جواز الحلف بالصفات الخبرية، فقال معلقاً على قول الشيخ عبد الرحمن السدي رحمه الله: «لا يحلف العبد إلا بالله، أو اسم من أسمائه، أو صفة من صفاته»: «الحلف باسم من أسماء الله، مثل، والله، والرحمن، والعزیز، والسميع، والبصير، كذلك لا صفة من صفاته المعنوية، مثل، وعزة الله لأفعلن كذا وكذا، أما الصفات الخبرية المحضة فلا يحلف بها، فلا يحلف بيد الله مثلاً ولا بعين الله، إلا الوجه، وذلك لأن الوجه يطلق على الذات كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ وَتَنَزَّلُ رُوحُكَ ذُرَّ الْجَنَّةِ وَالْأَكْرَارِ [البقرة: 255]. ﴿كُلٌّ شَيْءٌ خَالِكٌ لَّا وَجْهَ لَهُ لَخَشْيَةِ اللَّهِ وَأَلْبَسْتَهُمْ﴾ [البقرة: 88] فيجوز أن يحلف بوجه الله، فيقول: بوجه الله، أو بوجه الله لأفعلن كذا وكذا، الأسماء إذن يحلف بها، الصفات المعنوية يحلف بها، الصفات الخبرية المحضة كاليد، والعين، والساق، والقدم لا يحلف بها إلا الوجه». (التعليق على القواعد والأصول الجامعة، ص 80).

وسئل الشيخ الألباني رحمه الله عن الحلف بيد الله وقدم الله هل يجوز؟ مع أن السلف لم يكونوا يحلفون بهذا النوع من الحلف، فأجاب الشيخ بأنه ليس كل أمر جائز ينبغي أن يكون واقعاً من قبل، واستدل بحديث فيه الحلف بعمرة الله، ثم قال: «فأخذ العلماء من هذا الحديث جواز الحلف بصفة من صفات الله تعالى»، ثم حصلت مداخلة من أحدهم كأنه استنكر قول الشيخ بالجواز، فقال: «شيخنا قضية الحلف بقدرة الله ويساق الله يعني كأن في النفس...» فقال الشيخ الألباني: «هذا صحيح بس السبب أننا نمش في جو خلفي، الجو الخلفي يتقرَّر بدنه حينما يسمع قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ قُوَّةٌ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: 10] لكن لما يتصور مجتمع سلفي فحينئذ يذهب هذا الذي تشر به، (ل) منقول باختصار وتصرف يسير من سلسلة الهدى والنور رقم الشريط (514).

والحاصل من كلام الشيخ الألباني رحمه الله أنه يرى جواز الحلف بهذا النوع من الصفات، وقوله يتفق مع الأصل الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حينما رد على من أثبت بعض الصفات، وبازع في بعض الصفات وتأولها، فقال: «القول في بعض الصفات كالقول في بعض». انظر: «التدويرية» (ص 31).

(27) «القواعد المثلى» (ص 25).

الله تعالى حكم هذا الاسم؛ فلو قال: والعزیز، والعليم، والقادر، والسميع، والبصير؛ لكانت يميناً جائزة، وهذا متفق عليه⁽²²⁾.

وقال ابن حجر: «وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية... وكان المراد بقوله: (بالله) الذات لا خصوص لفظ الله⁽²³⁾.

وقال الصنعاني: «ليس المراد أنه لا يحلف إلا بهذا اللفظ بدليل أنه كان يحلف بغيره، نحو: مقلب القلوب⁽²⁴⁾.

والمراد بأسماء الله تعالى في هذا الباب ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، دون ما يطلق عليه سبحانه وتعالى من الأخبار؛ لأن أسماء الله الحسنى توقيفية، قال ابن القيم رحمه الله: «ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفياً، كالقديم، والشئ، والموجود، والقائم بنفسه⁽²⁵⁾.

المسألة الثالثة: الحلف بصفات الله تعالى

تنقسم صفات الله تعالى إلى قسمين:

○ صفات ذاتية: وهي التي لم يزل سبحانه وتعالى ولا يزال متصفاً بها، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة.

(22) «المعجم» (4/623).

(23) «فتح الباري» (11/531)..

(24) «سبل السلام» (4/101).

(25) «بدائع الفوائد» (1/285-286).

المسألة الثانية: الحلف بأسماء الله تعالى

دللت الأحاديث السابقة على مشروعية الحلف باسمين من أسماء الله تعالى (الله⁽¹⁹⁾، والرب⁽²⁰⁾)، كما في قوله: «فليحلف بالله»، «ورب الكعبة»، «ورب إبراهيم»، «ورب محمد».

ويلحق بهذين الاسمين جميع أسماء الله تعالى الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، فيجوز الحلف بها، كالرحمن، والخالق، والبارئ، وغيرها.

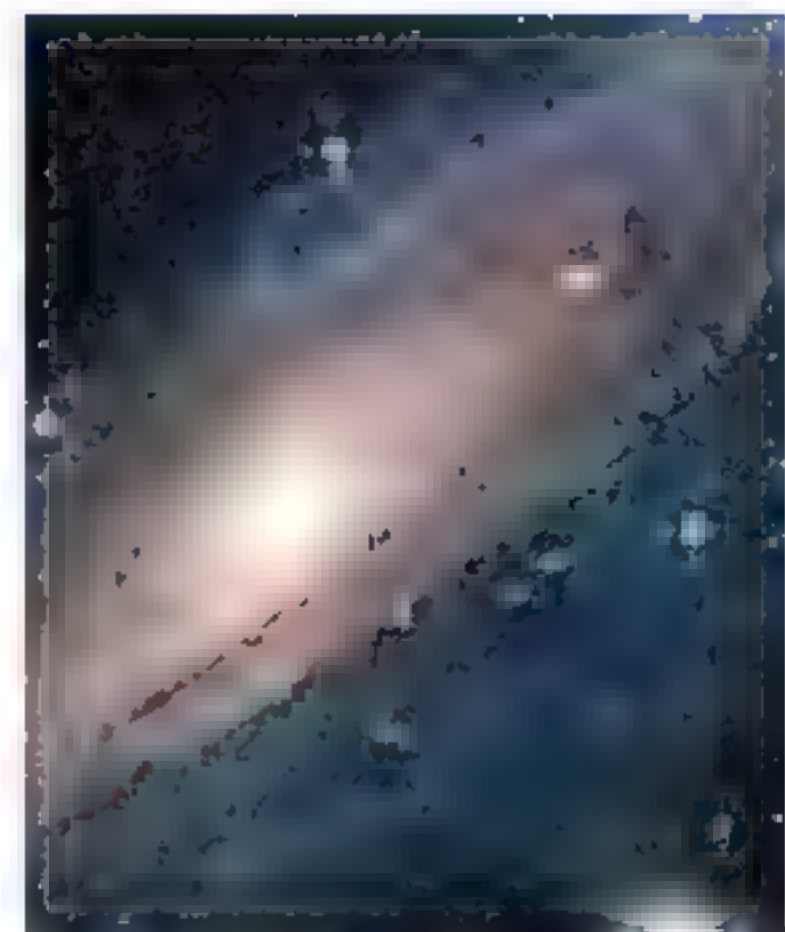
وقد نص عليه ابن تيمية رحمه الله فقال: «ولفظ اليمين في كتاب الله، وكذا في لفظ أصحاب رسول الله ﷺ الذين خطبوا بالقرآن أولاً يتناول عندهم ما حلف عليه بالله بأي لفظ كان الحلف، وبأي اسم من أسمائه كان الحلف...⁽²¹⁾.

وقال أبو العباس القرطبي في شرحه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «وقوله: «من كان حائفاً فليحلف بالله»، لا يفهم منه قصر اليمين الجائزة على الحلف بهذا الاسم فقط، بل حكم جميع أسماء

(19) ورد الحلف بهذا الاسم في القرآن الكريم في عدة آيات منها: ﴿قَالُوا قَاتِلُوهُمْ قَدْ مَاتَ رَبُّكُمْ فَلَهُ عَذَابٌ وَأَن تَكُونُوا كَالْحَمِيلِ﴾.

(20) أمر الله تعالى نبيه ﷺ بالحلف بهذا الاسم في ثلاثة مواضع من كتابه العزيز حيث قال عز وجل: ﴿وَيَسْتَفِيقُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَكُنْ وَمَا أَنَّهُ بِمُعْجِزٍ﴾ [يونس: 53]. وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلْ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [الشعراء: 13]. وقال تعالى: ﴿رَبِّمُؤْمِنِينَ كَفَرُوا أَلَمْ يَكُنْ أَقْلُ بَلْ وَرَبِّي لَتَكُونَنَّ مِمَّا عَمِلْتُمْ وَتِلْكَ عَلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ نَّازِلَةٌ﴾ [7].

(21) «مجموع الفتاوى» (35/332).



أما الصفات الذاتية فدل على جواز الحلف بها حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «وعزتك»، وكذا القول في سائر صفات الله الذاتية، فقد اتفق العلماء على جواز الحلف بها، نحو: وعظمة الله، وكبرياء الله، وسمع الله، وقدرة الله (28).

ويؤيد البخاري على نحو حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه الحلف بمزة الله، فقال: «باب الحلف بمزة الله وصفاته وكلامه (29)».

وقال ابن تيمية رحمته الله: «معلوم أن الحلف بصفاته كالحلف به، كما لو قال: وعزة الله تعالى، أو لعمرك الله، أو القرآن العظيم، فإنه قد ثبت جواز الحلف بهذه الصفات ونحوها عن النبي ﷺ والصحابة؛ ولأن الحلف بصفاته كالاستعاذة بها. وإن كانت الاستعاذة لا تكون إلا بالله.. في مثل قول النبي ﷺ: «أعوذ بوجهك» (30)، وأعوذ بكلمات

(28) «المدونة» (103/3)، «الأم» (61/7)، «المقني» (395/9)، «معطية الأمان من حث الأيمان» (ص74).

(29) قال ابن حجر في «الفتح» (545/11): «كذا لأبي ذر، ولغيره» «وكلماته». «صحيح البخاري»: كتاب الأيمان والتذورات.

(30) أخرجه البخاري (4628).

الله المتألمات (31)، وأعوذ برضاك من سخطك (32)، ونحو ذلك، وهذا أمر متقرر عند العلماء (33).

وأما الصفات الفعلية: فدل على جواز الحلف بها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف: «لا ومقلب القلوب» (34)»، وقول علي رضي الله عنه: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة» (35).

ويؤيد ابن المنذر لحديث ابن عمر رضي الله عنهما فقال: «ذكر صنوف الأيمان التي يجوز الحلف بها من صفات أفعاله» (36).

وعلق ابن عبد البر على الحديث نفسه فقال: «هذا يدل على صحة قول الفقهاء أن الحلف بصفات الله تعالى جائز تجب فيها الكفارة؛ لأنها منه تعالى ذكره» (37).

وقال الصنعاني: «والحديث دليل على جواز الإقسام بصفة من صفات الله وإن لم تكن من صفات الذات» (38).

وذهب بعض فقهاء الحنفية (39)، والمالكية (40)، والشافعية (41) إلى جواز الحلف بصفات الله تعالى الذاتية دون الصفات الفعلية، وحجبتهم أن الصفات

(31) أخرجه مسلم (2708).

(32) أخرجه مسلم (486).

(33) «مجموع الفتاوى» (273/35)، وانظر: «شفاء العليل» (ص272).

(34) ذكره ابن تيمية رحمته الله ضمن أسماء الله المضافة «مجموع الفتاوى» (485/22).

(35) قال ابن تيمية في «تفسير غريب القرآن» (ص15): «ومن صفاته (البارئ)، ومعنى (البارئ)، الخالق، يقال: برأ الخلق يبرؤهم، والبرئ: الخلق».

(36) «الأوسط» (91/12).

(37) «الاستذكار» (206/5).

(38) «سبل السلام» (105/4).

(39) «المبسوط» لـ محمد بن حسن الشيباني (175/3)، «المبسوط» للسرخسي (133/8)، «البحر الرائق» (306/4)، «بدائع الصنائع» (9/3).

(40) «مواهب الجليل» (265/3)، «الذخيرة» (13/4)، «الفواكه الدواني» (408/1).

(41) «إعانة الطالبين» (311/4).

الفعلية تؤول إلى شيء مخلوق، وهي آثار هذه الصفات؛ فالحلف بها يكون حلفاً بالمخلوق، وهو منهي عنه (42).

وذهب بعض الأحناف إلى أن الأيمان مبنية على العرف والعادة، فما تعارف الناس الحلف به يكون يميناً، وما لم يتعارف الحلف به لا يكون يميناً، سواء كانت صفة ذاتية أو فعلية، فلا يجوز عندهم الحلف بما لم يتعارف الناس عليه، إلا أنهم جعلوا الصفات الفعلية كلها صفات ذاتية، وهي قديمة أزلية (43).

والصواب جواز الحلف بصفات الله الفعلية؛ لثبوت الأدلة السابقة، ولا فرق بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في بعض (44)، وأما من قال بعدم الجواز فإنه بنى قوله في مسألة الحلف على مذهبه الباطل في باب صفات الله تعالى حيث خالف مذهب السلف، فأصحاب القول الأول تأثروا بطريقة الأشاعرة حيث ردوا الصفات الفعلية إلى شيء مخلوق، فمنعوا الحلف بها؛ وأما أصحاب القول الثاني فتأثروا بطريقة أبي منصور الماتريدي حيث جعلوا الصفات الفعلية كلها قديمة راجعة إلى الصفات الذاتية، والذي حمل الفريقين على هذا القول هو فرارهم من نسبة حلول الحوادث في ذات الرب. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً..

والحق في هذا الباب هو مذهب السلف أن صفات الله الفعلية قائمة بذاته

(42) «المبسوط» للسرخسي (133/8)، «الذخيرة» (13/4)، «الشرح الكبير» للدردير (128/2)، «إعانة الطالبين» (311/4).

(43) «المبسوط» للسرخسي (133/8)، «بدائع الصنائع» (6/3)، «شرح فتح القدير» (67/5)، «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (110.109/3)، «البحر الرائق» (307/4).

(44) «التعمرية» (ص31).

المقالة الرابعة: الحلف بالقرآن

دل أثر ابن مسعود رضي الله عنه السابق على مشروعية الحلف بالقرآن؛ لأن القرآن الكريم من كلام الله، وكلامه من صفاته، فمن حلف بالقرآن فقد حلف بصفة من صفاته سبحانه وتعالى ⁽⁵⁰⁾، وقد بوب عبد الرزاق في «مصنفه» على أثر ابن مسعود رضي الله عنه فقال: «باب الحلف بالقرآن والحكم فيه» ⁽⁵¹⁾.

وسبق تبويب البخاري رحمته الله في «صحيحه»: «باب الحلف بعزة الله، وصفاته، وكلامه».

وأشار أيضاً في «خلق أفعال العباد» إلى ما يدل على جوازه فقال: «وقال النبي ﷺ: لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِالنَّبِيِّينَ وَلَا بِأَعْمَالِهِمْ وَلَا بِكَلَامِهِمْ وَلَا بِكَلَامِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ، وَلَا بِقَوْلِ إِبْلِيسَ! فَمَنْ حَلَفَ بِقَوْلِ الْمَجُوسِ أَوْ نَحْوِهِمْ لَمْ يَلْزَمْهُ» ⁽⁴⁹⁾.

القرآن من كلام الله فهو من صفاته، وتقدم الكلام على الحلف بصفات الله، وإنما أفرده بالذكر لبيان حكم تعدد كسرة من حلف به وحش.

(50) انظر: «الأوسط» (98/12).

(51) «المصنف» (473/8).

الصفات وأحاديث الصفات.

وأما أن يجعلوا جميع هذه المعاني قديمة أزلية ويقولون: نزوله ومجيئه وإتيانه وفرجه وغضبه ورضاه ونحو ذلك قديم أزلي... والمقصود هنا أنه ليس شيء من هذه الأقوال قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا قول أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة أئمة السنة والجماعة وأهل الحديث، كالأوزاعي ومالك بن أنس وحماد بن زيد وحماد ابن سلمة وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأمثالهم ⁽⁴⁶⁾.

وقال أيضاً: «ومن قال: الصفات تنقسم إلى صفات ذاتية وفعلية ولم يجعل الأفعال تقوم به فكلامه فيه تلبيس؛ فإنه سبحانه لا يوصف بشيء لا يقوم به، وإن سلم أنه يتصف بما لا يقوم به فهذا هو أصل الجهمية الذين يصفونه بمخلوقاتهم ويقولون: إنه متكلم ومريد وراضٍ وغضبان ومحب ومبغض وراحم لمخلوقات يخلقها منفصلة عنه لا بأمور تقوم بذاته» ⁽⁴⁷⁾.

وقال أيضاً: «ومن فهم من صفات الله تعالى ما هو مستلزم للحدوث مجانس لصفات المخلوقين ثم أراد أن ينفي ذلك عن الله فقد شبه وعطل» ⁽⁴⁸⁾.

(46) مجموع المتلوي (412/5)، (379/5).

(47) شرح العقيدة الصغانية (ص 90).

(48) مجموع الفتاوى (575/12) وانظر أيضاً:

(8/19، 20)، (374/16)، «درء التعارض»

(2/147، 148)، «الصفدية» (2/88، 89)،

«شرح العقيدة الطحاوية» (ص 128 - 129)،

«تعلق الشيخ عبد الرحمن أبا بطين على الدرة

المصية في عقيدة العروة المرضية» وهو مطبوع

مع شرحه «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار

الاثنية» (1/112)، «الحلف والإيمان دراسة

عقدية» (ص 237 - 238) بحث نشر في مجلة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العدد:

(39) (ص 199) د. يوسف بن محمد السعيد.

سبحانه وتعالى ⁽⁴⁵⁾، وهي قديمة النوع حادثة الأحاد؛ وهي صفات اختيارية متعلقة بمشيئته وإرادته، تحدث منه سبحانه وتعالى متى شاء لحكمة اقتضت ذلك الفعل، كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، والكلام، والنزول، والاستواء، والغضب، والرضا، وغيرها.

وقد بين ابن تيمية رحمته الله في عدة مواطن من كتبه بطلان هذه الأقوال، وأنها في الأصل مأخوذة عن الجهمية، فقال: «فلما كان من أصل ابن كلاب ومن وافقه كالحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري... أن الرب لا يقوم به ما يكون بمشيئته وقدرته ويمبرون عن هذا بأنه لا تحله الحوادث ووافقوا في ذلك الجهم ابن صفوان وأتباعه من الجهمية والمعتزلة صاروا فيما ورد في الكتاب والسنة من صفات الرب على أحد قولين:

أما أن يجعلوها كلها مخلوقات منفصلة عنه، فيقولون: كلام الله مخلوق بآئن عنه، لا يقوم به كلام، وكذلك رضاه وغضبه وفرجه ومجيئه وإتيانه ونزوله وغير ذلك، هو مخلوق منفصل عنه لا يتصف الرب بشيء يقوم به عندهم، وإذا قالوا: هذه الأمور من صفات الفعل فمعناه أنها منفصلة عن الله بآئة، وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به، ولهذا يقول كثير منهم إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول آيات

(45) قال ابن القيم رحمته الله في «نونية» (462/1):

والوصف معنى قائم بالذات

والأسماء أعلام له بوزان

أسماءه دلت على أوصافه

مشقة منها اشتقاق معان

وصفاته دلت على أسمائه

والفعل مرتبط به الأمران



حدث، وإنما يذكر عن ابن مسعود، وإبراهيم عن النبي ﷺ مرسلاً ومن حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها كفارة، فأما أصوات المخلوقين فليس فيها كفارة⁽⁵²⁾.

وتقدم قول ابن تيمية رحمه الله بجواز الحلف بالقرآن.

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: «وأما الحلف بالقرآن الكريم فإنه لا بأس به؛ لأن القرآن الكريم كلام الله سبحانه وتعالى، تكلم الله به حقيقة بلفظه مريداً لعناؤه، وهو سبحانه وتعالى موصوف بالكلام، فعليه يكون الحلف بالقرآن الكريم حلفاً بصفة من صفات الله سبحانه وتعالى، ذلك جائز»⁽⁵³⁾.

كما دل أثر ابن مسعود رحمه الله. أيضاً. على أن من حلف بالقرآن وحدث فعليه بكل آية كفارة، وهو قول الحسن البصري⁽⁵⁴⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁵⁵⁾. ومن أدلة هذا القول: أيضاً:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا يَمِينٌ صَبْرٌ»⁽⁵⁶⁾، إن فجر⁽⁵⁷⁾.

(52) «خلق أعمال العباد» (ص101).

(53) «فتاوى ابن عثيمين» (2/218).

(54) «مصنف عبد الرزاق» (15949).

(55) «الإنصاف» (7/11) وأشار إلى أن المذهب وجوب كفارة واحدة.

(56) يمين الصبر: أصل الصبر التحبس، أي ألزم بها وتحبس عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم. وقيل لها مصبورة وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور لأنه إما صبر من أجلها: أي حبس فوصفت بالصبر وأضيفت إليه مجازاً. «النهاية» (8/3).

(57) أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (442)، ومن طريقه الطبراني في «مسنده الشاميين» (2371) عن كلثوم بن محمد بن أبي سبرة، عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وهذا إسناد ضعيف: لضعف كلثوم بن محمد، وخاصة في روايته

عن مجاهد، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا يَمِينٌ صَبْرٌ، فَمَنْ شَاءَ بَرَّ، وَمَنْ شَاءَ فَجَرَ»⁽⁵⁸⁾.

عن الحسن البصري عن النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِسُورَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا يَمِينٌ صَبْرٌ، إِنْ شَاءَ بَرَّ فِيهَا، وَإِنْ شَاءَ فَجَرَ»⁽⁵⁹⁾.

وذهب الحنفية إلى أن الحلف بالقرآن ليس بيمين، ولا تجب به كفارة، فمنهم من زعم أنه مخلوق، ومنهم من قال: لم يتعارف عليه⁽⁶⁰⁾.

والراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء، وهو وجوب كفارة واحدة؛ لعموم الأدلة الموجبة للكفارة على من حلف بالله، أو بأسمائه أو بصفة من صفاته، وكلامه من صفاته سبحانه وتعالى، وحملوا قول ابن مسعود رحمه الله: «عليه

عن عطاء. ولانقطاعه بين عطاء وأبي هريرة رضي الله عنه، فإنه لم يسمع منه. قاله ابن معين، وأبو موسى المديني، وانظر ترجمة كلثوم بن محمد في «الكامل في الضعفاء» (6/72).

وله طريق آخر ضعيف، رواه الطبراني في «مسنده الشاميين» (3463) من طريق ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم، عن مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، ولانقطاعه بين مكحول والشامي وأبي هريرة رضي الله عنه، فإنه لم يسمع منه؛ انظر: «جامع التحصيل» (ص285).

(58) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (15948)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (12231) من طريق ثيئ، عن مجاهد. وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله، وضعف ثيئ بن أبي سليم.

(59) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (386، 387)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (43/10)، وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله.

وفي الباب حديث رابع رواه الطبراني في «مسنده الشاميين» (2267) عن ثابت بن الضحاك الأنصاري رحمه الله مرفوعاً، وفي إسناده من روى بالوضع.

(60) «المبسوط للسرخسي» (24/7)، البحر الرائق (311/4).

لكل آية كفارة يمين» على التغليف⁽⁶¹⁾. والمرفوع في هذا الباب لا يصح كما تقدم.

قال البيهقي: «ففي هذين المرسلين⁽⁶²⁾ مع قول عبد الله بن مسعود رحمه الله دلالة على أن الحلف بها يكون يميناً في الجملة، وإنما ترك القول بما فيه التغليف استدلالاً بقوله جل وعز: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامٍ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [الأنعام: 89] ولم يفرق بين أن يكون يمينه بالقرآن أو بغيره من أسماء الله وصفاته، وقول النبي ﷺ: «قَلِيلَاتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»، والظاهر أنه أمر بعد الحدث بكفارة واحدة فلم يجب قبله، ولم يجب أكثر من واحدة، والله أعلم»⁽⁶³⁾.

وقال أيضاً: «فقول عبد الله ابن مسعود رحمه الله مع الحديث المرسل فيه دليل على أن الحلف بالقرآن يكون يميناً في الجملة، ثم التغليف في الكفارة متروك بالإجماع»⁽⁶⁴⁾.

وقال ابن قدامة: «وكلام ابن مسعود أيضاً. يحمل على الاختيار والاحتياط لكلام الله والمبالغة في تعظيمه كما أن عائشة اعتقت أربعين رقبة حين حلفت بالعهد⁽⁶⁵⁾، وليس ذلك بواجب»⁽⁶⁶⁾.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد.



(61) «الأوسط» (98/12)، «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (6/119)، «التمهيد» (14/372)، «الإنصاف» (7/11).

(62) يشير إلى مرسل مجاهد، والحسن البصري السابقين.

(63) «معركة السنن والآثار» (7/313)، وانظر المصادر السابقة.

(64) «السنن الكبرى» (43/10).

(65) أخرجه البخاري في «صحيحه» (6073).

(66) «المنهاج» (9/407).



د. صالح الدين بن محمد رمضة

حكم القيام عند مرور الجنائز

إن الموت واقع لا مفر منه، كبه الله لي الناس أجمعين وجعله عسرة للمعترين، وهو فرع الصالحين، وبذكرة للمؤمنين، وموعظة للمقربين، ونسيئة للعاقليين، ودريس للمعترين، وحسرة على الكافرين، جعله الله راحة لأوليائه الأفياء، وهلكة لأعدائه الأشقياء، وهو المصيبة العظمى، والزربة الكبرى عسرة لمن اعتصر، وفكرة لمن تمكر قال عمر وحل: «سرك أشد بيديك لئلا تهمل على كل شيء فبدر» ١ «أشدي حق الموت والحيوة يتلوكم ينكح حسن عبداً وهو قمر مقبور» ٢ «[شدة شدة]» وقال عمر وحل: «كل نفس دافعة الموت وإنما توفوق أحوزكم يوم الفسحة فمن ربح عني أنكر وأدجل الحكة فقد قار وما الحياة الدنيا إلا منع أغرور» ٣ «[شدة شدة]» وقال لعائش: «كل نفس دافعة لموت وتلوكم بالشتر والخير ونسة وإلتنا ترحمون» ٤ «[شدة لاسية]» وكان النبي ﷺ يذكر الموت وينامر بالأكثار من ذكره وكان يقول: «إن الموت فرع» ٥

وكان من هديه ﷺ في الحياض إقامة العبودية لله رب العالمين وثبت عنه أنه قام للجنائز لما مرت به، وأمر أصحابه بالقيام لها، وثبت عنه أنه قعد، فأجبت في ذلك أهل العلم، فمنهم من قال: القيام مستحب ومنهم من قال: القيام لا يستحب من هو مسجوع

١ مسند (٩٨٧)



وقبل أن نشرع في تفصيل الكلام في ذلك ينبغي أن نوضح أن القيام للجنائز يكون في موضعين:

الموضع الأول: قيام الجالس إذا مرت به الجنائز، وقد ورد في ذلك أحاديث تدل على استحباب القيام، وأخرى تدل على أن القيام منسوخ كما سيأتي بيانه.

والموضع الثاني: قيام المتبع لها حتى توضع على الأرض، هل هو منسوخ أو محكم؟ وسيأتي الكلام عن هذا الموضع في عدد قادم إن شاء الله تعالى.

فهما قيامان عند التفصيل اختلف السلف والخلف في حكمهما.



فأما حكم قيام الجالس إذا مرت به الجنائز، فقد اختلف في ذلك الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون على قولين مشهورين:

❖ القول الأول: يستحب قيام الجالس إذا مرت به جنازة وأن الحكم غير منسوخ، روي القيام عن أبي موسى، وأبي مسعود البدر، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وقيس بن سعد، وسهل بن حنيف، وابن عمر رضي الله عنه، وسالم بن عبد الله ⁽²⁾، وهو مذهب ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية ⁽³⁾، والمتولي من الشافعية ⁽⁴⁾، واختاره النووي ⁽⁵⁾، ورواية عن أحمد، نصرها ابن أبي موسى، واختارها أبو يعلى، وابن عقيل ⁽⁶⁾، وابن تيمية ⁽⁷⁾، وابن القيم ⁽⁸⁾، وهو مذهب ابن حزم ⁽⁹⁾، واختاره ابن باز ⁽¹⁰⁾، والعثيمين من المعاصرين، رحمهم الله ⁽¹¹⁾.

(2) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (3/ 459)، «الأوسط» (5/ 392-394)، «شرح معاني الآثار» (1/ 486)، «الاستذكار» (8/ 302)، «المحلى» (5/ 153، 154)، «ناسخ الحديث ومنسوخه» لابن شاهين (ص 296-298)، «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (1/ 445).

(3) انظر: «النوادر والزيادات» (580/ 1)، «المنتقى» (24/ 2)، «مواهب الجليل» (241/ 2).

(4) انظر: «روضة الطالبين» (2/ 116)، «المجموع» (5/ 241)، «فتح الباري» (3/ 216).

(5) انظر: «المجموع» (5/ 241).

(6) انظر: «المستوعب» (3/ 150)، «المفني» (3/ 404)، «المبدع» (2/ 267)، «الإنصاف» (6/ 213).

(7) انظر: «الاحتياطات الفقهية» (ص 104)، «الإنصاف» (6/ 213).

(8) انظر: «راد المعاد» (1/ 521).

(9) انظر: «المحلى» (5/ 153).

(10) انظر: «مجموع فتاوى ابن باز» (13/ 187-188).

(11) انظر: «مجموع فتاوى العثيمين» (17/ 111)، «فتاوى أحكام الجنائز» للعثيمين (ص 112).

❖ القول الثاني: لا يستحب قيام الجالس إذا مرت به جنازة، والقيام منسوخ، وهو مروى عن علي، وابن عباس رضي الله عنه ⁽¹²⁾، وابن المسيب، وعروة ⁽¹³⁾، ومذهب أبي حنيفة ⁽¹⁴⁾، ومالك ⁽¹⁵⁾، والشافعي ⁽¹⁶⁾، وأحمد في المذهب ⁽¹⁷⁾، وإسحاق ⁽¹⁸⁾، واختاره الألباني من المعاصرين ⁽¹⁹⁾.

❖ أدلة أصحاب القول الأول:

استدل القائلون بأن القيام للجنائز إذا مرت به غير منسوخ، وأنه مستحب بالسنة والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنائز فقوموا، فمن تبعها، فلا يجلس حتى توضع» ⁽²⁰⁾.

عن ابن عمر رضي الله عنه، عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها، حتى تخلفكم أو توضع» ⁽²¹⁾.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: «مرت جنازة، فقام لها رسول الله ﷺ، وقمنا معه، فقلنا: يا رسول الله، إنها يهودية، فقال: إن الموت فزع، فإذا رأيتم الجنائز فقوموا» ⁽²²⁾.

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدين بالقادسية، فمروا عليهما بجنازة؛ فقاما، فقيل لهما: إنها من أهل الأرض. أي من أهل الذمة. فقالا: إن النبي ﷺ مرت به جنازة فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي، فقال:

(12) انظر: «شرح معاني الآثار» (1/ 488)، «الاستذكار» (8/ 302)، «المحلى» (5/ 153)، «ناسخ الحديث ومنسوخه» لابن شاهين (ص 301)، «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (1/ 446).

(13) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (3/ 461-462)، «الأوسط» (5/ 394)، «المحلى» (5/ 154)، «الاستذكار» (8/ 303)، «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (1/ 446).

(14) انظر: «شرح معاني الآثار» (1/ 461)، «بدائع الصنائع» (1/ 460)، «فتح القدير» (2/ 97).

(15) انظر: «النوادر والزيادات» (580/ 1)، «الاستذكار» (8/ 303)، «المنتقى» (2/ 24)، «شرح الثقلين» (3/ 1167).

(16) انظر: «اختلاف الحديث» (ص 157)، «الحاوي الكبير» (3/ 49)، «روضة الطالبين» (2/ 116)، «المجموع» (5/ 241).

(17) انظر: «المفني» (3/ 403)، «الإنصاف» (6/ 213)، «المبدع» (2/ 267).

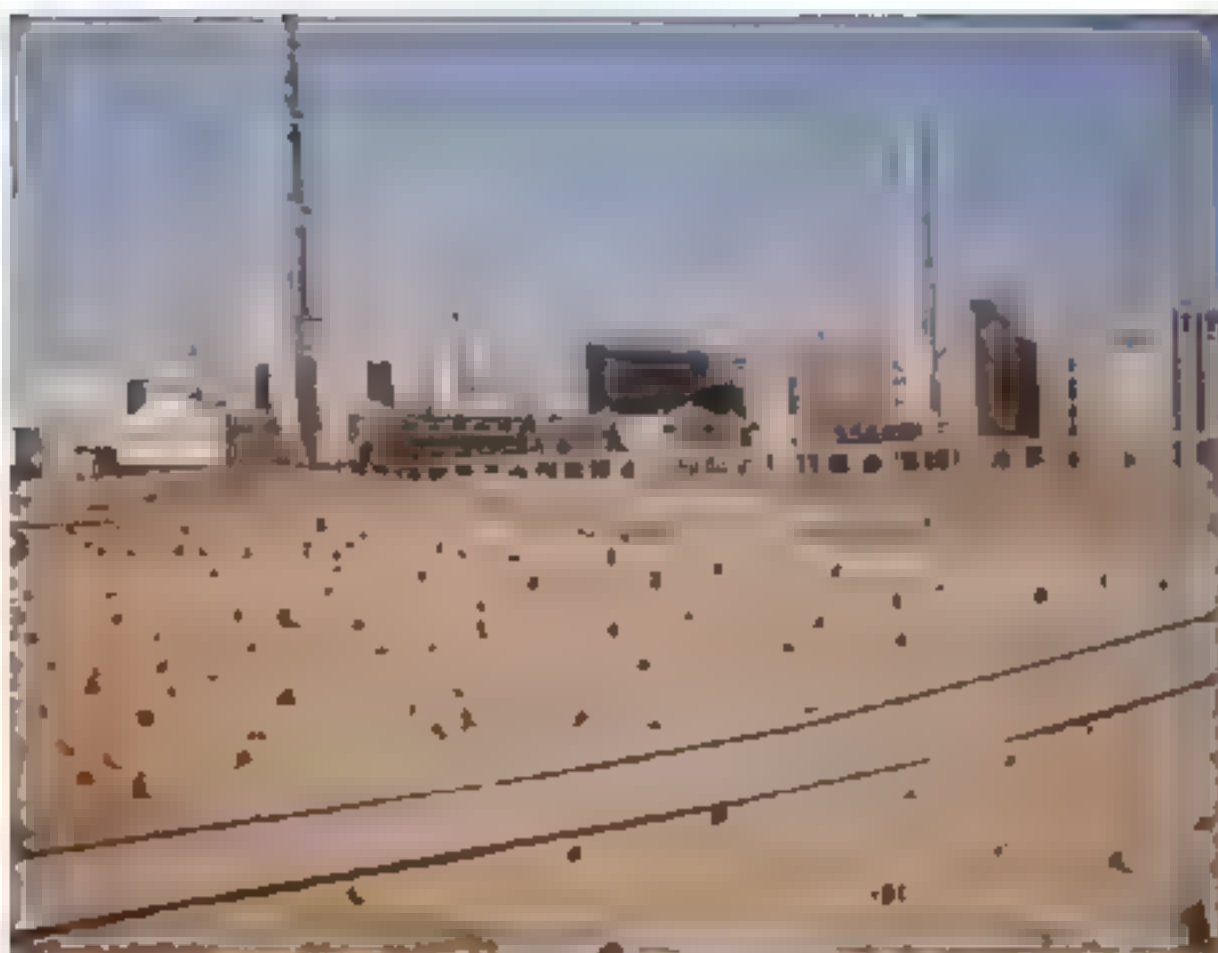
(18) انظر: «مسائل الكوسج» (3/ 1412)، «سنن الترمذي» (3/ 353)، «الأوسط» (5/ 395).

(19) انظر: «أحكام الجنائز» (ص 100)، ولم يذكر د. الشريف مساعد بن محمد الحسني هذه المسألة في رسالته الدكتوراه بعنوان: «آراء الشيخ الألباني الفقهية في العبادات».

(20) أخرجه البخاري (1310)، ومسلم (959).

(21) أخرجه البخاري (1307)، ومسلم (958).

(22) أخرجه البخاري (1311)، ومسلم (960) واللفظ له.



أليست نفساً؟⁽²³⁾.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ لِلجَنَازَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِهِ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْقِيَامِ لَهَا، وَقَامُوا مَعَهُ، وَالْأَمْرُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، لَكِنَّ الْقَرِينَةَ الصَّارِفَةَ لَهُ عَنِ الْوُجُوبِ هُوَ تَرْكُ النَّبِيِّ ﷺ الْقِيَامَ كَمَا سَيَأْتِي، وَإِذَا لَمْ يَتَّعِنِ الْوُجُوبُ، تَعَيَّنَ الِاسْتِحْبَابُ.

قال ابن حزم: «كَانَ قَمُودُهُ ﷺ بَعْدَ أَمْرِهِ بِالْقِيَامِ مَبِينًا أَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٌ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا نَسْخًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُ سُنَّةٍ مَتَّقِنَةٍ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ نَسَخَ»⁽²⁴⁾.

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «إِنَّ أَبَا مُوسَى وَأَبَا مَسْعُودٍ ﷺ مَرَّتَ بِهِمَا جَنَازَةٌ، فَقَامَا»⁽²⁵⁾.

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل القائلون بأنَّ القيام للجَنَازَةِ منسوخٌ بالسُّنَّةِ والآثار عن الصَّحابة ﷺ:

عن أبي معمر، عبد الله بن سَخْبَرَةَ قال: «كُنَّا عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ فَمَرَّتَ بِهِ جَنَازَةٌ، فَقَامُوا لَهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: أَمْرُ أَبِي مُوسَى ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَجَنَازَةِ يَهُودِيَّةٍ، وَلَمْ يَعُدْ بَعْدَ ذَلِكَ»⁽²⁶⁾.

وفي رواية أحمد، عن عبد الله بن سَخْبَرَةَ الْأَزْدِيِّ، قَالَ: «إِنَّا لَجُلُوسٌ مَعَ عَلِيٍّ ﷺ نَنْتَظِرُ جَنَازَةً، إِذْ مَرَّتْ بِنَا أُخْرَى، فَقَمْنَا، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: مَا يَقِيمُكُمْ؟ فَقُلْنَا: هَذَا مَا تَأْتُونَا بِهِ يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ. قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قُلْتُ: زَعَمَ أَبُو مُوسَى ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا مَرَّتْ بِكُمْ جَنَازَةٌ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، أَوْ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، فَقُومُوا لَهَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا نَقُومٌ، وَلَكِنْ نَقُومُ لِمَنْ مَعَهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ. فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: مَا فَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ غَيْرَ مَرَّةٍ بِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، وَكَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ، وَكَانَ يَتَشَبَّهُ

(23) أخرجه البخاري (1312)، ومسلم (961).

(24) «المعلّى» (5/154).

(25) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنعه» (11911)، وعند البخاري تعليقاً (1313)؛ (كان أبو مسعود وقيس).

(26) أخرجه النسائي في «سننه» (1922) واللفظ له، وابن أبي شيبة في «مصنعه» (11918)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (342) كلهم من طريق ابن أبي نجیح، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنعه» (6311)، والحميدي في «مسنده» (50)، وأحمد في «المسند» (19705)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (489/1)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (341) كلهم من طريق ليث بن أبي سليم، كلاهما ابن أبي نجیح وليث، عن مجاهد، عن أبي معمر به. وصحح الإسناد الأول الألباني، وقال عن الثاني: فيه ليث بن أبي سليم وكان اختلط. «إرواء الغليل» (740)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنعه» (11912) من طريق ثالث عن يزيد بن أبي رباح، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عليٍّ ﷺ مختصراً بتبليغ عليٍّ ﷺ أمر أبي موسى ﷺ دون ما قاله عليٍّ ﷺ.

بهم، فإذا نهي انتهى، فما عاد لها بعد».

عن زيد بن وهب الجهني، قال: «تذكرنا القيام إلى الجَنَازَةِ وَعِنْدَنَا عَلِيٌّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ ﷺ: قَدْ كُنَّا نَقُومُ، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: ذَلِكَ وَأَنْتُمْ يَهُودٌ»⁽²⁷⁾، ولفظ الطبراني: «فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ ﷺ: مَا زَلْنَا نَفْعَلُهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: صَدَقَ، ذَلِكَ وَأَنْتُمْ يَهُودٌ».

وروي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «كَانَ عَلِيٌّ ﷺ وَأَبُو مَسْعُودٍ ﷺ قَاعِدَيْنِ، فَمَرَّتَ بِهِمَا جَنَازَةٌ، فَقَامَ أَبُو مَسْعُودٍ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ ﷺ: اجْلِسْ، فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَا كُنَّا نَقُومُ لِلْجَنَازَةِ؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ وَأَنْتُمْ يَهُودٌ»⁽²⁸⁾.

عن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَعَدَ»⁽²⁹⁾.

وفي رواية، جاء الأمر من النبي ﷺ بالجلوس، فروى الإمام أحمد بإسناده عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ قال: شهدت جَنَازَةً فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَقَمْتُ؛ فَقَالَ لِي نَافِعُ بْنُ جَبْرِ: اجْلِسْ فَإِنِّي سَأُخْبِرُكَ فِي هَذَا بِثَبَتِ حَدِيثِي مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بِرَحْبَةِ الْكُوفَةِ وَهُوَ يَقُولُ: كَانَ

(27) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (2808)، والطبراني في «المعجم الكبير» (252/17) من طريق شريك، عن عثمان بن أبي زرة، عن زيد بن وهب به. وقال الهيثمي: «إسناده حسن». «مجمع الزوائد» (31/3)، وفي إسناده شريك بن عبد الله التميمي القاضي صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه لما ولي القضاء بالكوفة كما قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص 436).

(28) أخرجه البراء في «مسنده» (631)، وابن أبي شيبة في «مصنعه» (11919) إلا أنه قال: «فقام رجل، بدل «فقام أبو مسعود ﷺ»، كلاهما من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عليٍّ ﷺ به. ويزيد بن أبي رباح القرشي الكوفي ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص 1075)، والحديث حسن بمجموع الطريقين.

(29) أخرجه مسلم (962).

رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة، ثم جلس بعد ذلك، وأمرنا بالجلوس⁽³⁰⁾.

عن محمد بن سيرين أن جنازة مرت بالحسن بن علي وابن عباس رضي الله عنهما فقام الحسن رضي الله عنه ولم يقم ابن عباس رضي الله عنه، فقال الحسن رضي الله عنه: أليس قد قام رسول الله ﷺ لجنازة يهودي؟ قال ابن عباس رضي الله عنه: نعم، ثم جلس⁽³¹⁾.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث: أن آخر الأمرين من فعل النبي ﷺ كما أخبر بذلك علي وابن عباس رضي الله عنهما ترك القيام للجنازة، والترك بعد الفعل نسخ له، فدل على أن القيام منسوخ.

قال الإمام الطحاوي بعد ذكره خبر علي رضي الله عنه في قصته مع أبي موسى رضي الله عنه: فأخبر علي رضي الله عنه في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ إنما كان قام مرة في بدء أمره على التشبه منه بأهل الكتاب، وعلى الاقتداء بمن كان قبله من الأنبياء، حتى أحدث الله له خلاف ذلك، وهو القعود⁽³²⁾.

وقال أيضا في تعليقه على قول علي رضي الله عنه لأبي مسعود البدري رضي الله عنه: «ذلك وأنتم يهود»: معنى هذا أنهم كانوا يقومون على شريعتهم، ثم نسخ ذلك بشريعة الإسلام فيه⁽³³⁾.

وقال الإمام ابن قدامة: قد ذكرنا أن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك القيام لها، والأخذ بالآخر من أمره أولى⁽³⁴⁾.

عن عبد الرحمن بن القاسم: أن القاسم كان يمشي بين يدي الجنازة، ولا يقوم لها، ويخبر عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان أهل الجاهلية يقومون لها، يقولون إذا رأوها: كنت في أهلك ما أنت، مرتين⁽³⁵⁾.

ولفظ الطحاوي والبيهقي: «أن القاسم كان يجلس قبل أن

(30) أخرجه أحمد في «المسند» (623) بإسناد جيد كما قال الألباني في «أحكام الجنائز» (ص 101)، لكن رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن واقد بن عمرو كما في «الموطأ» (626) وصحيح مسلم (962) من فله ﷺ وليس من أمره.

(31) أخرجه النسائي في «سننه» (1923 - 1924)، وعبد الرزاق في «مصنعه» (6313)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (11920)، وأحمد في «المسند» (200/1، 200)، والطبراني في «المعجم الكبير» (87/3، 86/3) رقم 2743، 2744، 2745، 2746، 2747، وابن عبد البر في «الاستدكار» (303/8) وقال أحمد شاكر والألباني: إسناده صحيح. تعليق شاكر على «مسند الإمام أحمد» (1728)، و«إرواء الغليل» (740).

(32) «شرح معاني الآثار» (490/1).

(33) المصدر السابق.

(34) «المنهاج» (404/3).

(35) أخرجه البخاري (3837).

توضع الجنازة، ولا يقوم لها، ويخبر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان أهل الجاهلية يقومون لها إذا رأوها، ويقولون: في أهلك ما أنت، في أهلك ما أنت، الحديث⁽³⁶⁾.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «إنما قام رسول الله ﷺ في جنازة يهودي مَرَّ بها عليه»⁽³⁷⁾.

قال الإمام الطحاوي: فهذه عائشة تنكر القيام لها أصلا، وتخبر أن ذلك كان من أفعال أهل الجاهلية⁽³⁸⁾.

● مناقشة الأدلة:

○ مناقشة أدلة أصحاب القول الأول:

أجيب عن أدلتهم بأن الأمر بالقيام الوارد في حديث أبي سعيد رضي الله عنه وغيره متقدم، وثبت ترك القيام في حديث علي رضي الله عنه وغيره، وهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، فدل على أن القيام منسوخ⁽³⁹⁾.

○ مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني:

قالوا: مسلك النسخ ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن من شرط النسخ: المعارضة مع عدم إمكان الجمع، وهو منتف هنا؛ إذ يمكن الجمع من غير تكلف بأن يحمل الفعل على الاستحباب، والترك على بيان الجواز، وهو أولى من دعوى النسخ⁽⁴⁰⁾.

الثاني: أن أحاديث الأمر بالقيام كثيرة صحيحة صريحة في معناها، وأحاديث ترك القيام ليست صريحة في النسخ، وإنما هو فعل محتمل لبيان الجواز، فدعوى النسخ غير بيّنة⁽⁴¹⁾.

قال الإمام ابن القيم: صح عنه ﷺ أنه قام للجنازة لما مرت به، وأمر بالقيام لها، وصح عنه أنه قعد، وهذا يدل على جواز الأمرين، وفعله ﷺ بيان للاستحباب، وتركه بيان للجواز، وهذا أولى من ادعاء النسخ⁽⁴²⁾.

● سبب الخلاف:

سبب اختلاف الفقهاء في القيام للجنازة إذا مرت اختلاف الأحاديث الواردة في هذه المسألة، واختلافهم في القيام هل هو

(36) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (490/1)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (28/4) ورجاله ثقات.

(37) عراه الهيثمي للبخاري، وقال: «إسناده حسن»، مجمع الروايات (31/3).

(38) «شرح معاني الآثار» (490/1).

(39) انظر: «شرح معاني الآثار» (488/1)، «الاستدكار» (302/8)، «المنهاج» (404/3).

(40) انظر: «تهذيب السنن» (312/4)، «زاد المعاد» (521/1).

(41) انظر: «المحلى» (154/5)، «المجموع» (241/5)، «تهذيب السنن» (312/4).

(42) «زاد المعاد» (521/1).

بل فعله مرةً برجل من اليهود، وكانوا أهل كتاب، وأنه كان يشبه بهم، فإذا نهي انتهى، ولم يعد إلى القيام بعد، وحديثه هذا عمدة الجمهور في القول بالنسخ.

وكذلك استند الجمهور في القول بالنسخ إلى خبر ابن عباس رضي الله عنه في إنكاره على الحسن بن علي رضي الله عنه، وقد أعلمه أن آخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ ترك القيام للجنائز إذا مرت، وأن ذلك مما خفي على الحسن بن علي رضي الله عنه، كما خفي على أبي موسى وأبي مسعود رضي الله عنه، ولذلك عملوا بالنسخ؛ إذ لم يبلغهم النسخ، وهو الواجب في حقهم؛ إذ لم يكلفوا بأن يعملوا بما لم يعلموا.

وروي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنه أن القيام في الجنائز كان قبل الجلوس، فبان بهذا أنهما رضي الله عنه قد علما في ذلك النسخ والمنسخ، وليس من علم شيئاً كمن جهله، فالصواب في هذا الباب ما قاله علي وابن عباس رضي الله عنه فقد حفظا الوجهين جميعاً، وعرفا الناس أن الجلوس كان من رسول الله ﷺ بعد القيام ⁽⁴⁴⁾.

ويحتمل أن يكون الحسن بن علي رضي الله عنه رجع إلى قول ابن عباس رضي الله عنه بعد إنكاره ترك القيام، فقد ورد عند أحمد في رواية زيادة قول الراوي: «فلم ينكر الحسن ما قال ابن عباس رضي الله عنه».

فيكون أخذ بالنسخ وترك المنسخ، أو أنه تبين له أن القيام كان لملة قد زالت، ويؤيده ما روي عنه بإسناد منقطع أنه أنكر على الناس قيامهم للجنائز إذا مرت، فيكون هذا الإنكار متأخراً عن خبر ابن عباس رضي الله عنه.

فمن محمد بن علي بن الحسين، أبي جعفر الباقر قال: «كان الحسن بن علي رضي الله عنه جالساً فمرّ عليه بجنائز، فقام الناس حين طلعت الجنائز، فقال الحسن بن علي رضي الله عنه: إنما مرّ على النبي ﷺ بجنائز يهودي، وكان رسول الله ﷺ على طريقها جالساً، فكره أن يعلو رأسه جنائز يهودي، فقام» ⁽⁴⁵⁾.
ولفظ أحمد: «إنما قام رسول الله ﷺ تأذياً بريح اليهودي».

(44) الاستذكار، (302/8)، وانظر «التمهيد» (265/23).

(45) أخرجه النسائي في «سننه» (1926)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (11916)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (343)، والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (2126) من طريق جعفر بن محمد واللفظ له، وأحمد في «المستدرك» (1722) من طريق الحجاج بن أرطاة، كلاهما عن محمد بن علي بن الحسين، عن الحسن رضي الله عنه به. قال الذهبي في ترجمة محمد بن علي بن الحسين: «روايته عن الحسن وعائشة في «سنن» النسائي، وذلك منقطع». «سير أعلام النبلاء» (402/4). وقال أحمد شاكر في تعليقه على «مستدرك الإمام أحمد» (1722): «إسناده ضعيف لا يقبل»، محمد بن علي بن الحسين لم يدرك الحسن ابن علي؛ لأنه ولد سنة 56 هـ، والحسن رضي الله عنه مات سنة 50 هـ.



منسوخ أو محكم؟

فمن سلك مسلك الجمع بين الأحاديث، ورأى أن هذا لا يدخل في النسخ والمنسخ، قال: يستحب القيام للجنائز؛ لأن أكثر الأحاديث على القيام رواها جمع من الصحابة عن النبي ﷺ، وثبت عن النبي ﷺ القعود، فصح عنه فعل الأمرين، وفعله بيان لاستحباب القيام، وتركه بيان للجواز، وأن القيام ليس بواجب، وبهذا الجمع تألف الأدلة ولا تختلف، وتجتمع ولا تتعارض، والجمع ما أمكن أولى من دعوى النسخ القائمة على دليل محتمل ممارض بأحاديث فوقه في القوة إسناداً وممتناً.

ومن سلك مسلك النسخ، قال: لا يقوم الجالس للجنائز إذا مرت به، والقيام منسوخ، وترك القيام آخر الأمرين من فعل النبي ﷺ ⁽⁴³⁾، وهو مذهب جمهور الفقهاء.

فإن قلنا بالنسخ:

فإن سبب الخلاف بين الصحابة في القيام للجنائز إذا مرت يرجع إلى خفاء النسخ على بعضهم؛ وذلك أن القائلين بالقيام للجنائز إذا مرت لم يبلغهم حديث ترك القيام، وغيرهم بلغهم الفعل والترك، وعلموا أن حديث القيام معارض بما يدل على نسخه، فعملوا بآخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ؛ ولذلك وقع الخلاف، وأنكر علي رضي الله عنه على أبي موسى وأبي مسعود رضي الله عنه القيام، وأخبر أن آخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ ترك القيام للجنائز إذا مرت، وذكر أن القيام لم يتكرر منه،

(43) ومثل الحطيب البغدادي في كتابه «المقاييس والمتمم» (336/1) نسخ السنة الفعلية بالمسنة الفعلية بهذه المسألة، وحكى الحازمي القول بالنسخ في كتابه «الاعتبار في النسخ والمنسوخ» (442/1) عن أكثر أهل العلم. وانظر: «ناسخ الحديث ومنسوخه» لابن شاهين (ص 295)، «الناسخ والمنسوخ» لابن المطر الرّازي (ص 55).



في شيء من طرق هذا الحديث الصحيحة، ولو قدر ثبوتها فهي ظن من الراوي، وتعليل النبي ﷺ الذي ذكره بلفظه أولى⁽⁴⁸⁾.

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر تلك التعليقات: فإن ذلك أيضاً لا ينال في التعليل السابق؛ لأن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمر الله، وتعظيم للقائمين بأمره في ذلك وهم الملائكة. وأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: «إنما قام رسول الله ﷺ تأذياً بريح اليهودي»، زاد الطبراني من حديث عبد الله بن عياش رضي الله عنه بالتحتانية والمعجمة: «فأذاه ريح بخورها»، والطبراني والبيهقي من وجه آخر عن الحسن رضي الله عنه: «كراهية أن تملأ رأسه»⁽⁴⁹⁾ فإن ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة؛ أما أولاً: فلأن أسانيدهما لا تقاوم تلك في الصحة؛ وأما ثانياً: فلأن التعليل بذلك راجع إلى ما فهمه الراوي، والتعليل الماضي صريح من لفظ النبي ﷺ، فكان الراوي لم يسمع التصريح بالتعليل منه، فعمل باجتهاده⁽⁵⁰⁾.

وسواء علل القيام بهذا أو ذاك على اختلاف نقلة الأخبار في ذلك، فقد صحت الروايات بأنه قام لجنازة يهودي، ثم ورد ما يدل على النسخ مما يرجح غيرها من العلل عليها وقت النسخ، أو يضعف تأثيرها على استمرارية الحكم؛ ولذلك قال الإمام الشافعي: وهذا لا يعدو أن يكون منسوخاً، وأن يكون النبي ﷺ قام لها لعله قد رواها بعض المحدثين من أن جنازة يهودي مر بها على النبي ﷺ فقام لها كراهية أن تطوله، وأيهما كان فقد جاء عن النبي ﷺ تركه بعد فعله، والحجة في الآخر من أمره إن كان الأول واجباً، فالآخر من أمره ناسخ، وإن كان استحباباً فالآخر هو الاستحباب، وإن كان مباحاً، فلا بأس بالقيام، والقعود أحب إلي؛ لأنه الآخر من فعل رسول الله ﷺ⁽⁵¹⁾.

وقال الحافظ ابن شاهين بعد أن ذكر حديث علي وابن عباس والحسن بن علي رضي الله عنهما الوارد في ترك القيام، قال: وهذا باب قد حصل فيه الصعقة بقيام رسول الله ﷺ للجنازة، ثم جاءت العلة في قيامه أي شيء كان وجهه؟ فهذا يدل على أن الحديث في القيام للجنازة منسوخ⁽⁵²⁾.

وأما خبر عائشة رضي الله عنها عند البخاري بلفظه: «كان أهل

قال العلامة ملا علي القاري: قال ابن حجر: وإنما قام الحسن رضي الله عنه؛ لأنه لم يلفه النسخ، ولذا أنكر علي ابن عباس تركه للقيام، لكن لما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ما يدل على النسخ ترك الإنكار كما هو شأن الكمل أنه لا قصد لهم إلا محض ظهور الحق، أو تذكر كلام والده رضي الله عنه⁽⁴⁶⁾.

وقال أيضاً في تعليقه على هذا الحديث: وهذا إنكار منه رضي الله عنه على قيام الناس للجنازة عكس ما سبق منه من الإنكار على ابن عباس رضي الله عنه على عدم القيام، ولعل هذا متأخر، فيكون بعد تفحصه المسألة، وتقرر ما عنده أن قيامه ﷺ إنما كان لهذه العلة؛ لأنه اختلفت علل القيام، فجعلت تارة للفرع، وأخرى كرامة للملائكة، وأخرى كراهية رفعة جنازة اليهودي على رأسه ﷺ، والأخرى لم تعتبر شيئاً من ذلك لاختلاف المقامات، ويمكن جمع العلل بمعلول واحد إذ العمل بالنيات⁽⁴⁷⁾.

قلت: لو صح خبر الحسن بن علي رضي الله عنهما، فإن تعليقه لقيام النبي ﷺ للجنازة كراهية أن تملأ رأسه أو تأذياً بريجه. على اختلاف الرواية في النقل عنه. ليس صريحاً في رفعه إلى النبي ﷺ، فيحتمل أن يكون علل ذلك باجتهاده، وقد تقدم تعليل قيامه بما هو صريح في الرفع، كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في «الصحيحين»: «إن الموت فزع»، وحديث قيس بن سعد وسهل ابن حنيف رضي الله عنهما أيضاً في الصحيحين: «أليست نفساً»، وحديث أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً في خبر علي رضي الله عنه: «ولكن نقوم لمن معها من الملائكة».

قال الإمام ابن القيم بعد أن أورد التعليقات السابقة: فهذه هي العلل الثابتة عنه، وأما التعليل بأنه كراهية أن تطوله، فلم يأت

(46) «مرواة المفاتيح» (1211/3).

(47) «المصدر السابق» (1212/3).

(48) «تهذيب السنن» (313/4).

(49) تقدم تخريجه قريباً، ولم أفض عليه عند الطبراني، وقد عراه الهيثمي إلى الطبراني في الأوسط كما سبق بيانه.

(50) «فتح الباري» (215/3-216).

(51) «اختلاف الحديث» (ص 157).

(52) «ناسخ الحديث ومنسوخه» (ص 301).

● الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه مذهب القائلين بنسخ القيام للجنائز إذا مرّت؛ لحديث علي وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم : لأنهم حفظوا ما لم يحفظه غيرهم، فإنهم علموا أن القيام للجنائز كان قبل تركه، وحفظوا الوجهين جميعاً، وبيّنوا لغيرهم سنة الترك، وأنكروا عليهم القيام، وأخذوا بآخر الأمرين من فعل النبي ﷺ، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فيكون جانبهم أقوى، وهؤلاء الصحابة هم رواة هذه الأخبار، وهم أعلم بمراد رسول الله ﷺ من غيرهم، وفهمهم مقدم لا سيما مع قوّة قريتهم من النبي ﷺ، وكثرة ملازمتهم له، فالأخذ بقولهم أولى وأرجح، ويقوي القول بالنسخ ورود الأمر بالجلوس بعد القيام في بعض طرق حديث علي رضي الله عنه إن صحّ، والله أعلم، وبالله التوفيق.

الجاهلية يقومون لها، يقولون إذا رأوها: كنت في أهلك ما أنت، مرّتين» فإن ظاهره يدل على أن عائشة رضي الله عنها لم يبلغها حديث القيام للجنائز إذا مرّت؛ ولذلك قال الإمام الطحاوي: فهذه عائشة تنكر القيام لها أصلاً، وتخبر أن ذلك كان من أفعال أهل الجاهلية⁽⁵³⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: ظاهره أن عائشة لم يبلغها أمر الشارع بالقيام لها، فرأت أن ذلك من الأمور التي كانت في الجاهلية، وقد جاء الإسلام بمخالفتهم، وقد قدمت في الجنائز بيان الاختلاف في المسألة⁽⁵⁴⁾.

قلت: رواية البزار بلفظ: «إنما قام رسول الله في جنازة يهودي مرّ بها عليه» تدلّ على أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بلغها خبر قيام النبي ﷺ لجنازة يهودي مرّت به، ثم ترك ذلك، ولم يقم بعد، وهي موافقة لرواية علي وابن عباس رضي الله عنهم.

ولا ينافي كون القيام لمرور الجنائز من فعل أهل الجاهلية كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ما قاله أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن ذلك من فعل اليهود؛ لأنها قد تعني بأهل الجاهلية: كل ما كان قبل بعثة النبي ﷺ مما يخالف الإسلام من وثنية ويهودية ونصرانية ومجوسية، فتكون عائشة رضي الله عنها ذكرت اللفظ المطلق وتعني بذلك جاهلية يهودية، وعلي رضي الله عنه ذكر اللفظ المقيد، أو تكون تعني بأهل الجاهلية حال العرب وما كانوا عليه قبل الإسلام، فيحتمل أن يكونوا أخذوا ذلك عن أهل الكتاب فلا تعارض، والله أعلم.

وقال ولي الله الدهلوي: لما كان ذكر هاذم الذات، والاتعاظ من انقراض حياة الإخوان مطلوباً، وكان أمراً خفياً لا يدري العامل به من التارك له ضبط بالقيام لها، ولكنه ﷺ لم يعزم عليه، ولم يكن سنة قائمة، وقيل: منسوخ، وعلى هذا فالسريّة النسخ أنه كان أهل الجاهلية يفعلون أفعلاً مشابهة بالقيام، فخشي أن يحمل ذلك على غير محمله، فيفتح باب المتنوعات، والله أعلم⁽⁵⁵⁾.



(53) (شرح معاني الآثار) (1/490).

(54) (فتح الباري) (7/187).

(55) (حجة الله البالغة، 2/64).



الإصلاح ومقاصد الشريعة

أ. د. سليمان بن سليم الله الرحيلي
أستاذ الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

وأفعاله بشرع رب العالمين، وأن يكون صالحاً في نفسه، صالحاً في قصده، صالحاً في وسائله التي يتبعها للوصول إلى الإصلاح، ولا يتحقق ذلك إلا بمراعاة مرادات رب العالمين التي تسمى مقاصد الشريعة، وهي الحكم التي أرادها الله عز وجل من التشريعات عمومًا وخصوصًا لتحقيق عبوديته وإصلاح العباد في المعاش والمعاد.

وقد رأيت في هذه المقالة أن أشير إلى بعض مقاصد الشريعة الكلية التي تحكم الإصلاح وتبقيه في مساره محمود؛ فإن طريق الإصلاح إذا لم يحكم بهذه المقاصد وترك لإرادات الناس وعواطفهم ستزل فيه الأقدام وتضل الأفهام، ولن يصل فيه الناس إلى المراد، ولن يحكم؛ بل كلما ظن صاحبه أنه أحكمه تمزق من جهة أخرى، فلا يصلح الحال ولا يستقر، وقد جعلت مقالي في قسمين: القسم الأول: مقاصد الشريعة الكلية الحاكمة للإصلاح، والقسم الثاني: عرض لأشهر وسيلتين بشريتين للإصلاح في وقتنا المعاصر في ضوء المقاصد.

الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة، كما قال تعالى في الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219].

وكثير مما ابتدعه الناس من العقائد والأعمال من بدع أهل الكلام وأهل التصوف وأهل الرأي وأهل الملك حسبوه منفعة أو مصلحة نافعة وحققا وصوابًا ولم يكن كذلك⁽¹⁾.

ويقول رحمه الله: «وجلب المنفعة يكون في الدنيا وفي الدين... وهذا فصل عظيم ينبغي الاهتمام به؛ فإن من جهته حصل في الدين اضطراب عظيم... وكثير من الأمراء والعلماء والعبياد رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع ولم يعلموه، وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بناءً على أن الشرع لم يرد بها، فقوت واجبات ومستحبات أو وقع في محظورات ومكروهات، وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعلمه»⁽²⁾.

ومن هنا كان حقاً على كل من يروم الإصلاح من المسلمين أن يحكم أقواله

إن الإصلاح مراد الشريعة الربانية، وحاجة إنسانية، ومواظق للفطرة السوية، وكل إنسان سوي يريد الإصلاح ويحب المصلحين، ويكره الإفساد، وينأى بنفسه عن المفسدين، واليقين الجازم أن الإصلاح الحقيقي الشامل لجميع الجوانب هو ما جاء به أنبياء الله، وتمام الإصلاح وكماله فيما جاء به محمد بن عبد الله ﷺ، والنّاظر في تاريخ البشر قديماً وواقعهم المعاصر يدرك أن اجتهادات البشر في طلب الإصلاح إذا خلت من الانضباط بشرع الله عز وجل لا توافق الصّلاح ولا تحقق الإصلاح من جميع جوانبه، وكم من مريد للخير لم يدركه، نعم قد تنجح في وجه وتخفق في وجوه؛ لأن نظر الإنسان مهما حسنت نيته وصفا ذهنه يظل قاصراً لا يحيط بالمدركات فضلاً عن المغيبات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له؛ إما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر، أو أنه ليس بمصلحة وإن اعتقده مصلحة؛ لأن المصلحة هي المنفعة الخالصة أو الغالبة، وكثيراً ما يتوهم الناس أن

(1) مجموع الفتاوى (344/11 - 345).

(2) مجموع الفتاوى (343/11 - 344).



القسم الأول، مقاصد الشريعة الكلية التي تحكم الإصلاح

وهذه المقاصد تحكم الإصلاح وتحققه ويحكم بها على الإصلاح وهي:
الأول. الإصلاح من مقاصد الشرع الكبرى:

الإصلاح مراد الله . عز وجل .، يقول الله . عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [سورة الحجرات: ١٧] . وذم الله سبحانه الإفساد في الأرض وعدم الإصلاح، فقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ [سورة النمل: ١٧] . وقال سبحانه: ﴿ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَالِفُونَ ﴾ [سورة النمل: ١٧] . وقال سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْفَالِسُونَ ﴾ [سورة النمل: ١٧] . وقال سبحانه: ﴿ وَلَا تَطِيعُوا

أَمْرَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [سورة النمل: ١٧] . الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ [سورة النمل: ١٧] . والملائكة الأبرار يخشون وقوع الإفساد في الأرض قال الله . عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النمل: ١٧] .

والإصلاح مراد أنبياء الله . قال تعالى عن شعيب عليه السلام . وهو حال جميع الأنبياء عليهم السلام : ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [سورة هود: ٨٨] .

وإذا كان ذلك كذلك فإنه يلزم من بروم الإصلاح أن يتمسك بشرع الله . عز وجل . وأن يتبع منهج الأنبياء في الإصلاح، يقدم ما يقدمون، ويؤخر ما يؤخرون والأمر بالإنصاف من المفسدين.

الثاني. مقصود الشارع من الخلق أن يحفظ عليهم ضرورياتهم:

يقول الفزالي: «ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة» (٣) ويقول الشاطبي: «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية، والثالث أن تكون تحسينية» (٤)؛ ثم قال: «ومجموع الضروريات خمسة وهي: حفظ الدين والنفس والنسل

(٣) «المستصفى» (٢/ 481-482).

(٤) «المواظقات» (٢/ 17).

والمال والعقل، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة» (٥)؛ ثم قال: «المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية والتحسينية، فلو فرض اختلال الضروري بإطلاق لاختل باختلاله بإطلاق» (٦)

وهذه الضروريات الخمس التي دل الاستقراء التام على حفظها أعلاها حفظ الدين، ثم حفظ النفس، ثم حفظ النسل على الصحيح، ثم حفظ العقل، ثم حفظ المال.

وعليه: فإن كل دعوة للإصلاح أو وسيلة للإصلاح تتضمن تضييع الضروريات أو تقديم المؤخر منها لا تكون في الميزان الصحيح إصلاحاً، بل هي إفساد يجب هدمه، ومنكر يجب إنكاره.

الثالث. مقصود الشارع تحصيل المصالح ودرء المفاسد:

الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد في الدين والدنيا والآخرة، فما أمر الله بشيء إلا وفيه من المصالح ما لا يحيط به الوصف، ولا نهى عن شيء إلا وفيه من المفاسد ما لا يحيط به الوصف (٧)، يقول ابن الحاجب: «الاحكام شرعت لمصالح العباد بدليل إجماع الأمة» (٨)، ويقول القرطبي: «لا خلاف بين العقلاء أن شرائع الأنبياء قصد بها مصالح الخلق الدنيوية والدنيوية» (٩)، ويقول الأمدي: «المقصود من شرع الحكم إنما هو تحصيل المصلحة أو دفع المضرة، فذلك إما أن يكون في الدنيا أو

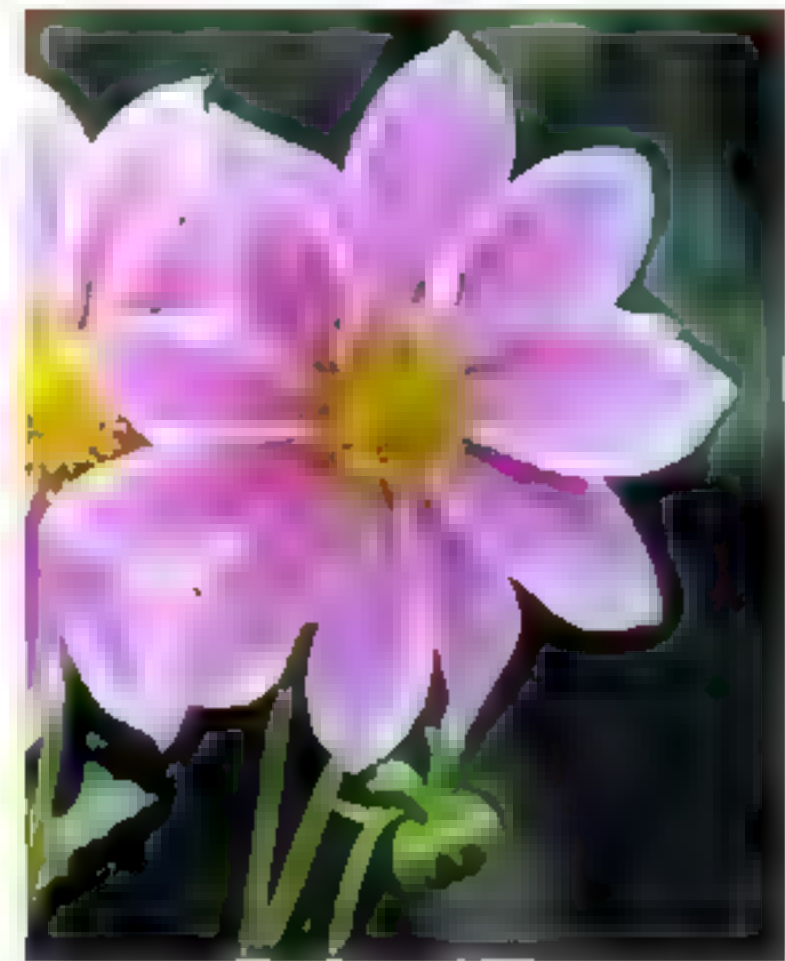
(٥) المصدر نفسه (٢/ 20).

(٦) المصدر نفسه (٢/ 31).

(٧) انظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٠/ 512) و(٣٢/ 233) و«إعلام الموقعين» (٣/ 3) و«المواظقات» (٢/ 9) و«السيل الجرار» (١/ 144) و«رسالة في القواعد الفقهية» للشمدي (١٥).

(٨) «منتهى السؤل والأمل» (١٨٤).

(٩) «تفسير القرطبي» (٢/ 64).



في الآخرة⁽¹⁰⁾، ويقول: «المقصود من شرع الحكم إنما جلب مصلحة أو دفع مضرة أو مجموع الأمرين»⁽¹¹⁾.

وهذا باب عظيم يجب ضبطه فكم من خائض في باب المصالح والمفاسد متجري على دين الله غير متبع فيها ضابطاً شرعياً، وغير مُحَكَّم أصلاً مرعياً، وهناك قواعد عظيمة في باب المصالح والمفاسد يجب إعمالها، وهي⁽¹²⁾:

إذا تزاومت المصالح قُدِّمَ الأعلى منها⁽¹³⁾.

وإذا تزاومت المفاسد ارتُكِبَ الأخفُّ منها⁽¹⁴⁾.

وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة قُدِّمَ أرجحهما⁽¹⁵⁾.

ودره المفاسد مقدَّم على جلب

(10) «الإحكام» (760/3).

(11) المصدر نفسه (765/3).

(12) انظر تفصيل هذه القواعد في كتابي «قواعد تعارض المصالح والمفاسد».

(13) انظر «الدخيرة» (231/5) ومجموع الفتاوى (48/20) وفتح الباري (259/1) وقواعد الأحكام (53/1) والقواعد للمقري (608/2).

(14) انظر «الدخيرة» (453/2) وقواعد الأحكام (63/1) والمنثور (348/1) والأشباه والنظائر للسبكي (45/1) والقواعد للمقري (456).

(15) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (129/28) والدخيرة (198/1) وإعلام الموقعين (62/2).

المصالح⁽¹⁶⁾.

والإصلاح هو طلب الصِّلاح وهو طلب المصالح والمنافع؛ فيجب أن يكون متقيداً بهذه القواعد العظيمة، وكل ما خالفها فهو إفساد وليس إصلاحاً ولا بد أن يكون في طلب الإصلاح والتغيير مصالح أعظم من المفاسد.

أما إن كانت مفاسده مساوية للمصالح أو أعظم منها فهذا إفساد وليس إصلاحاً، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «تلك عن الخروج على ذي السلطان: وقيل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير... وغاية هؤلاء إنما أن يغلبوا وإنما أن يغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة... فلا أقاموا ديناً ولا أبصروا دنياً، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين ومن أهل الجنة»⁽¹⁷⁾.

ويقول الشيخ ابن باز رحمه الله: «الخروج على ولاة الأمور بسبب فساد كبير، وشر عظيم، يختل به الأمن، وتضيع الحقوق، ولا يتيسر ردع الظالم، ولا نصر المظلوم، وتختل السبل ولا تأمن، فيترتب على الخروج على ولاة الأمور فساد عظيم، وشر كثير، إلا إذا رأى المسلمون كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شراً أكثر فليس

(16) انظر «الأشباه والنظائر» للسبكي (105/1) وشرح الكوكب المنير (447/4) والأشباه والنظائر لابن نجيم (90) وإيضاح المسالك (219).

(17) منهاج السنة النبوية (528/4).

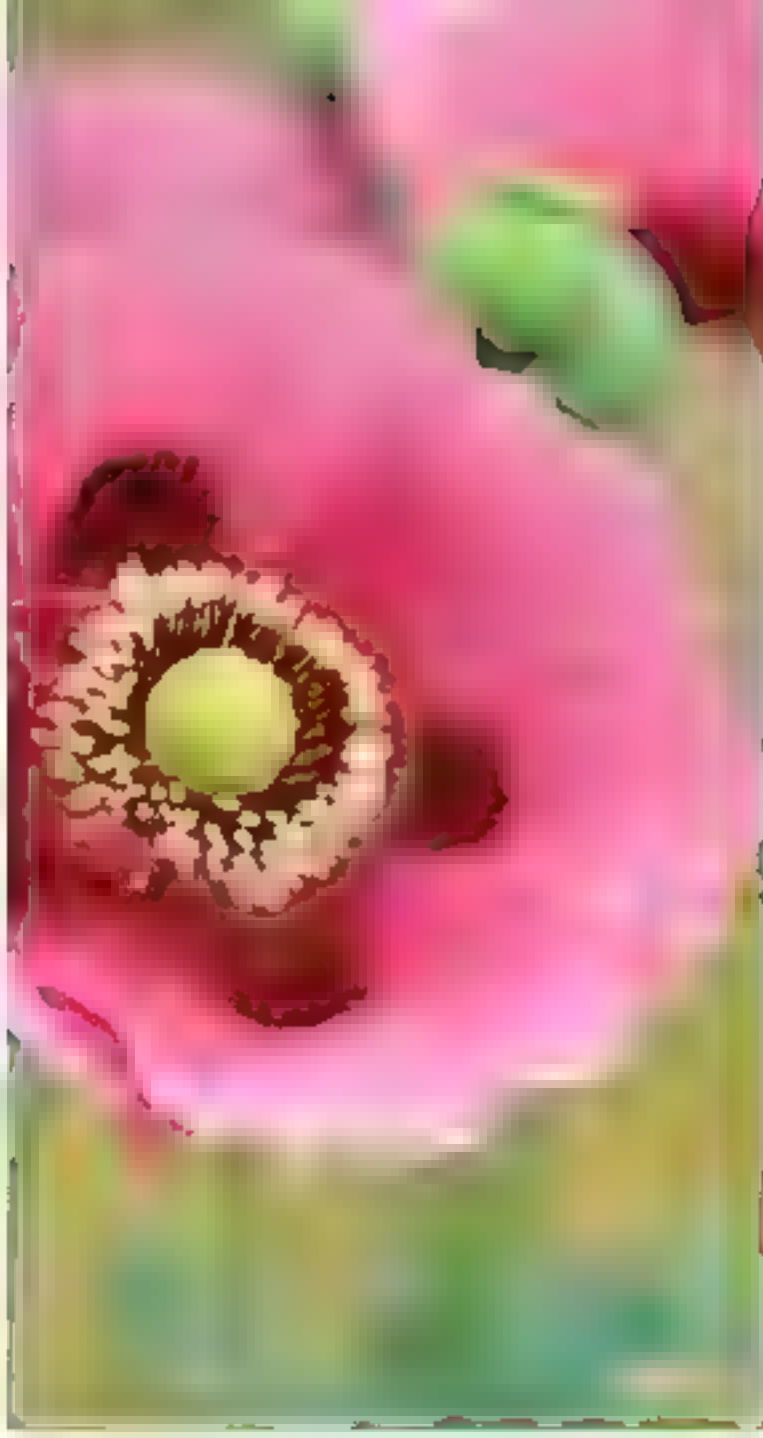
لهم الخروج، رعاية للمصالح العامة، والقاعدة الشرعية المجمع عليها: (أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه؛ بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه)، أما درء الشر بشراً أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين، فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفراً بواحاً عندها قدرة تزيله بها، وتضع إماماً صالحاً طليئاً من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس، أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس، واغتيال من لا يستحق الاغتيال... إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا يجوز، بل يجب الصبر، والسمع والطاعة في المعروف، ومناصحة ولاة الأمور، والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير، هذا هو الطريق السوي الذي يجب أن يسلك؛ لأن في ذلك مصالح للمسلمين عامة؛ ولأن في ذلك تقليل الشر وتكثير الخير؛ ولأن في ذلك حفظ الأمن وسلامة المسلمين من شر أكثر»⁽¹⁸⁾.

الرابع. مقصود الشارع حصول

الجماعة واجتماع الكلمة؛

من أعظم مقاصد الشريعة انتظام أمر الجماعة واتحاد الكلمة، والجماعة رأس الخير فلا دين إلا بجماعة ولا عز إلا باجتماع الكلمة؛ يقول الله - عز وجل -: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا فِعْثَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ

(18) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (203/8).



وأجله.

القسم الثاني عرض لأشهر وسيلتين بشريتين للإصلاح في وقتنا المعاصر في ضوء المقاصد

شغل الناس في الآونة الأخيرة
بوسيلتين بشريتين اتخذهما بعض الناس
للتغيير والإصلاح، وهما: المظاهرات
والإضرابات.

ورأيت عرض هاتين الوسيلتين على
مقاصد الشريعة.

أما المظاهرات فهي تجمهر أخلط
من الناس في الميادين والساحات العامة
للمطالبة بما يرونه.

وأما الإضرابات فهي الكف عن
العمل ونحوه مما هو مطلوب من الإنسان
لتغييره للمطالبة بأمر أو للاعتراض على
أمر، وقد يكون معه اعتصام وهو لزوم
مكان معين للمطالبة بأمر أو للاعتراض
على أمر.

وقد أفتى أكثر أهل العلم الذين يحق
لهم الفتوى في أمور المسلمين العامة بما
يشبه الاتفاق بتحريم المظاهرات معللين
بعلل كثيرة معتبرة تعود إلى علل كلية

لله شهادة بالقسط ولا يجرمكم
شئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو
أقرب للتقوى وأنقوا الله إن الله خير
بما تعملون (٨) [سورة النساء: ٨].
ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا
الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ
أَنْ تَعْدِلُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ يَعْظُمُكُمْ بِهِ إِنْ
اللَّهُ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٨٨)﴾ [سورة النساء: ٨٨].
ويقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ
بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ
وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ
يَعْظُمُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١٠)﴾ [سورة النساء: ١٠].
والعدل مفتاح القلوب، وباب
الخير، وعاقبته أصلح عاقبة، يقول شيخ
الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «عاقبة الظلم
وخيمة وعاقبة العدل كريمة؛ ولهذا
يُروى «الله ينصر الدولة العادلة وإن
كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة
وإن كانت مؤمنة» (23).

فالإصلاح لا بد أن يكون بالعدل، وكل
ما خرج عن العدل إلى الجور والظلم
فليس بإصلاح.

السادس. مقصود الشارع رد الأمر إلى أهله:

كل أمر لابد أن يرد إلى أهله
المحسنين له، ويعظم الأمر فيما يتعلق
بأمور المسلمين العامة، يقول الله عز
وجل: ﴿فِي شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ﴾ ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ
أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ
رَدُّوا إِلَى الرَّسُولِ وَالَّذِي أُوتِيَ الْأَمْرُ مِنْهُمْ
لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ
اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا
قَلِيلًا (٨٢)﴾ [سورة النساء: ٨٢]. وإذا أسند
الإصلاح إلى الشارع والشباب وغوغاء
الناس قلن يأتي بخير في عاجل الأمر
(23) مجموع المتأوى (63/28).

يَهْتَدُونَ (١٢)﴾ [سورة النساء: ١٢]. ويقول النبي
ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ
الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ
قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَفْضَبُ لِعَصْبَةٍ
أَوْ يَدْعُو لِعَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقَتَلَ
فَقَتْلَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمِّي
يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ
مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِدِي عَهْدٍ عَهْدَهُ فَلَيْسَ
مِنِّْي وَلَسْتُ مِنْهُ» (19)، ويقول عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه: «أيها الناس! عليكم
بالطاعة والجماعة؛ فإنها حبل الله الذي
أمر به، وإن ما تكرهون في الجماعة خير
مما تحبون في الفرقة» (20).

والنصوص في هذا كثيرة جدًا،
ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:
«نتيجة الجماعة رحمة الله ورضوانه
وصلواته وسعادة الدنيا والآخرة وبياض
الوجوه، ونتيجة الفرقة عذاب الله
ولعنته وسواد الوجوه وبراءة الرسول
ﷺ منهم» (21)، ويقول أيضًا: «ولهذا
كان من أصول أهل السنة والجماعة
لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة» (22).
والإصلاح هو الدعوة إلى الجماعة
واتحاد الكلمة على الحق، وكل دعوة
ينحزم بها أمر الجماعة وتفرق الكلمة
المجتمعة على الحق ليست إصلاحًا.

الخامس. مقصود الشارع العدل:

العدل واجب على كل مسلم، يقول
الله عز وجل: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [152] [سورة النساء: 152]. ويقول سبحانه:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ

(19) رواه مسلم (1848).

(20) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (37337)
والطبراني في «الكبير» (198/9)، والحاكم
في «المستدرک» (555/4) وصححه ووافقه
الذهبي.

(21) مجموع المتأوى (17/1).

(22) المصدر نفسه (128/28).

هي: التعليل بأنها بدعة محدثة، والتعليل بأنها من التشبه بالكفار، والتعليل بأنها وسيلة لم يرد الشرع بنوعها ولا بجنسها، والتعليل بأنها من الخروج على ولي الأمر، والتعليل بأنها لا تخلو من أضرار كبيرة.

إِنَّ المظاهرات ليست من منهج الأنبياء، ولم يدع إليها أنبياء الله فليست من منهج المصلحين، وفيها مفساد عظيمة لازمة غير منفكة؛ إذ المظاهرات بمختلف أنواعها قائمة على اجتماع أخلاط الناس بمختلف فئاتهم وثقافتهم، فيقع فيها من المفساد ما الله به عليم

وغرضي من ذكرها في هذه المقالة عرضها على مقاصد الشريعة الكلية التي ذكرتها هنا فأقول:

إِنَّ المظاهرات ليست من منهج الأنبياء، ولم يدع إليها أنبياء الله فليست من منهج المصلحين، وفيها مفساد عظيمة لازمة غير منفكة؛ إذ المظاهرات بمختلف أنواعها قائمة على اجتماع أخلاط الناس بمختلف فئاتهم وثقافتهم، فيقع فيها من المفساد ما الله به عليم، إذ المظاهرات عند اشتدادها لا تحترم نفساً ولا عرضاً ولا مالاً، ولا يمكن ضبط النفوس فيها، فيقع فيها اختلال الأمن، وجرأة أهل الشر، واختلاط الرجال بالنساء في أقبح صورته، والتحرش بالأعراض، وإتلاف

الأموال العامة والخاصة، وإضعاف الجبهة الداخلية مما يسمح لأعداء الأمة بتمرير مخططاتهم وتحقيق أهدافهم، مع ما فيها من الحرص على رفع الشعارات التي ترضي العامة والمجتمع الدولي، وهي في الغالب تخالف شرع الله حتى إنك تجد أن من كان يدعو قبل المظاهرات إلى أمور محمودة يستقط تلك الدعوات ويجعل محلها شعارات جاهلية، مع ما في المظاهرات من ظهور أنواع الفسق من غناء ورقص وغيرهما، وهذا إن لم يحصل من الكل فهو يحصل بحضور الكل، ومن أقبح ما تراه وجود رجال عليهم مظاهر الاستقامة وقد يسمون شيوخاً يضحكون ويهزون رؤوسهم وسط المنكرات، بل ويتنون على أهل تلك المنكرات ضماً، ويصفونهم بأنهم مجاهدون وفخر للأمة، وفي غالب الأحوال يحصل فيها قتل وجروح؛ لأنها احتكاك بين طرفين في مواجهة مباشرة فيصعب ضبطهما والسيطرة على أهل المظاهرة؛ ولأن التجمعات والشعارات تدفع العواطف إلى الاشتعال، والنفوس إلى الانفعال وسرعة تصديق الشائعات، ولو نظرنا إلى فتنة قتل الخليفة الراشد العادل المبشر بالجنة عثمان بن عفان رضي الله عنه لوجدناها نتاج ما يشبه هذه المظاهرات، زد على ذلك أن فيها مفساد الخروج على ولي الأمر التي نص عليها أهل السنة والجماعة، كما أن فيها مخالفة الواجب على المسلمين عند جور الحاكم من الصبر، والدعاء له، ومناصحته، والواقع شاهد صدق لكل هذا، ففي المظاهرات تحصيل المفساد وتعطيل المصالح، وذلك مضاد لمقاصد الشريعة، كما أن في المظاهرات ظلم

النفس وظلم العباد، وفيها تقريق الكلمة وهدم الجماعة ونقض البيعة، فهي مخالفة لمقاصد الشريعة الكلية.

والإضرابات تشترك مع المظاهرات في كثير مما ذكرناه، وهي شرارة المظاهرات، فمقاصد الشريعة تأبى أن تكون المظاهرات والإضرابات من وسائل الإصلاح.

وفي الختام أسأل الله أن يلهمنا رشدنا أجمعين، وأن يجعلنا من المصلحين، وأن يرزق بلاد المسلمين أجمعين الأمن والأمان واجتماع الكلمة على الحق والهدى، وأن يعيذنا والمسلمين من شر الفتن ما ظهر منها وما بطن. هذا ما تيسر إعداده وبيانه وإيراده وصلى الله وسلم على خير أنبيائه وعباده.



سيطدر قريبا عن دار الفضيلة



حي باحة (3)، رقم (28) الليدو. المحمدية. الجزائر
الهاتف والفاكس: 51 94 63 (021) / الجوال: 06 99 92 (0559)
التوزيع (جوال): 62 53 08 (0661)
البريد الإلكتروني: darelfadhila@hotmail.com
الموقع على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

مواقف وعبر

من قصة الصحابي جُليبيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

ياسين طايبي
إمام، الحزائر العاصمة

● بسط القصة:

روى الإمام أحمد في «مسنده» (19784، 19810)، وابن حبان في «صحيحه» (4035)، والسياق له، والبنفوي في «شرح السنة» (3997)، وغيرهم بسند صحيح من طريق حماد ابن سلمة عن ثابت البناني عن كنانة ابن نعيم العدوي عن الصحابي الجليل أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه : «أَنَّ جُلَيْبِيًّا كَانَ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ، وَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهِنَّ، فَقُلْتُ لَأَمْرَأَتِي: لَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْكَ جُلَيْبِيبٌ».

فكان أصحاب النبي ﷺ إذا كان لأحدهم أيم⁽²⁾ لم يزوجه حتى يعلم الرسول ﷺ فيها حاجة أم لا. فقال رسول الله ﷺ ذات يوم لرجل من الأنصار: «يَا فَلَانُ زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ» قال: نعم ونعمي عين، قال: «إِنِّي لَسْتُ لِنَفْسِي أُرِيدُهَا» قال: فَلَمَنْ؟ قال: «لَجُلَيْبِيبٍ» قال: يا رسول الله حتى أستمّر أمها.

(2) المُزَبُّ رجلٌ كان أو امرأةً انظر «المصباح المنير» (ص37).

فأتاها فقال: إن رسول الله ﷺ يخطب ابنتك، قالت: نعم ونعمي عين، قال: إنه ليست لنفسه يريدّها، قالت: فلمن يريدّها؟ قال: لجليبيب، قالت: حَلَقِي⁽³⁾ الجليبيب؟ قالت: لا، لعمر الله لا أزوّج جليبيبا، فلمّا قام أبوها ليأتي النبي ﷺ قالت الفتاة من خدرها لأُمّها: من خطبني اليك؟ قال: رسول الله ﷺ، قالت: أتردّون على رسول الله ﷺ أمره؟ ادفعوني إلى رسول الله ﷺ فإنه لن يضيعني، فذهب أبوها إلى النبي ﷺ فقال: شأنك بها، فزوّجها جليبيبا.

قال حماد: قال إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة: هل تدري ما دعا لها به؟ قال: وما دعا لها به؟ قال: «اللَّهُمَّ صَبِّ الْخَيْرَ عَلَيْهِمَا صَبًّا وَلَا تَجْعَلْ عَيْشَهُمَا كَدًّا» قال ثابت: فزوّجها إياها، فبينما رسول الله ﷺ في غزاة قال: «تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟» قالوا: لا، قال: «لَكِنِّي أَفْقِدُ جُلَيْبِيْبًا فَاطْلُبُوهُ فِي الْقَتْلِ» فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه، فقال

(3) من أدعية العرب قولهم: عقرى حلقى أي عقرها الله وحلقها، وهو ممّا يجري على ألسنتهم، ولا يراد به ظاهره. انظر «النهاية» (428/1)

هذه قصة جلييلة، حوت مواقف نبيلة، قصة جاد بها مجتمع الطهر والنقاء، والحشمة والحياء، والفضيلة والوفاء، والإخلاص والصفاء، قصة لها جلاله ومهابة، وفيها كرامة ونجاة، وحق لها. والله. فهي من قصص الصحابة رضي الله عنهم.

إنها قصة بمثابة مرآة صافية، تترأى فيها قلوب في مجتمعنا فاسية، وأنفس عن الخير لاهية، وألسن بالسوء جارية، وأخلاق ورذائل بالشعوب هاوية، إلا من رحم ربك من بقية باقية. فجاءت هذه القصة المهيبة، علّها أن تعالج شيئا من هذه الأمراض الكثيرة، وتصلح بعضا من هذه المفاصل الرهيبة. وما ذكر الناس بالعبر إلا للاعتبار، وما قصت عليهم القصص إلا للاعتاظ، ومن جميل الكلم، ما قاله الإمام ابن القيم رحمته الله: «...فالتاريخ تفصيل لجزئيات ما عرفنا الله ورسوله به، من الأسباب الكلية للخير والشر»⁽¹⁾.

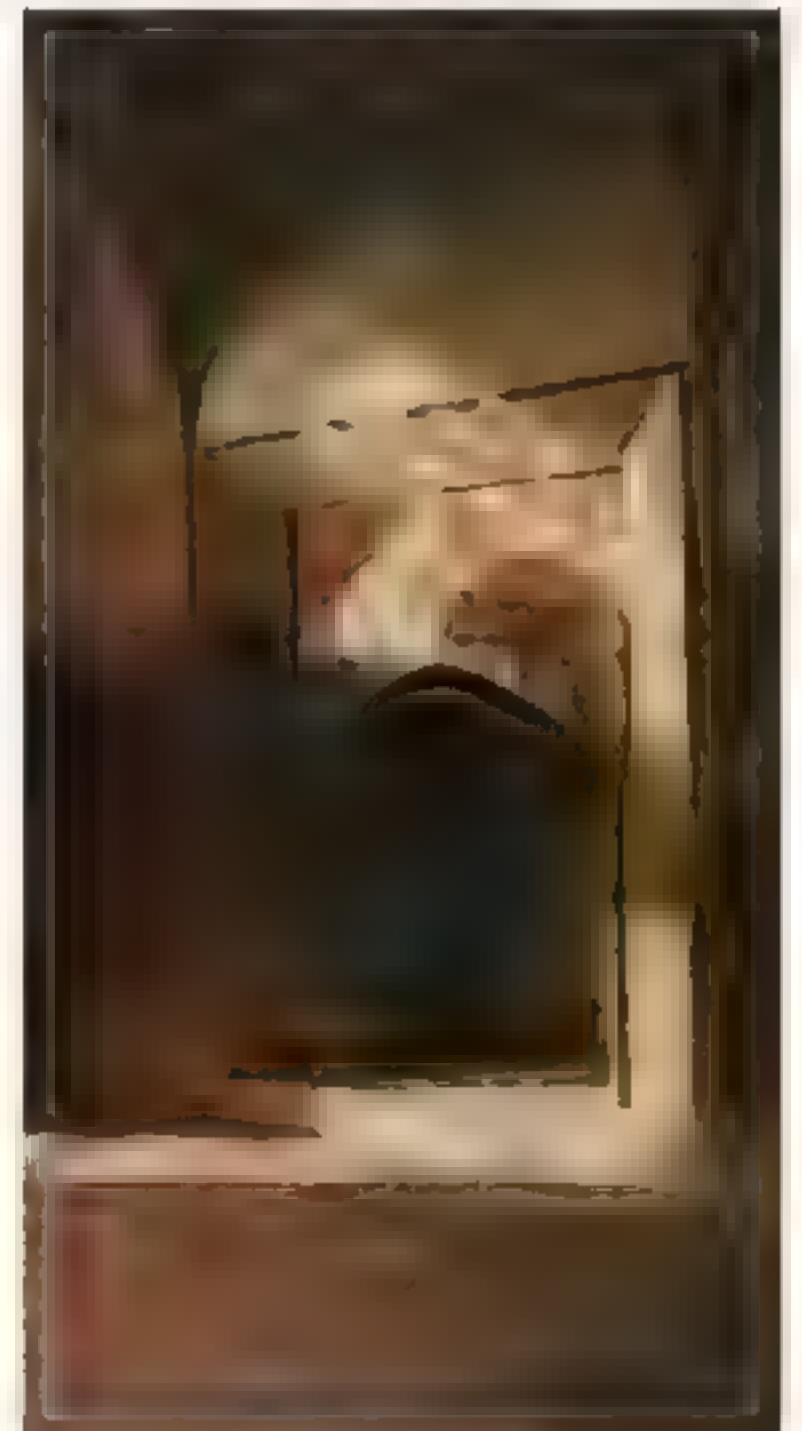
(1) «الداء والدواء» (ص36).

رسول الله ﷺ: «أَقْتَلَ سَبْعَةَ ثُمَّ قَتَلُوهُ؟ هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ» يقولها سبعة فوضعه رسول الله ﷺ على ساعديه ماله سرير إلا ساعدي رسول الله ﷺ حتى وضعه في قبره.

قال ثابت: وما كان في الأنصار أئمة أنفق منها.

قد يقول قائل: إن القصة لا تحتاج إلى وقفات، ولا تقتصر إلى كلمات، فهي آسرة بنفسها، ساحرة بكلماتها، باهرة بمواقفها، نقول: نعم، صدقت ولكن وقفاتنا تحتاج إليها احتياجاً مؤثلاً، وكلماتنا تقتصر إليها افتقاراً مؤصلاً.

وأيضاً؛ فما كان التأمل فيها معطلاً، وما كان التدبر فيها مهملاً، بل أرسل الفكر فيها إرسالاً، فقال القلب منها منالاً، ودبج اليراع فيها مقالاً.



وقفات:

الوقف الأولى: في قول أبي برزة رضي الله عنه: «أَنَّ جَلِيلِيًّا كَانَ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ وَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهِنَّ، فَقُلْتُ لَامْرَأَتِي: لَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْكُمْ جَلِيلِيٌّ».

جليليب. بضم الجيم. تصغير جلاباب، من الصحابة الكرام، ومن أنصار رسول الله ﷺ، ومن ضعفاء المسلمين، الفقراء المساكين، ممن يدفع بالأبواب، ولا يفتقد إذا غاب، ولا يزوج إذا خطب، ولا يجاب إذا طلب، وكان رضي الله عنه يعرف هذا من نفسه.

فقد روى أبو يعلى (3343)، بسند صحيح عن ثابت عن أنس قال: كان رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له جليليب، في وجهه دمامة، فمرض عليه رسول الله ﷺ التزويج، فقال: إذا تجدني كاسداً: قال: «غَيْرَ أَنَّكَ عِنْدَ اللَّهِ لَسْتَ بِكَاسِدٍ».

إنها كلمة تنزل على القلب برداً وسلاماً، وتنهار عندها موازين البشر انهداماً، كلمة تفضح المظاهر الجوفاء، وتقذح في المقاييس العرجاء، مال وثرأ، شرف وأسماء، مدح وثناء، صيت وأنباء، جاء وإغراء، مظاهر في الدنيا عذاب، وما هي إلا سراب في سراب، وفي الآخرة حساب، قد يعقبه عذاب.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: «وَإِذَا كَانَ أَصْلُ التَّقْوَى فِي الْقُلُوبِ، فَلَا يَطْلُعُ أَحَدٌ عَلَى حَقِيقَتِهَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»⁽⁴⁾ وحينئذ، فقد يكون كثير ممن له صورة حسنة، أو مال، أو جاه، أو

(4) أخرجه مسلم (2564).

رياسة في الدنيا، قلبه خراب من التقوى، ويكون من ليس له شيء من ذلك قلبه مملوء من التقوى، فيكون أكرم عند الله تعالى، بل ذلك هو الأكثر وقوعاً، كما في «الصحيحين»⁽⁵⁾ عن حارثة بن وهب عن النبي ﷺ، قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ: كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عَتَلٍ جَوَاطٍ مُسْتَكْبِرٍ»⁽⁶⁾.

وتأمل في قول رسول الله ﷺ: «رُبَّ أَشْعَثَ مَذْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ»⁽⁷⁾.

فجليليب رضي الله عنه من هذا القبيل، والقصة من أولها إلى آخرها تنطق بهذا، وهنيئاً له قول رسول الله ﷺ: «غَيْرَ أَنَّكَ عِنْدَ اللَّهِ لَسْتَ بِكَاسِدٍ» هذا هو والله. «الشرف الشامخ، والعز الباذخ، والكرم الصريح»⁽⁸⁾، والثناء الفسيح.

وكان جليليب رضي الله عنه نقي القلب، طاهر النفس، عفيفاً متعقفاً، مأمون الجانب، محمود السيرة، حسن السريرة، فكان الصحابة رضي الله عنهم يحتملون له ما لا يحتملون لغيره، وأبو برزة رضي الله عنه ما قال لامراته ما قال، إلا لفرط غيخته، والناس في الغيرة ألوان وشعب، ولهم فيها طرائق ودروب، وقديما تعجب الناس من غيرة سعد ابن عباد رضي الله عنه فقال رسول الله ﷺ: «اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغَيْرُ مِنِّي»⁽⁹⁾.

الوقف الثانية: قال أبو برزة: «فكان أصحاب النبي ﷺ إذا كان لأحدهم أئمة لم يزوجها حتى يعلم الرسول ﷺ فيها

(5) أخرجه البخاري (6071) ومسلم (2853).

(6) «جامع العلوم والحكم» (ص 626، 627).

(7) مسلم (2622).

(8) من كلام بغفل بن حنظلة السبوسي نسبة العرب رحمته الله.

(9) البخاري (6846) ومسلم (1499).

حاجة أم لا؟، أعظم بهم من أحباب، وأكرم بهم من أصحاب، وهذه حقيقة عرفها الكافر بله المؤمن، وشهداها المتحير فضلاً عن الموقن، ألم تر إلى قول عروة ابن مسعود، في قصة الحديبية. وكان كافراً: «أي قوم، والله لقد وفدت على الملوك، ووفدت على قيصر، وكسرى، والنجاشي، والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد ﷺ محمداً» (10).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفي قصة عروة بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومراعاة أموره» (11).

الوقف الثالث: قال أبو برزة رضي الله عنه: «فقال رسول الله ﷺ ذات يوم لرجل من الأنصار: «يَا فُلَانُ زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ» قال: نَعَمْ وَنَعْمَى عَيْن قال: «إِنِّي لَسْتُ لِنَفْسِي أُرِيدُهَا» قال: فلمن؟ قال: «لِجُلَيْبِيب» قال: يا رسول الله حتى أستا مراً أمها، فأتاها فقال: إن رسول الله ﷺ يخطب ابنتك قالت: نعم ونعمى عين، قال: إنه ليست لنفسه يريد بها، قالت: فلمن يريد بها؟ قال: لجليبيب، قالت: خلقي الجليبيب؟ قالت: لا، لعمر الله لا أزوج جليبيبا».

روى البخاري في «الأدب المفرد» (258) بسند صحيح عن الحسن قال: «والله ما استشار قوم قط، إلا هدوا لأفضل ما بحضرتهم» ثم تلا: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، بل وقال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ﴾.

(10) من سياق قصة الحديبية التي رواها البخاري (2731، 2732).

(11) «الفتح» (5/419).

وَلَوْ كُنْتَ فَطَا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَتَفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٢٨﴾ والغريب أن هذه الآية، من الآيات التي نزلت معالجة لما وقع في غزوة أحد، التي استشار فيها رسول الله ﷺ أصحابه، فكان رأيه أن لا يخرجوا من المدينة، وكان هو الرأي، وأشار عليه جماعة من الصحابة بالخروج، فخرجوا ووقع ما وقع من الهزيمة وتغلب النصر، فكان متوقفاً. والحالة هذه. أن ينزل النهي عن استشارتهم، وأن لا يلتفت إلى رأيهم، فنزلت الآية بضد ذلك، والخطأ في المشورة لا يهدم أصل الشورى، والغلط في المثال لا يؤثر في القاعدة.

هذا ولقد قال الزهري: «وكان أبو هريرة يقول: ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ» رواه ابن حبان (4872) في ضمن حديث صلح الحديبية، ومن مشهور الأشعار، ما قاله بشار:

إذا بلغ الرأي المشورة فاستمع
برأي نصيح أو نصيحة حازم
ولا تجعل الشورى عليك غضاضة
فإن الخواشي قوة للقوادم

فأيالك أيها الزوج أن تستبد برأيك، أو تجد غضاضة في مشورة زوجتك، خاصة فيما هو بأمورها الصق، وباحتياجاتها أعلق، بل هذا يدل على كرم فيك معرق، ويجعل حياتكما بالسرور تعبق، ولقد روى أحمد (4905)، وأبو داود (2095)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ» (12).

(12) حسن إسناده محققو المستند.

الوقف الرابعة: «فلما قام أبوها ليأتي النبي ﷺ قالت الفتاة من خدرها لأمها: من خطبني إليك؟ قال: رسول الله ﷺ، قالت: أتردوني على رسول الله ﷺ أمره؟ ادفعوني إلى رسول الله ﷺ فإنه لن يضيعني، فذهب أبوها إلى النبي ﷺ فقال: شأنك بها، فزوجها جليبيبا».

فانظر. يا رعاك الله. إلى هذا الموقف من هذه الصحابة الجلييلة، كيف لم تغرها المظاهر، ولم تخدعها الجواهر، كحال غالب بناتنا في الزمن الحاضر، ولقد قالت أمها كما في رواية أحمد (12393) من طريق ثابت عن أنس رضي الله عنه: «لَا هَا اللَّهُ إِذَا (13)، مَا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا جُلَيْبِيبًا وَقَدْ مَنَعْنَاهَا مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ؟»، وقالت في رواية أحمد الأخرى (19784) من طريق ثابت عن كنانة عن أبي برزة: «أَجْلَيْبِيبٌ إِنِّي (14)؟ أَجْلَيْبِيبٌ إِنِّي؟ أَجْلَيْبِيبٌ إِنِّي؟ لَا، لَعَمْرُ اللَّهِ لَا نَزَوَّجُهُ».

ومع ذلك كله، أبت هذه الفتاة إلا أن تذكرنا بموقف جليل، لامرأة أجل منها، وهي أم إسماعيل، وزوج الخليل عليهما السلام، هاجر عليها السلام فلقد روى البخاري (3364) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «أَوَّلَ مَا اتَّخَذَ النَّسَاءُ الْمَنْطِقَ مِنْ قَبْلِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ اتَّخَذَتْ مَنْطِقًا لَتَعْفَى أَثَرَهَا عَلَى سَارَةٍ ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ وَبَابْنَهَا إِسْمَاعِيلُ وَهِيَ تَرْضَعُهُ حَتَّى وَضَعَهُمَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دَوْحَةٍ فَوْقَ زَمْزَمَ فِي أَعْلَى الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ

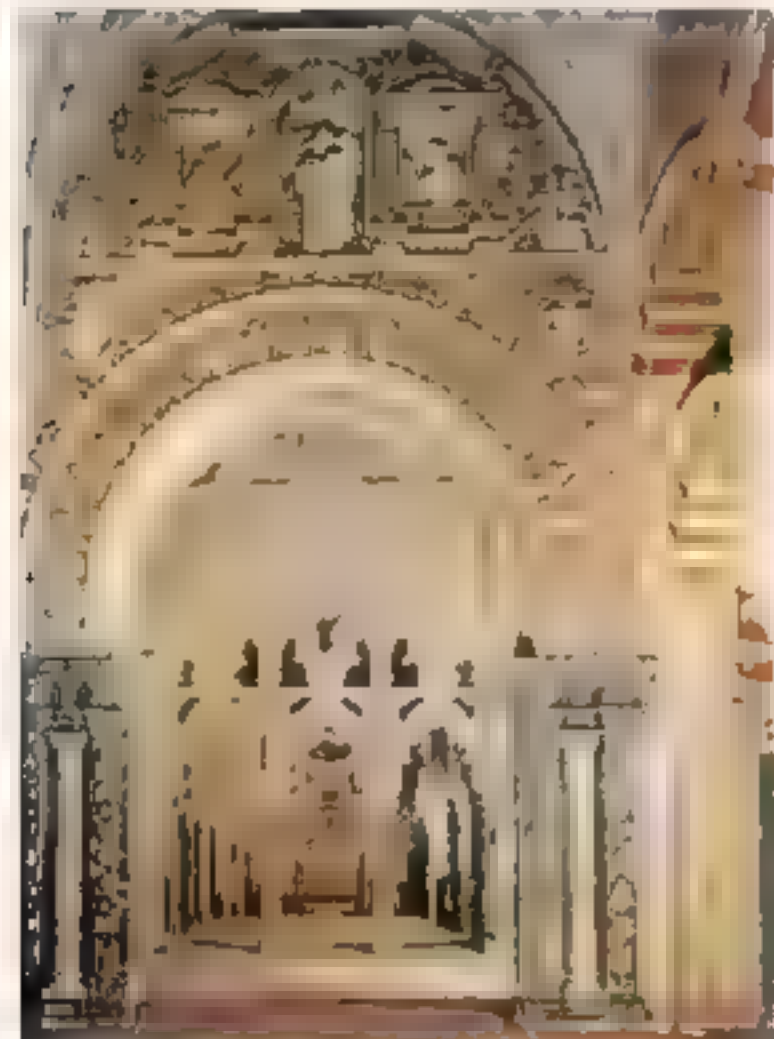
(13) معناها: لا والله لا يكون ذا، انظر «النهاية» (5/237).

(14) أي: قال ابن الأثير: «قد اختلف في ضبط هذه اللفظة احتلافاً كثيراً... ومعناها أنها لمطة تستعملها العرب في الانتكار، انظر «النهاية».

المصطفى أيضاً كما سمعتم به
في قصة القتل كما قد أتى
النظرة الثانية: تأمل في قوله ﷺ:
«أَقْتُلْ سَبْعَةً، ثُمَّ قَتَلُوهُ؟ هَذَا مِنِّي وَأَنَا
مِنْهُ» يقولها وجاء تكرير هذا الكلام في
رواية أحمد مرتين أو ثلاثاً، ورواية السبع
فيها لطيفة، وهي أن جليبيبا رضي الله عنه قتل
سبعة من الكفار فتاسب المقام أن يتكرر
مدحه سبع مرات جزاءً وفاقاً، قصداً لا
اتفاقاً. والله أعلم.

النظرة الثالثة: في قوله ﷺ: «هَذَا
مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ»: إنه الثناء الحميد، إنه
المجد السعيد، جاء وصيت لهذا المسكين
الفقيد، سريال صدق لا يزول ولا يبيد.
النظرة الرابعة: فوضعه على
ساعديه ليس له ساعداً إلا النبي ﷺ
قال: فحضر له ووضع في قبره...

في رواية أحمد قال: «ما له من سرير
إلا ساعداً رسول الله ﷺ...»، ما أشرفه
من سرير، إنه ساعداً البشير النذير،
ويدا السراج المنير، فهنيئاً له مسك
الختام وإلى هنا ينتهي الكلام، والحمد
لله الملك العلام.



والمقصود أنها نالت هذا الدعاء
العظيم، ببركة طاعتها للرسول الكريم،
ولقد استجاب الله دعاء نبيه ﷺ فقال
أنس في حديثه: «فلقد رأيتها وإنها لمن
أنفق ثيب في المدينة» (15).

الوقف السادسة: قال أبو برزة
رضي الله عنه: «فبينما رسول الله ﷺ في
غزاة قال: «تَفْقِدُونَ مِنِّي أَحَدًا؟» قالوا:
لا، قال: «لَكِنِّي أَفْقِدُ جُلَيْبِيبًا فَأُطْلِبُوهُ
فِي الْقَتْلِ» فوجدوه إلى جنب سبعة
قد قتلهم ثم قتلوه، فقال رسول الله
ﷺ: «أَقْتُلْ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ؟ هَذَا مِنِّي
وَأَنَا مِنْهُ» يقولها سبعاً، فوضعه رسول
الله ﷺ على ساعديه ما له سرير إلا
ساعدي رسول الله ﷺ حتى وضعه في
قبره».

ولقد روى هذا الطرف من القصة
الإمام مسلم في الصحيح برقم (2472)،
وفي هذه الوقفة السادسة نظرات:

النظرة الأولى: في قوله ﷺ: «هل
تفقدون من أحد؟»، هذا من عظيم
خلق النبي ﷺ: لأن التفقد من أخلاق
الكرام، وحسن التمهيد من شيم العظام،
قال بعضهم:

ما كان عيباً لو تفقدتني
وقلت هل أتهم أو أتجدأ
فعادة السادة من قبلنا
تفقد الأتباع والأعبدا
هذا سليمان على ملكه
وهو بأخبار له يقتدى
تفقد الطير وأجناسها
فقال ما لي لا أرى الهدهدا

(15) «أنفق ثيب» لها معنيان الأول من نفق الشيء
نفقا هي كثيرة الصدقة والإعطاء. والثاني من
نفقت السلعة والمرأة ثقافتا كثر طلبها وخطابها،
ولعل الصحيح، هو المعنى الملبح.

بمكة يومئذ أحد وليس بها ماء فوضعهما
هنا لك ووضع عندهما جراباً فيه تمر
وسقاء فيه ماء ثم قفى إبراهيم منطلقاً
فتبعته أم إسماعيل فقالت: يا إبراهيم!
أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي
ليس فيه إنس ولا شيء، فقالت له ذلك
مزاراً وجعل لا يلتفت إليها فقالت له:
الله الذي أمرك بهذا؟ قال: نعم، قالت:
إذن لا يضيئنا وبين قول الصحابة
الجليلة: «أتردون على رسول الله ﷺ»
أمره، ادفموني إلى رسول الله ﷺ فإنه
لن يضيعني».

ففي الأول: تسليم لأمر الله عز وجل،
وفي الثاني: تسليم لأمر رسول الله ﷺ.
في الأول: مدح حبل اليقين، وفي
الثاني: حسن متابعة الصادق الأمين،
وفي كلا الأمرين، العقل المتين، والحلم
الرزين، والعزم المكين.

ومن فقه الحافظ ابن كثير رحمه الله، ذكر
قصة جليبيب عند قول الله عز وجل: ﴿وَمَا
كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا
أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (٣٦).

الوقف الخامسة: قال حماد: «قال
إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: هل
تدري ما دعا لها به؟ قال: وما دعا لها
به؟ قال: «اللَّهُمَّ صَبِّ الْخَيْرَ عَلَيْهِمَا
صَبًّا، وَلَا تَجْعَلْ عَيْشَهُمَا كَدًّا»، قال
ثابت: فزوجها إياه، وروى هذا الدعاء
أحمد. أيضاً. (19784) ولكن ذكره
بعد قصة الاستشهاد، فجاء الدعاء لها
بالإفراد فقال: وحدث إسحاق بن
عبد الله بن أبي طلحة ثابتاً قال: هل
تعلم ما دعا لها رسول الله ﷺ؟ قال:
«اللَّهُمَّ صَبِّ عَلَيْهَا الْخَيْرَ صَبًّا، وَلَا
تَجْعَلْ عَيْشَهَا كَدًّا كَدًّا».



• كيفية الاشتراك..

يرجى إرسال طلب يتضمن الأمور التالية:

- الاسم واللقب.
- العنوان.
- الهاتف.
- الوظيفة.
- وصل الحوالة البريدية.

ترسل الحوالة البريدية باسم توفيق عمروني على الحساب البريدي الجاري:

ccp 4142776 clé 96

•••

العنوان: دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي باحة (03)، رقم (28) الليدو. المحمدية. الجزائر

الأفراد: 900 دج - المؤسسات 1000 دج

الاصلاح في أربعة مجلدات من العدد (1) إلى العدد (23)
يطلب من دار الفضيلة للنشر والتوزيع بسعر (2200 دج) شامل لمصاريف الشحن



تفاريح أقسام الصبر

خالد حمودة

وهذا القسم هو أفضل الأقسام وأرفعها؛ لأنه من قبيل فعل الأوامر، والآخران فمن باب ترك النواهي، وقد تقرر في القواعد أن ما كان من العبادات من باب الأوامر فهو أفضل مما كان من باب التروك وقد قرر هذه القاعدة ابن تيمية من أكثر من عشرين وجهاً⁽⁶⁾، وتفصيل هذا النوع من الصبر أحد فروعها⁽⁷⁾.

ولما كان أفضلها كان القائم به هو الأفضل والأكمل، وهو صبر أولي العزم من الرسل، كما قال تعالى: ﴿قَاصِرٌ كَمَا صَبَرْنَا أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأنفال: 35]، كان صبرهم في تحمل مشاق الدعوة ومعالجة الناس، وقد امتثل النبي ﷺ هذا الأمر الكريم، فقال لما قسم قسماً وبلغه قول بعضهم: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله: «يَرْحَمَ اللَّهُ مُوسَى لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ»⁽⁸⁾.

(6) انظر: «مجموع الفتاوى» (85/20).
(7) انظر: «طريق الهجرتين» (233).
(8) أخرجه البخاري (3150، 3405 وغيرهما)، ومسلم (1063).

ترقت إلى أكثر من ذلك، كتب الأبدان في الحج والتعرض للمكاره في الجهاد. وهي أمور متوقفة على حبس النفس عليها.

فلذلك أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الصبر نصف الإيمان»⁽³⁾، قال ابن رجب: «ظلماً كان الإيمان يشمل فعل الواجبات وترك المحرمات ولا يُمال ذلك كله إلا بالصبر؛ كان الصبر نصف الإيمان»⁽⁴⁾، وجعله علي رضي الله عنه بمنزلة الرأس من الجسد⁽⁵⁾، فهو حياة الإيمان ودوامه وسلامته، فلذلك كان أهل الجنة هم الصابرون، قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [التكايف: 24]، وقال: ﴿وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَخَرِيرًا﴾ [التكايف: 1].

(3) أخرجه الحاكم (484/2) والطبراني في «الكبير» (104/9) بإسناد صحيح، كما في «الفتح» (48/1)، وروى مرفوعاً من وجه لا يثبت.
(4) «جامع العلوم والحكم» (635/2)، ومعناه في مغريب الحديث للخطابي (456/1)، وقد احتج له ابن القيم في «طريق الهجرتين» (225) من حمسة أوجه.

(5) أخرجه ابن أبي شيبة (31079) والبيهقي في «الشعب» (9267).

إن الصبر في أصل اللغة هو الحبس، قال أبو طالب في «لاميته» المشهورة: صبرت لهم نفسي بسمراء سمحة وأبيض غضب من تراث المقاول أي حبست لهم نفسي، ومنه حديث أبي أيوب: «سمعت النبي ﷺ ينهى عن قتل الصبر»⁽¹⁾، وهو أن يحبس الرجل فيرمى حتى يهلك، وسعي شهر رمضان: شهر الصبر، من هذا، روي عن مجاهد أنه فسّر قول الله تعالى: ﴿وَأَسْتَبِينَوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: 45] بذلك، أعني بالصوم⁽²⁾، واستقراء موارد النصوص أوقف العلماء على أن الصبر ثلاثة أقسام: صبر على الطاعة.

وصبر عن المعصية.

وصبر على الأقدار المؤلة.

أما الصبر على الطاعة، فلما في كثير من التكايف من مشاق تحول دون راحة الجسم وسكون الدعة، وربما

(1) أخرجه أحمد (23590)، وأبو داود (2687).

(2) «شعب الإيمان» للبيهقي (172/12).

ثم دونه في المرتبة الصبر عن المعصية، ثم دونهما⁽⁹⁾ الصبر على المصائب، وهو صبر أيوب عليه السلام، وكل صابر محقق للثلاث، ولكن الكلام في الاختصاص الزائد، والله أعلم به مراده وبعياده.

ومما يتعلق بهذا القسم من التفريع أيضاً: الكلام في أي الرجلين أفضل: الذي له من الطاعة داع من نفسه أو الذي يحمل نفسه على الطاعة ويصابرهما، رجح قوم هذا الثاني؛ لما يحصل له مع ثواب أعمال الإيمان من ثواب المجاهدة والمصابرة، وفي كلام الإمام أحمد ما يدل على هذا القول⁽¹⁰⁾، ورجح قوم الأول وهو الأظهر؛ لأنه حال نبينا ﷺ بدليل قوله ﷺ: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»⁽¹¹⁾، ولأن صاحب هذا الحال يكون في العادة أكثر عملاً وأحسن تجويداً لما يعمل.

ومع ذلك فإنه محتاج إلى الصبر في حبس نفسه على المداومة على العمل، وهذا هو السر في قول الله تعالى لنبيه ﷺ: «وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْرِ وَالْعَيْشِ» [28: الكهف].

ويتعلق به أيضاً: تحرير مسألة عظم الأجر بعظم المشقة المقارنة للعبادة، فقد أطلق طائفة من العلماء أن الأجر على قدر المشقة لما في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال لعائشة في العمرة: «وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَصَبِكَ أَوْ قَالَ: نَفَقَتِكَ»⁽¹²⁾، قالوا: وعلى هذا بنى الإمام مالك وغيره

(9) انظر «جامع العلوم والحكم» (649/2).

(10) «فتح الباري» لابن رجب (59/1).

(11) أخرجه أحمد (14037) والنسائي (3940) من حديث أنس.

(12) نُبّه إلى هذه التكلفة ابن القيم في «طريق الهجرتين» (226).

(13) أخرجه البخاري (1787) ومسلم (1211).

قولهم باستحباب الحج ماشياً، منهم ابن بطال والنووي⁽¹⁴⁾، لكن قال النووي: «وليس ذلك بمطرد، فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض، وهو أكثر فضلاً وثواباً...».

والتحقيق أنه ليس في أدلة الشرع ما يشهد لإطلاق هذا على أنه قاعدة شرعية، بل فيها ما يدل على النهي عن القصد إلى التعمد بالمشاق⁽¹⁵⁾، وما خيّر النبي ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، إنما المطرد من قاعدة الشرع في تفاضل الأعمال أن الأجر على قدر النفع، كما حرّر ذلك أبو العباس ابن تيمية في مواضع من كتبه⁽¹⁶⁾.

أما الحديث المذكور؛ فهو في العبادة المعينة التي لزم المكلف أدائها، فيصبر على فعلها، فإن أجره على قدر نصبه، ولهذا كان الوضوء في الشتاء أكثر أجراً من الوضوء في الصيف، لكن لا يشرع لمن قدر على فعل العبادة بمشقة أخف أن يقصد إلى مصابرة المشقة الأعلى طلباً لتكثير الأجر.

وآخر تفاريعه: متى يلزم المكلف بالصبر على مشقة الطاعة، ومتى يسقط عنه ذلك؟

أو قل: ضابط المشاق المستقطعة للتكليف؟

صَبَطَهَا بعض العلماء بأن المشقة نوعان: نوع لا تنفك عنه العبادة كمشقة الوضوء والغسل في البرد والمخاطرة

(14) وانظر «الأشياء والنظائر» للسيوطي (143).

(144)، فقد ذكرها بلفظ: «ما كان أكثر فضلاً كان أكثر فضلاً»، وذكر لها فروقاً، ثم حكى عن الشيخ عز الدين إتيان اعتبار المشاق في الفضل.

(15) انظر تقرير ذلك بأدلة في «الموافقات» (93/2).

(94).

(16) انظر أدلة القاعدة وفروعها من كلام الشيخ في كتاب: «القواعد والضوابط عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة» (234/1، 239).

بالنفس في الجهاد، ولذلك تجد الدوام على العمل مع وجودها لا يؤدي في الغالب إلى الانقطاع عنه ولا عن بعضه ولا إلى وقوع خلل في نفس العامل أو ماله أو حال من أحواله⁽¹⁷⁾، فهذا النوع لا أثر له في إسقاط التكليف وهو محل الصبر على الطاعة بإطلاق.

والنوع الثاني من المشاق: ما تنفك عنه العبادة، فإذا قارنها أدى الدوام عليه إلى واحد من الأمور المذكورة سابقاً، فهذا يُنظر فيه إلى أدنى ما أسقط الشرع به التكليف في جنسها فما كان مثله أو فوقه فهو محل الرخص، ولا يجب الصبر عليه، وربما استحب أو حرم بحسب الحال، وما كان دون ذلك وجب الصبر عليه لأداء حق الله فيه⁽¹⁸⁾.

وهذه جملة يرجع إليها من دقائق الفقه ما لا حصر له، ولكن هذا أساسه.

وأما الصبر عن المعصية؛ فقد علم بالمشاهدة وبخبر الصادق ﷺ أن الجنة حُفَّت بالمكاره، كما أن النار حُفَّت بالشهوات⁽¹⁹⁾، وفي هذا تنبيه على

(17) انظر: «الموافقات» (94/2).

(18) انظر «القواعد الكبرى» لابن عبد السلام (13/2).

(22)، «والمفروق» للقرطبي (284، 283/1).

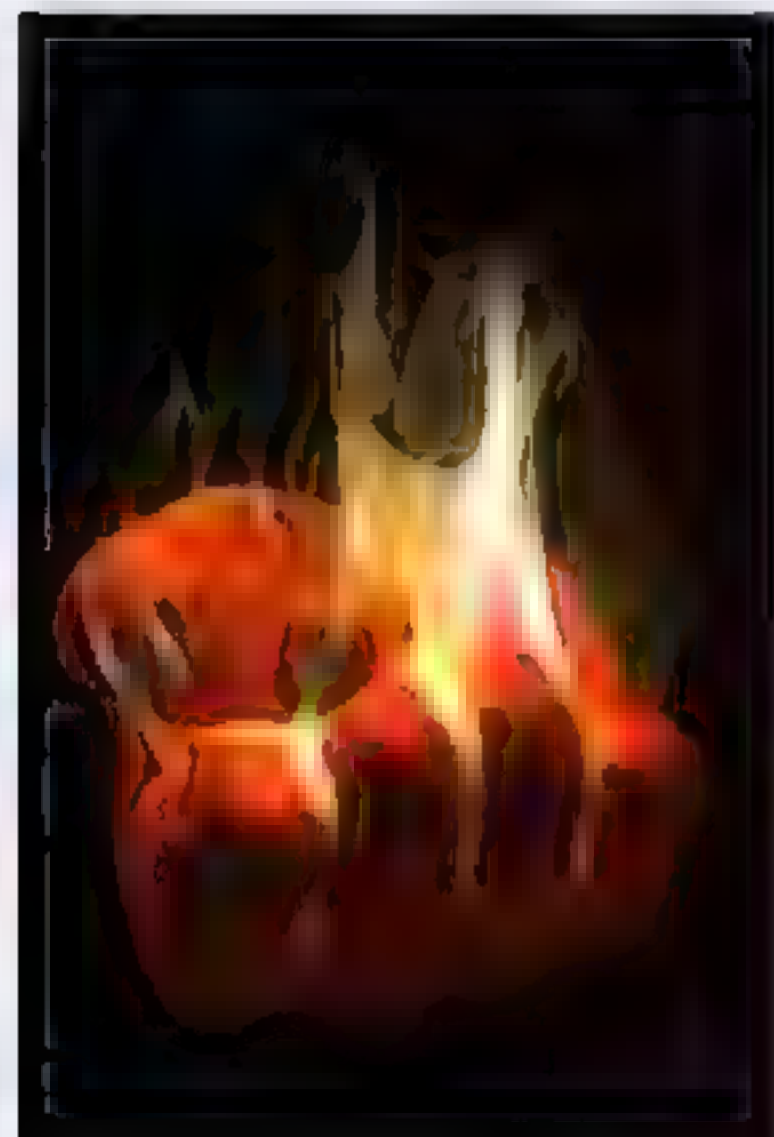
(19) «صحيح مسلم» (2822).

وهو - أي الرضا - مستحب على الصحيح وليس بواجب؛ لأن الله أثنى على أهله بقوله: ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التين: 8]. وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ قَلَهُ الرُّضَى» (23)، ولم يأمر به، فدل على أنه مستحب فقط، وهو قول أكثر العلماء، قاله بمعناه ابن تيمية في «منهاج السنة» (40/2).

ولا تنافي هذه المرتبة ما تقتضيه النفس من الألم والحزن لفوات محبوبات النفس؛ لما جاء من حزن النبي ﷺ على إبراهيم وعلى ابن ابنته أم كلثوم.

والمعنى على الرضى أن يتحقق المبتلى بأمرين:

1. المعرفة التامة بالله تعالى، وأن أفعاله كلها دائرة بين العدل والفضل.
2. والنظر في منافع المصائب التي وعد الله بها الصابرين، فالتنصوص دالة على أن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وأن الله إذا أحب قوماً ابتلاهم، (23) أخرجه الترمذي (2396) وابن ماجه (4031).



يَا اللَّهُ يَهْدِ قَلْبِي ﴿التكوير: 11﴾، تفسيره في دعاء النبي ﷺ: «وَمَنْ الْيَقِينُ مَا تَهَوَّنُ بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا» (21)، فاليقين بقدر الله ونفوذ مشيئته في الخلق أقوى معين على التصبر على مصائب الدنيا وآلام الحداث، ومن هنا قال علقمة بن قيس النخعي في تفسير هذه الآية: «هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله؛ فيرضى ويسلم».

ومن تفاريع هذا القسم أنه عند نزول المصائب يترتب الناس مراتب:

1. أحسنها وأنزلها: المضيق لحظه في الدنيا والآخرة، وهو الجزع المتسخط، أفسد لذيق عيشه بالجزع، وعمر قلبه بهم التسخط، ثم زاد أن أئتم وخرج عند الله. وفوقه الصابر، وهي درجة واجبة، أمر الله بها، ونهى عما ينافيها؛ من خمش الوجوه وضرب الخدود وشق الجيوب والنياحة والتدب والصلق والحلق، وسائر ما هنالك مما يفعله المظهر للجزع وعدم التصبر.

ثم الرضى، ومعناه أن لا يتمنى حالاً غير الحال التي هو فيها، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «لأن أعض على جمرة حتى تبرد أو قال حتى تطفأ أحب إلي من أن أقول لأمر قضاء الله ليته لم يكن» (22)، قال أبو عبيد في «غريب الحديث» (223/2): «لأنه إذا تمنى أن ذلك لم يكن؛ فكأنه لم يرض بقضاء الله عليه، ولا يأمن أن يكون أجره قد حبط، ولكنه يرضى ويسلم لأمر الله وقضائه».

(21) أخرجه الترمذي (3502) وحسنه.

(22) «القضاء والقدر» (204).

لزوم حبس النفس عن أهوائها لتحصيل السعادة، ولهذا قال الرب تبارك وتعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [التكوير: 1].

ويتعلق بهذا مسألة وهي: هل تشهي المعصية مع الصبر عنها ينال في كمال الإيمان الواجب، فقد يكون ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [البقرة: 7]، وقول النبي ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنْ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ خَلَاوَةً الْإِيمَانَ»، فذكر منها: «وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ» أن من لم يكن كذلك لم يكن مؤمناً، وليس كذلك، بل فقه هذه النصوص وما في معناها: أن كراهة المعاصي درجتان:

إحداهما: أن يتباعد منها جهده ويعزم على ألا يلبسها، وهذه درجة واجبة، ولا يضره إن اشتهاها ومال إليها بطبعه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [التكوير: 1]. ففيه أن الهوى يميل مع بعض المخالفات فيقتوى عليه المؤمن بخوفه من ربه.

والدرجة الثانية: أن يكرهها بقلبه كما يكره أن يقتل وأن يحرق، وهذه أكمل من الأولى، وهي حال الكلمة من صالح عباد الله (20).

وأما الصبر على المصائب والأقدار المؤلمة: فهو جائزة المؤمنين وثواب الموقنين، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ﴾ (20) «فتح الباري» لابن رجب (58/1).

...میں نے جیسا...

وَأَنَّ الْعَبْدَ رَبُّمَا كُتِبَتْ لَهُ الْمُنْزِلَةُ فِي الْجَنَّةِ لَا يَبْلُغُهَا عَمَلُهُ؛ فَيَبْتَلَى بِالْبَلَاءِ لِيَرْتَقِيَ إِلَيْهَا، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ التَّكْفِيرِ وَالتَّطْهِيرِ وَالتَّقْيِيدِ، وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ وَرَاءَ هَذَا، لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ، وَقَدْ كَتَبَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي هَذَا كِتَابِهِ: «عُدَّة الصَّابِرِينَ»، فَجَاءَ فِيهِ بِالْفَنَاءِ وَالشَّفَاءِ.

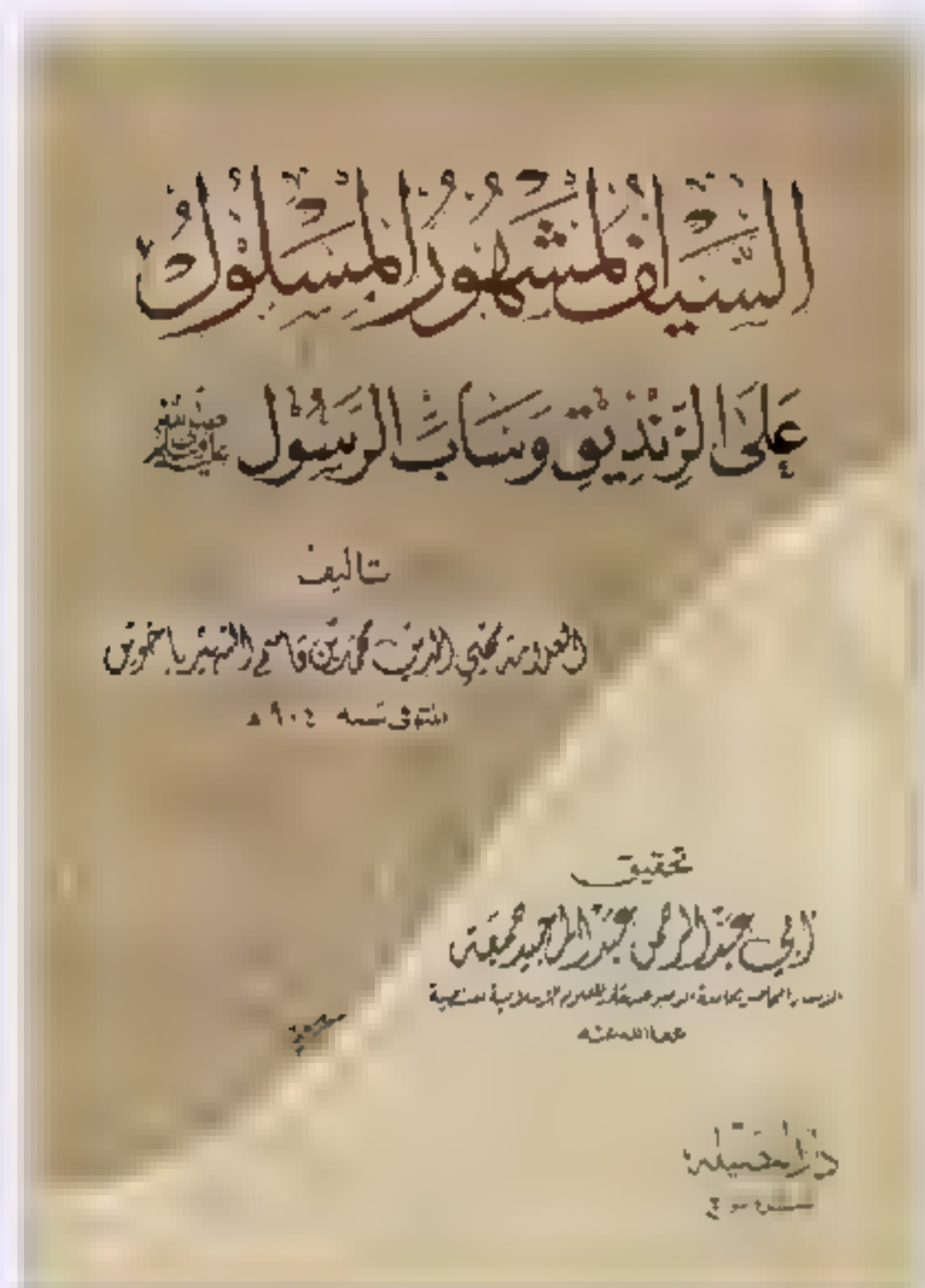
ومن تقاريعه: معرفة حدِّ المصيبة،
جاء ذلك عن أمير المؤمنين عمر بن
الخطَّاب، هُني «شعب الإيمان» للبيهقي
(9245) عن عبد الله بن خليفة قال:
«بينما عمر يمشي إذ انقطع شِئْعه نعله؛
فاسترجع، فقال له: يعني أصحابه: ما
لَكَ يا أمير المؤمنين؟ فقال: انقطع شِيع
نعلِي فساءنِي، وكلُّ ما ساءَكَ مصيبة».

وهي كفاراتٌ للذنوب، احتسب المصابٌ أولم يحتسب، وبذلك فسّر النبي ﷺ قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: 123] (24).

ثم مرتبة الشكر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (260/11): «وأعلى من ذلك - أي الرضا - أن يشكر الله على المصيبة لما يرى من إنعام الله عليه بها، وقد قال شريح: «إني لأصاب بالمصيبة فأحمد الله عليها أربع مرّات: أحمده إذ لم تكن أعظم مما هي، وأحمده إذ رزقني الصبر عليها، وأحمده إذ وفّقني للاسترجاع لما أرجو فيه من الثواب، وأحمده إذ لم يجعلها في ديني»⁽²⁵⁾، أخرجه البيهقي في «الشعب» (9507).

(24) *المصباح* (2574).

(25) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (9507).



فتاوى شرعية

أ.د. محمد علي فركوس

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

في حكم صوم يوم السبت وإفراده في غير الفرض

السؤال:

ما حكم صوم يوم السبت في غير الفرض وبخاصة إذا وافق يوماً مرغّباً في صيامه مثل يوم عاشوراء أو صرفة، أو وافق عادة للصائمين كصيام أيام البيض وصيام يوم بيوم؟ وما حكم إفراده مثل ذلك اليوم بالصيام؟ بارك الله فيكم.

الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالمقام يقتضي النظر في المسألة المطروحة من جهتين:

الأولى: في حكم صوم يوم السبت في غير الفرض.

الثانية: في حكم صوم يوم السبت إذا وافق عادة مرغّباً في صيامها.

هأما الجهة الأولى: فقد اتفق العلماء على جواز صوم يوم السبت في الفرض،

وهو خارج من صور الحالات المختلف فيها، ويشمل الفرض: صوم رمضان والقضاء والنذر والكفارات بأنواعها.

ويختلفون فيما عدا صورة الفرض، فمذهب الحنفية والشافعية والحنابلة جواز صوم السبت مقترناً بيوم قبله أو يوم بعده أو مقترناً بهما جميعاً⁽¹⁾، وكرهوه منفرداً إلا ما لكأ فقد أجازوه

منفرداً من غير كراهة، فقال عن حديث عبد الله بن بسر عن أخيه الصّماء رضي الله عنه الآتي: «هذا كذب»⁽²⁾، وذكر الطحاوي أن الزهري أنكره ولم يعدّه من حديث أهل العلم، وقال في صيام السبت: «لا بأس به»⁽³⁾، وهو ما يفهم من كلام أحمد، واختاره ابن تيمية وابن القيم رحمهم الله بناءً على تضعيف الحديث وتقديم الأحاديث الصحاح الأخرى المبيحة

(1) انظر: «تحفة العقهاء» للشمس قندي (524/1)، «بدائع الصنائع» للكاساني (119/2)، «الفتاوى الكبرى» لابن قدامة (116/3)، «الفتاوى الكبرى» للهيتمي (70/2).

(2) انظر: «سنن أبي داود» (807/2).

(3) انظر: «شرح معاني الآثار» (81/2).

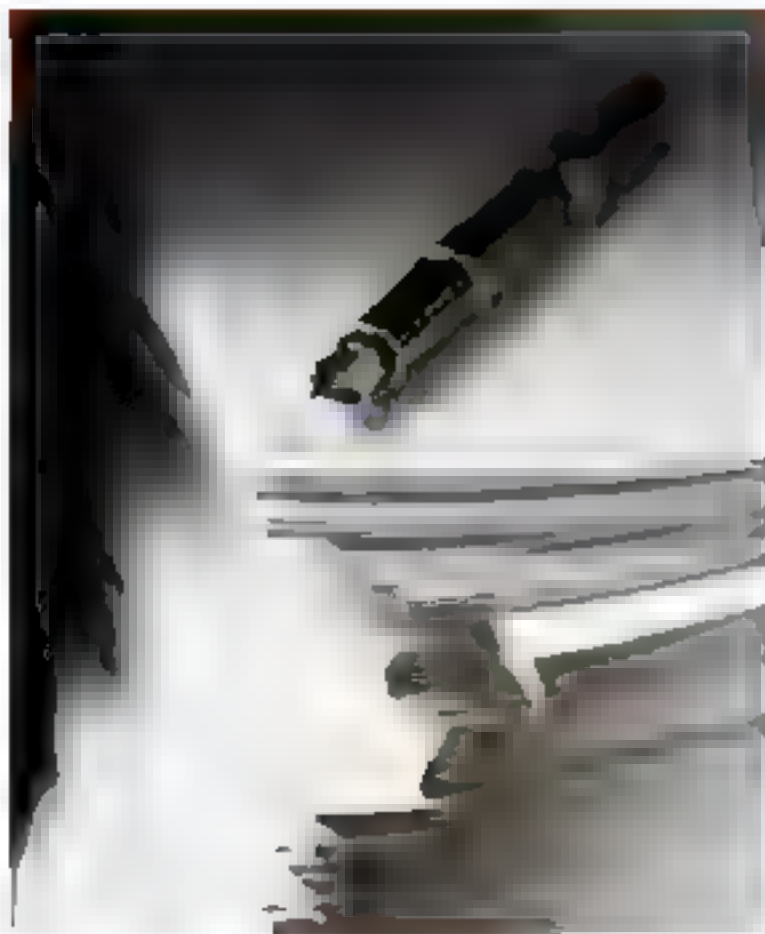
لصومه⁽⁴⁾، وهذا بخلاف من منع صوم يوم السبت مطلقاً، منفرداً كان أو مقترناً، باستثناء صورة الفرض المجمع عليها.

وغاية ما يستدل به المانعون من صوم يوم السبت مطلقاً حديث عبد الله ابن بسر السلمي عن أخيه الصّماء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت إلا في ما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبية أو عود شجرة فليمضف»⁽⁵⁾، مستدلين بأن

(4) انظر: «الفتاوى الصراط المستقيم» لابن تيمية (363/1)، «تهذيب السنن» لابن القيم (69/7).

(5) أخرجه أحمد (27075)، وأبو داود (2421)، والترمذي (744)، والحديث قد أعل بالاضطراب وقد بين الحافظ ابن حجر رحمته الله وجوه الاضطراب فقال كما في «التلخيص الحبير» (216/2): «لكن هذا التلويح في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يؤمن دأبه وينبغي بقلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه».

وهذا الاضطراب غير قاذح لمجيء الحديث من طرق أخرى سالمة منه، قد بينها الشيخ الألباني رحمته الله في «إرواء الغليل» (4/118-125) أتم بيان لا يدع مجالاً للشك في صحته.



وعليه، فصورة الفرض خرجت بالمخصص المتصل المتمثل في حديث ابن بسر عن أخيه الصماء الموافق للأصل في التسوية بين السبت وسائر الأيام في الحكم.

أما صورة الإضافة أو الاقتران، فخرجت بالأدلة المنفصلة التي خصصت عموم النهي في حديث بسر المتقدم، فلم تبق فيه سوى صورة الأفراد.

غير أن هذا الجمع والتوفيق بين الأحاديث السابقة معترض عليه من جهتين، قال الألباني رحمه الله: «إن هذا الجمع جيد لولا أمران اتقان:

الأول: مخالفته الصريحة للحديث على ما سبق نقله عن ابن القيم.

والآخر: أن هناك مجالا آخر للتوفيق والجمع بينه وبين تلك الأحاديث إذا ما أردنا أن نلتزم القواعد العلمية المنصوص عليها في كتب الأصول ومنها:

أولاً: قولهم: «إِذَا تَعَارَضَ حَاضِرٌ وَمُيَبَّحٌ قُدِّمَ الْحَاضِرُ عَلَى الْمُبَّحِ».

ثانياً: «إِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلُ مَعَ الْفِعْلِ قُدِّمَ الْقَوْلُ عَلَى الْفِعْلِ».

ومن تأمل في تلك الأحاديث المخالفة لهذا وجدها على نوعين:

«إِنَّهُمَا يَوْمًا عِيدَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَخَالَفَهُمْ»⁽⁹⁾.

كما يدل على جواز وصل السبت بهما معاً كما تقدم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وما ثبت من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْبَيْضَ: ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ⁽¹⁰⁾، وحديث قتادة بن ملحان رضي الله عنه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِ لَيَالِي الْبَيْضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ، وَقَالَ: «هِيَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ»⁽¹¹⁾، وأيضاً: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثَ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةُ الضُّحَى، وَنَوْمٌ عَلَى وَتَرٍ»⁽¹²⁾.

ولا شك في دخول السبت في هذه الأيام كدخوله في سائر الأيام، بل تجوز صورة الاجتماع جوازاً أولوياً؛ لأنه إذا جاز صوم السبت مقترناً بما قبله فقط أو بما بعده فحسب فيجوز باقتران بهما معاً من باب أولى.

(9) أخرجه أحمد (26750)، والحاكم (1593)، وابن حبان (3646)، وابن خزيمة (2167)، والبيهقي (8497)، قال ابن تيمية في «افتضاء الصراط المستقيم» (509/1): «وصححه بعض الحفاظ». قلت: وممن صحح الحديث الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان وابن خزيمة (انظر: «نيل الأوطار» للشوكاني (5/339)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (4803).

(10) أخرجه الترمذي (2422)، والترمذي لم يلقه قريب منه (761)، والحديث صححه ابن الملقن في «البدر المنير» (5/753)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (947).

(11) أخرجه أحمد (20316)، وحسنه محققو طبعة الرسالة «المسند» (33/428)، وأخرج البخاري (3419) عن عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ، أَوْ كَصَوْمِ الدَّهْرِ».

(12) أخرجه البخاري (1178)، ومسلم (721).

الحديث يمنع من صوم السبت في غير الفرض مفرداً أو مضافاً؛ لأن الاستثناء دليل التناول، فهو يقتضي أن النهي عنه يتناول عموم صور صومه باستثناء صورة الفرض كما ذكره ابن القيم رحمه الله ثم قال: «ولو كان إنما يتناول صورة الأفراد لقال: «لا تصوموا يوم السبت إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده» كما قال في الجمعة، فلما خص الصورة المأذون في صومها بالفرضية علم تناول النهي لما قبلها»⁽⁶⁾.

هذا، وفي تقديرني أن مذهب الجمهور أقوى دليلاً وأصح نظراً؛ لما ثبت من مشروعية صورة اقتران صوم السبت بيوم قبله أولاً، كما في حديث جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، أن النبي ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ: «أَصُمْتَ أَمْس؟»، قَالَتْ: «لَا»، قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟»، قَالَتْ: «لَا»، قَالَ: «فَافْطِرِي»⁽⁷⁾.

ولا يخفى أن اليوم الذي بعد الجمعة هو السبت، فدل ذلك على مشروعية صوم يوم السبت تطوعاً مقترناً باليوم الذي قبله، ولا يقال: إن جويرية رضي الله عنها وقعت في محذور، فجعل النبي ﷺ لها مخرجاً، فإن هذا التعليل لا يؤيده حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ»⁽⁸⁾.

كما صححت مشروعية وصل السبت باليوم الذي بعده ثانياً، ويدل عليه حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ يَوْمَ السَّبْتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ أَكْثَرَ مِمَّا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ، وَيَقُولُ:

(6) تهذيب السنن لابن القيم (69/7).

(7) أخرجه البخاري (1986).

(8) أخرجه البخاري (1985) ومسلم (1144).



الأول: من فعله ﷺ وصيامه.
الآخر: من قوله ﷺ كحديث ابن عمرو المتقدم.

ومن الظاهر البين أن كلا منهما مبيح،
وحينئذ فالجمع بينها وبين الحديث
يقتضي تقديم الحديث على هذا النوع؛
لأنه حاضر وهي مبيحة، وكذلك قوله
ﷺ لجويرية: «أتريدين أن تصومي
غداً» وما في معناه مبيح. أيضاً، فيقدم
الحديث عليه،⁽¹³⁾

قلت: ما قرره الألباني رحمه الله فيه نظراً
من ناحيتين:

الناحية الأولى: أن إبطاله الجمع بين
الأحاديث الصحيحة المتقدمة لمخالفتها
الصريحة لحديث عبد الله بن بسر في
النهي عن صيام يوم السبت بناءً على
أن الاستثناء دليل التناول وهو يقتضي
أن النهي عنه يتناول كل صور صومه إلا
الفرض، فإن هذا التعقيب غير مسلم
من زاويتين:

الزاوية الأولى: أن عموم النهي إذا
كان يتناول كل صور صومه باستثناء
الفرض فإن هذا العموم يبقى حجة
يتناول جميع جزئياته ما لم يرد دليل
يخصه على ما تمليه القواعد
(13) «تمام المنه للألباني (407).

الأصولية، وقد وردت الأدلة من
الأحاديث المنفصلة تدل على عدم إرادة
عمومه، فوجب المصير إلى العمل بدليل
التخصيص جمعاً بين الأدلة وتوفيقاً بين
النصوص.

الزاوية الثانية: أن قصر عموم
النهي على بعض أفراد الدليل المتصل
الاستثنائي إنما هو تخصيص بأسلوب
حصري في جوازه في الفرض دون التطوع
مطلقاً، ويتقيد هذا الحكم العام بما إذا
لم يرد دليل يصرفه عن هذا المعنى؛ إذ
الجاري في القواعد أن الاستدلال بمفهوم
الحصر مقيدة حجته بما إذا لم يرد
من منطوق الأحاديث ما يوسع دائرة
الحصر تقديمًا للمنطوق على المفهوم.

ويجدر التنبيه إلى أن القواعد
العامّة لا تلغي النصوص الشرعية،
وإنما تكملها إما بتخصيص عمومها أو
بتوسيع مجرى حكمها، هذا إذا ما وقعت
المخالفة بينهما في وجه من الوجوه أو
فرد من الأفراد، ولا يُعبر بالقواعد إذا
ما عارضت النصوص الشرعية من كل
وجه، إذ معظم دلائل الفقه الإجمالية
متولدة من استقراء نصوص الكتاب
والسنة، فلا يُعقل أن يخالف الفرع
الأصل الذي تولد منه.

وأما إسناد مخالفة الجمع بين
الأحاديث إلى ابن القيم رحمه الله، فقد أجاب
هو بنفسه عما قرره بما يبطل القول
بمنع صوم يوم السبت تطوعاً مطلقاً
ويقتضي قصر النهي في صورة الأفراد،
وهو ما يتوافق مع ما تقدم من الجمع بين
النصوص الحديثية السابقة ولا يُلغِيها،
قال رحمه الله: «وأما قولكم: «إن الاستثناء
دليل التناول...» إلى آخره فلا ريب أن
الاستثناء أخرج صورة الفرض من عموم

النهي، فصورة الاقتران بما قبله أو بما
بعده أخرجت بالدليل الذي تقدم، فكلا
الصورتين مخرج: أما الفرض فيتأخر
المتصل، وأما صومه مضافاً فيتأخر
المنفصل، فبقيت صورة الأفراد، واللفظ
متناول لها ولا مخرج لها من عمومها
فيتمين حملها عليها،⁽¹⁴⁾

وقال رحمه الله: أيضاً في موضع آخر:
«وقال جماعة من أهل العلم: لا تعارض
بينه وبين حديث أم سلمة: فإن النهي
عن صومه إنما هو عن إفراده، وعلى
ذلك ترجم أبو داود فقال: «باب النهي
أن يخص يوم السبت بالصوم»، وحديث
صيامه إنما هو مع يوم الأحد. قالوا:
ونظير هذا أنه نهى عن إفراد يوم
الجمعة بالصوم إلا أن يصوم يوماً قبله
أو يوماً بعده، وبهذا يزول الإشكال الذي
ظنه من قال: إن صومه نوع تعظيم له،
فهو موافقة لأهل الكتاب في تعظيمه
وإن تضمن مخالفتهم في صومه، فإن
التعظيم إنما يكون إذا أفرد بالصوم،
ولا ريب أن الحديث لم يجئ بإفراده،
وأما إذا صامه مع غيره لم يكن فيه
تعظيم،⁽¹⁵⁾

الناحية الثانية: وهي قول الألباني
رحمه الله: «إن هناك مجالاً آخر للتوفيق
والجمع بينه وبين تلك الأحاديث إذا
ما أردنا أن نلتزم القواعد العلمية
المنصوص عليها في كتب الأصول، ثم
ذكر الجمع المتمثل في تقديم الحاضر
على المبيح والقول على الفعل، ولا يخفى
أن هذا التقديم ليس بطريق الجمع
والتوفيق بين النصوص الحديثية الذي
سلكه، وإنما هو بيان للقوة الزائدة في

(14) «تهذيب السنن» لابن القيم (70/7)

(15) «زاد المعاد» لابن القيم (79/2).

أحد الدليلين المتعارضين ليعمل به، وهذا البيان بالتقوية وتقديم أحد الدليلين إنما هو طريق الترجيح لما في أحد الدليلين من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر، والمعلوم - أصولياً - في طرق دفع التعارض - عند الجمهور - تقديم الجمع على الترجيح⁽¹⁶⁾؛ لأن الشارع نصّب أدلة الأحكام قصداً للعمل، والجمع والتوفيق بين الأدلة المتعارضة بإعمال الدليلين خير من إسقاط أحد الدليلين والعمل بالآخر، وهو أفضل ما ينزهاها عن النقص، بخلاف الترجيح فهو إعمال للرأجح وإهدار للمرجوح، سواء في صورة تقديم الحاضر وإهدار المبيح، وتقديم القول وإهمال الفعل، فكان المصير إلى الجمع والتوفيق بين النصوص الحديثية المتقدمة المعترض عليه بها أولى تقديماً من جمع: صورته في الحقيقة - ترجيحاً، فالإعمال - إذن - أولى من الإهمال، والاسم لا يغني عن المسمى.

الجهة الثانية: في حكم صوم يوم السبت إذا وافق عادة مرغبا في صيامها

ففي هذه الجهة ينبغي التفريق بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا وافق صيام يوم السبت يوماً مرغبا في صيامه ولم تكن للصائم عادة سارية في الصوم: فإن

(16) مسلك الأحناف في دفع التعارض بين الأدلة بالنسخ أولاً، فإن تعدد هبات الترجيح، فإن تعدد النسخ والترجيح فالجمع، فإن تعددت جميع الطرق فالساقط، قال ابن عبد الشكور كفاية في مسلم الثبوت مع شرحه «فوائد الرحموت» (2/ 189 - 192): «وحكمه النسخ إن علم المتأخر، والأ فالترجيح إن أمكن، وإلا فالجمع بقدر الإمكان، وإن لم يمكن تساقطاً، فالمصير في الحادثة إلى ما دونها رتبة إن وجد، وإلا فالعمل بالأصل».

كان صومه مقترناً بيوم قبله أو يوم بعده من غير إفراده بالصوم جازاً؛ للنصوص الحديثية المتقدمة، ما عدا يوم عرفة؛ فإنه يكتفى بإضافة يوم قبله دون الذي بعده؛ لأنه يوم العيد المجمع على تحريم صومه⁽¹⁷⁾، فكانت صورة صوم العيد خارجة بحجية الإجماع، فلا يجوز صومه، سواء كان له صوم يعتاد أم ليس له ذلك؛ ذلك لأن الصائم في العيد معرض عن ضيافة الله، وهذا الإعراض لا يجوز، قال ابن حجر رحمته الله، قال أبو جعفر الطبري: يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده، بخلاف يوم الجمعة فالإجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده⁽¹⁸⁾، وعليه يبقى صوم يوم السبت مقترناً بيوم قبله أو بعده على ما جرت عليه النصوص الحديثية السالفة البيان مشروعا، ما لم يمنع دليل شرعي وجهاً من وجوه الأفعال.

الحالة الثانية: إذا وافق السبت يوماً مرغبا اعتاد صيامه فإنه يجوز له وصله بغيره - كما سبق - ويجوز له إفراده، ويدل على جواز إفراد يوم السبت بالصوم ما ثبت عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «صم من الشهر ثلاثة أيام»، قال: «أطيع أكثر من ذلك»، فما زال حتى قال: «صم يوماً وأفطر يوماً»⁽¹⁹⁾.

(17) انظر تقرير الإجماع على تحريم صوم يومي العيد: الفطر والأضحية بكل حال، سواء من بدر أو كفارة أو تطوع أو قضاء أو تمتع ونحو ذلك في: «الفتاوى لابن هدامة (3/ 163)»، وشرح مسلم للنووي (8/ 15)، و«الإجماع لابن هبيرة (81)»، وفتح الباري لابن حجر (4/ 239)، (18) «فتح الباري لابن حجر (4/ 234)»، وانظر «سبل السلام» للصنعاني (2/ 347).

يوماً⁽¹⁹⁾، وعنه - أيضاً - قال رسول الله ﷺ: «صم صوم داود عليه السلام: كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ولا يفطر إذا لاقى»⁽²⁰⁾، ولا يخفى أن المقام مقام بيان، فلو كان غير جائز صوم السبت لبينه ﷺ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، بل جاء في أحاديث صحيحة - ما يدل على أن من له عادة فله أن يستمر في صيامها ولو وافق يوماً منها عن إفراد صيامه؛ لتبقى محافظته على تلك العبادة وتدوم ملازمته للخير حتى لا ينقطع، وقد ثبت صوم يوم الجمعة منفرداً إذا وافق عادة كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم»⁽²¹⁾، قال النووي رحمته الله: «يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة له، فإن وصله بيوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر أن يصوم يوم شفاء مريضه أبداً فوافق يوم الجمعة لم يكره لهذه الأحاديث»⁽²²⁾، وكذلك ما ثبت من النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، ومنه النهي عن صوم يوم الشك، وهذا النهي خص بالاستثناء الوارد فيمن وافق صوماً معتاداً⁽²³⁾ في قوله ﷺ: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه»⁽²⁴⁾.

(19) أخرجه البخاري (1978) ومسلم (1159).
(20) أخرجه البخاري (1979)، ومسلم (1159).
(21) أخرجه مسلم (1144).
(22) «شرح مسلم للنووي (8/ 19)».
(23) انظر: «المجموع للنووي (6/ 400)».
(24) أخرجه البخاري (1914)، ومسلم (1082)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ له.

لا عادة له بالصيام، ويخرج من التَّهْيِ بإضافة يوم قبله أو بعده. على ما تقدّم بيانه؛ ذلك لأنّ المعتمد، أصولياً، جواز تخصيص عموم النصّ بالمخصّص المتّصل والمنفصل، وهذه المخصّصات للعموم هي جمع وتوفيق بين النصوص التي ظاهرها التعارض، وإعمال الجمع أولى من النسخ الاحتمالي والترجيح. كما هي طريقة الجمهور، ويبقى العموم حجة بعد التخصيص في صورة واحدة وهي لمن لا عادة له في صيام اليوم المرغّب في صومه، عملاً بجواز تخصيص العموم إلى أن يبقى فرداً واحداً على أصحّ أقوال الأصوليين، والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمّد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين وسلّم تسليمًا.



بمخالفة أهل الكتاب»⁽²⁶⁾، وهذا الانفراد في الصوم بينه الصنعاني رحمه الله بقوله: «وحدّث الكتاب دالّ على استحباب صوم السبّات والأحد مخالفة لأهل الكتاب، وظاهره صوم كلّ على الانفراد والاجتماع»⁽²⁷⁾.

فالحاصل - إذن - أنّه يجوز صيام يوم السبّات فرضاً بالدليل المخصّص المتّصل المتمثّل في الاستثناء، وتطوّعاً باقتترانه بالجمعة أو الأحد بالدليل المخصّص المنفصل ما لم يكن اليوم الذي يلي صيامه هو يوم العيد كما هو الشأن في صوم عرفة فيمنع صوم العيد بدليل الإجماع، ويجوز صوم السبّات منفرداً إذا وافق عادة بدون كراهة، ويبقى عموم التَّهْيِ عن صيام يوم السبّات في حديث عبد الله بن بسر عن أخته الصّماء رضي الله عنها في صورة واحدة وهي إفراد السبّات بالصوم لمن

فهذه الأحاديث تدلّ على استحباب صوم يوم منفرد ولو وافق يوماً منهيّاً عنه، ولا يخرج منها يوم السبّات. في جواز إفراده. عن هذا المعنى، ويؤكد ذلك حديث أمّ سلمة رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ يَوْمَ السَّبَّاتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ أَكْثَرَ مِمَّا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ، وَيَقُولُ: «إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدِ الْمُشْرِكِينَ، فَإِنَّا أُحِبُّ أَنْ أُخَالَفَهُمْ»»⁽²⁵⁾، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأشار بقوله: «يَوْمَا عِيدٍ» إلى أن يوم السبّات عيد عند اليهود والأحد عيد عند النصارى، وأيام العيد لا تصام فخالفهم بصيامها، ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة إفراد السبّات وكذا الأحد ليس جيّداً، بل الأولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه، وأمّا السبّات والأحد فالأولى أن يصاماً معاً وفرداً امتثالاً لعموم الأمر

(26) «فتح الباري» لابن حجر (10/362).

(27) «سبل السلام» للصنعاني (2/350).

(25) سبق تفريجه.

ثلاثيات البخاري

لأبي الخير محمد بن أبي عمران موسى بن عبد الله المروزي الصفار

(ت 471هـ)

اعتنى بها: د/رضا بوشامة

□ استاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

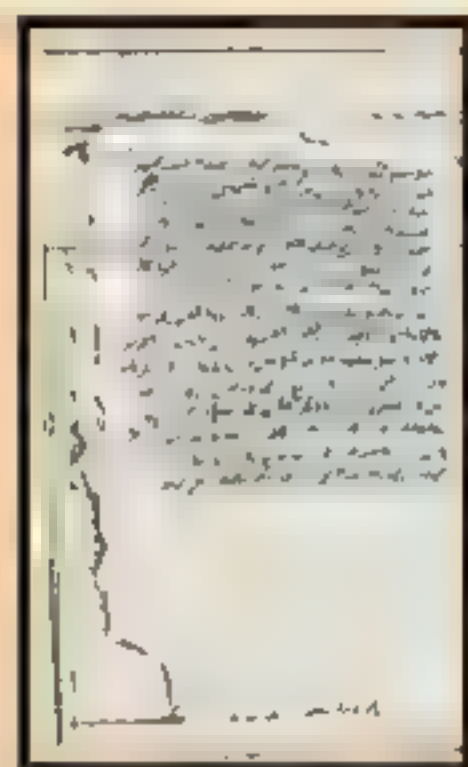
ففي مسند إمامنا الشافعي وغيره من حديثه منها جملة، وكذا الكثير في «مسند الإمام أحمد»، وما ينيف عن عشرين حديثاً في «صحيح البخاري»، وليس عند «مسلم» منها ما هو على شرطه، وحديث واحد في كل من «أبي داود» و«الترمذي»، وخمسة أحاديث في «ابن ماجه»، لكن من طريق بعض المتهمين، وفي «معجم الطبراني» منها اليسير، والثلاثيات في «موطأ الإمام مالك»⁽²⁾.

وقال عليّ القاري: «كان يوجد في سند التابعين إسناد الأحاديث في مرتبة الأحاد كما في وحدانيات إمامنا الأعظم وهمامنا الأقدم»⁽³⁾، وفي سند أتباعهم. كالإمام مالك ونظرائه. الثلاثيات مروية عن الثقات، وفي سند من بعدهم حصل الرباعيات والخماسيات، وغير ذلك من الزيادات بحسب بُعد الرواة في الروايات، كما وقع في أحاديث «الصحيحين» وسائر «السُنن» و«المسندات».

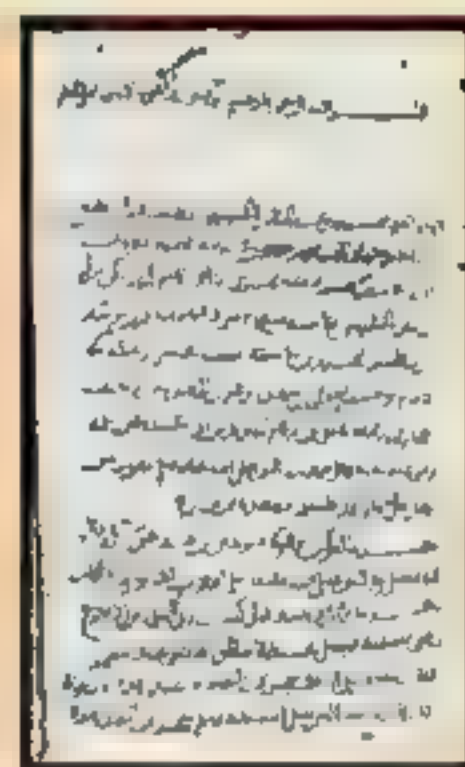
ولما وجد في بعض طرق إمام المحدثين المتأخرين، وهمام المحققين المعتبرين

(2) «فتح المغيث» (357/3).

(3) يقصد الإمام أبا حنيفة رحمته الله، قال السخاوي: «الوحدان في حديث الإمام أبي حنيفة، لكن بسند غير مقبول؛ إذ المعتمد: أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة». «فتح المغيث» (357/3).



صورة الورقة الأخيرة من الجزء



صورة الورقة الثانية من الجزء

غير ضعيف، وهو من أجل أنواع العلو، وهو العلو المطلق الذي قلت فيه الوسائط بين المحدث وبين رسول الله ﷺ.

قال الإمام ابن الصلاح: «العلو يُبعد الإسناد من الخل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح»⁽¹⁾.

وأحاديث هذا الجزء فيها قرب الإمام البخاري رحمته الله من النبي ﷺ بأسانيد ثلاثية، أي: ليس بينه وبين النبي ﷺ إلا ثلاثة وسائط، وهذا يقع في بعض الكتب المصنفة في الحديث إلا أنه قليل، قال الإمام السخاوي: «وأمّا الثلاثيات

(1) «معرفة أنواع علوم الحديث» (364).

الحمد لله الذي أنزل أهل الحديث منازل الأبرار، وأعلى مكانتهم بين سائر الأمة لدفاعهم عن سنة سيد الأنام، وخصهم بالإسناد الذي لم يخص به أمة قبلهم، والصلاة والسلام على إمام المتقين، وقادة المسلمين، وبعد:

فإن طلب العلو في الحديث من سنن السلف الماضين، وهو يدل على علوهم المحدث ونبل قدره وجزالة رأيه، من أجل ذلك سُنّت الرحلة في طلب العلم عموماً وطلب الحديث خصوصاً، فافتى كثير من المحدثين أعمارهم في طلب العلو ولم يقتصروا على سماع الحديث في بلدانهم بنزول.

وهذا الجزء الذي بين أيدينا مثال من أمثلة أحد أقسام الحديث العالي، وهو القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف

محمد بن إسماعيل الثلاثيات، اعتنى بجمعها بعض العلماء من أهل الثبات، بناء على أن علو الإسناد يفيد الاعتماد والاعتبار...»⁽⁴⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «وليس فيه أي «صحيح البخاري» أعلى من الثلاثيات، وقد أفردت قبلت أكثر من عشرين حديثاً»⁽⁵⁾.

وميزة ثلاثيات البخاري على غيره أنها بإسناد صحيح نظيف غير ضعيف، وهذا ما يفرح به المحدث، وإذا كان في الإسناد كذابون ومتهمون فالنزل عندهم أولى وأحلى، والعلو والقرب مع الضعف لا اعتداد به ولا التفات إليه، خصوصاً إن اشتد⁽⁶⁾.

ولم تقتصر عناية العلماء على جمع هذه الثلاثيات وإفرادها بالذكر فحسب، بل منهم من شرحها في كتاب مستقل، منهم:

محمد بن إبراهيم الحضرمي (777هـ) سماء «الفوائد المرويات بشرح الثلاثيات»، ومحمد بن عبد الدائم البرماوي الشافعي (831هـ) نظمها في أبيات ثم شرحها، وشمس الحق العظيم آبادي (1329هـ) سماء «فضل الباري شرح ثلاثيات البخاري»، وآخرها ظهوراً لعالم المطباعة - حسب علمي - «تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري»، لعلّي ابن سلطان القاري المكي (1014هـ)⁽⁷⁾.

وعدد الأحاديث الثلاثية في «صحيح البخاري» اثنان وعشرون (22) حديثاً، رواها عن خمسة من شيوخه، وهم:

- (4) «تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري» (ص 170).
- (5) «فتح الباري» (243/1).
- (6) انظر: «فتح المغيب» (353/3).
- (7) حققه محمد ناصر العجمي، وذكر في مقدمته عشرة شروح للثلاثيات غير شرح القاري.

1. المكي بن إبراهيم، وهو ابن بشير ابن فرقد، التميمي الحنظلي البرجمي.

وُلد سنة (126هـ)، وتوفي سنة (214هـ)، ولقي جماعة من التابعين، وحج بيت الله الحرام عدة مرات، وجاور بمكة سنوات، وهو ثقة ثبت⁽⁸⁾.

ويروي المكي هذه الأحاديث عن يزيد ابن أبي عبيد، مولى سلمة بن الأكوع، عن موله سلمة بن الأكوع الصحابي الجليل، وعدتها إحدى عشر (11) حديثاً، وهي بالأرقام: (1، 2، 3، 4، 5، 7، 8، 10، 11، 17، 20) من هذا الجزء.

2. الضحاك بن مخلد بن الضحاك ابن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري.

مولده سنة (121هـ)، وتوفي سنة (214هـ)، وهو ثقة ثبت⁽⁹⁾.

يروى أبو عاصم الأحاديث عن يزيد ابن أبي عبيد مولى سلمة، عن سلمة بن الأكوع، مثل رواية المكي سواء بسواء، وعدتها ستة (6) أحاديث، وهي برقم: (6، 9، 12، 13، 18، 19) من هذا الجزء.

3. محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو عبد الله البصري.

مولده سنة (118هـ)، وتوفي سنة (215هـ)، وهو ثقة⁽¹⁰⁾.

يروى الأحاديث عن حميد ابن أبي حميد الطويل، عن أنس بن مالك الأنصاري رحمته، وعدتها ثلاثة (3) أحاديث، وهي برقم: (15، 16، 22).

4. عصام بن خالد الحضرمي، أبو إسحاق الحمصي.

- (8) انظر: «تهذيب الكمال» (476/28)، «التقريب».
- (9) انظر: «تهذيب الكمال» (281/13)، «التقريب».
- (10) انظر: «تهذيب الكمال» (539/25)، «التقريب».

توفي ما بين سنة (112هـ) و(215هـ) كما قال البخاري، وهو صدوق⁽¹¹⁾.

يروى حديثاً واحداً عن عثمان ابن حريز، عن عبد الله بن بسر رحمته، وهو برقم: (14) من هذا الجزء.

5. خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي، أبو محمد الكوفي نزيل مكة. توفي سنة (212)، وهو صدوق رمي بالإرجاء⁽¹²⁾.

يروى حديثاً واحداً عن عيسى بن طهمان، عن أنس بن مالك رحمته، وهو برقم: (21) من هذا الجزء.

والناظر في وفيات شيوخ البخاري في هذه الثلاثيات يجدها ما بين (211هـ) و (215هـ)، والبخاري وُلد سنة (194هـ)، وطلب الحديث وعمره عشر سنوات، ثم رحل مع أمه وأخيه للحج سنة (110هـ) وعمره خمس عشرة سنة أو أزيد بقليل، فأدرك أمثال هؤلاء، ولعله لقيهم في مكة؛ لأن منهم من هو مكّي مجاور، أو قادم إلى مكة لأداء الحج، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر: «ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركه أقرانه من طبقة عالية ما أدركها، وإن كان أدرك ما قاربها، كيزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وقد أدرك عبد الرزاق، وأراد أن يرحل إليه، وكان يمكنه ذلك، فقيل له: إنه مات، فتأخر عن التوجه إلى اليمن، ثم تبين أن عبد الرزاق كان حياً، فصار يروي عنه بواسطة»⁽¹³⁾.

❁ وأما جامع هذه الثلاثيات فهو راوي الصحيح:

- (11) انظر: «تهذيب الكمال» (57/20)، «التقريب».
- (12) انظر: «تهذيب الكمال» (359/8)، «التقريب».
- (13) «هدي الماري» (ص 1288).

الإمام أبو الخير محمد بن أبي عمران موسى بن عبد الله المروزي الصفار⁽¹⁴⁾، مولده في حدود سنة (377هـ)، وتوفي سنة (471هـ).

آخر من روى «صحيح البخاري» عاليًا في زمانه، حدث به عن أبي الهيثم الكشميهني. وروى عنه خلق آخرهم موتًا أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن المروزي الخطيب. وتكلم بعضهم في سماعه منه، وقال السمعاني: «كان شيخًا صالحًا شديد السيرة، حدث بـ «الصحيح» وبيع بعض «جامع» أبي عيسى، تكلم بعضهم في سماعه وليس بشيء، أنا رأيت سماعه في القدر الموجود من أصل أبي الهيثم، وأثنى عليه والدي».

وقال الذهبي: «الشيخ المعمر المؤتمن المسند...»⁽¹⁵⁾.

قلت: وفي سند النسخة ما يبين صحة ما ذهب إليه السمعاني، وأن سماعه من أبي الهيثم الكشميهني راوي «الصحيح» عن الفريسي ثابت بالسمع وتحديد السنة، والله أعلم.

❖ وصف النسخة المعتمدة:

نسخة ثلاثيات البخاري لأبي الخير الصفار من محفوظات المكتبة الظاهرية. مكتبة الأسد، ضمن مجموع رقم 113، وتقع في سبع 7 ورقات من لق 104.98، كتب في ورقة العنوان: ثلاثيات البخاري للصفار، وقف الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد ابن عبد الرحمن المقدسي رحمته الله.

وفي آخر النسخة سماعات لمجموعة من أهل الحديث، أثبت بعضها آخر الجزء.

(14) نسبة لن بيع الأواني الصُفْرية.

(15) انظر ترجمته في: «التقييد» لابن نقطة

(108/1)، «سير أعلام النبلاء» (382/18).

«لسان الميزان» (401/5).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

أنا أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن الكشميهني الخطيب، قراءة عليه، قيل له: أخبركم أبو الخير محمد ابن موسى ابن عبد الله الصفار المعروف بابن أبي عمران، قراءة عليه بمرور، أنا أبو الهيثم محمد بن المكّي بن محمد بن المكّي الكشميهني بها، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، أنا محمد بن يوسف بن مطر الفريسي في سنة ست عشرة وثلاثمائة، ثنا الإمام أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف البخاري رحمته الله:

1. ثنا مكّي بن إبراهيم، ثنا يزيد ابن أبي عبيد، عن سلمة رحمته الله، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁶⁾.

2. حدثنا المكّي بن إبراهيم، ثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة قال: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُقَرَّبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»⁽¹⁷⁾.

(16) «صحيح البخاري» كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ (109).

(17) «صحيح البخاري» كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت المغرب (561).

3. حدثنا يزيد بن أبي عبيد⁽¹⁸⁾، قال: كُنْتُ أَتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رحمته الله، فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ! أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: «فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا»⁽¹⁹⁾.

4. حدثنا المكّي بن إبراهيم، ثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رحمته الله، قال: «كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، مَا كَادَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا»⁽²⁰⁾.

5. وبه حدثنا يزيد، عن سلمة بن الأكوع رحمته الله قال: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِّنْ أَسْلَمَ أَنْ أَذِّنَ فِي النَّاسِ: أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ؛ فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ عَاشُورَاءُ»⁽²¹⁾.

6. حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: أَنْ مَنْ أَكَلَ فَلْيَتِمَّ - أَوْ فَلْيَصُمْ - وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ»⁽²²⁾.

7. حدثنا المكّي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رحمته الله قال: «بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ الشَّجَرَةِ، فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ قَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ! الْآتِيَايَعُ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَأَيْضًا: فَبَايَعْتَهُ الثَّانِيَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ! عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَبَايَعُونَ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ:

(18) القائل هو: مكّي بن إبراهيم.

(19) «صحيح البخاري» كتاب الصلاة، باب: الصلاة إلى الأسطوانة (502).

(20) «صحيح البخاري» كتاب الصلاة، باب: قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسُترة؟ (497).

(21) «صحيح البخاري» كتاب الصُوم، باب: صيام يوم عاشوراء (2007).

(22) «صحيح البخاري» كتاب الصُوم، باب: إذا نوى بالنهار صومًا (1924).

عَلَى الْمَوْتِ» (23).

8. حَدَّثَنَا الْمُكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رضي الله عنه، أنه أخبره قال: «خَرَجْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ ذَاهِبًا نَحْوَ الْغَابَةِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبُيُوتِ الْغَابَةِ لَقَيْتَنِي عَلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قُلْتُ: وَيْحَكَ! مَا بِكَ؟ قَالَ: أَخَذْتُ لِقَاحَ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْتُ: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: غَطَفَانٌ وَفَزَارَةُ، فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ أَسْمَعَتْ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا! يَا صَبَاحَا! يَا صَبَاحَا! ثُمَّ انْدَفَعْتُ حَتَّى أَتَاهُمُ وَقَدْ أَخَذُوهَا، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ فَاسْتَمَقْدَتْهَا مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبُوا، فَأَقْبَلْتُ [بِهَا أَسُوفَهَا] (24)، فَلَقَيْتَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْقَوْمَ عَطَاشٌ، وَإِنِّي أَعْجَلْتُهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا سَقِيَهُمْ، فَأَبْعَثْ فِي أَثَرِهِمْ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، مَلَكَتْ فَاسْجَحْ، إِنَّ الْقَوْمَ يَقْرُونَ فِي قَوْمِهِمْ» (25).

9. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَ (26) غَزَوَاتٍ، وَغَزَوْتُ مَعَ ابْنِ حَارِثَةَ (27) اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْنَا» (28).

10. حَدَّثَنَا الْمُكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا

(23) «صحيح البخاري» كتاب الجهاد، باب: البيعة في الحرب الأيضا وقال بعضهم: على الموت (2960).

(24) ما بين المعقوفين ليس في «صحيح البخاري». (25) «صحيح البخاري» كتاب الجهاد، باب: من رأى العدو فتأدي بأعلى صوته: يا صباحاه، حتى يسمع الناس (3041).

(26) في «صحيح البخاري»: «سبع».

(27) في الهامش: «ح زيد بن أي في نسخة».

(28) «صحيح البخاري» كتاب المغازي، باب: بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة (4272).

يزيد بن أبي عبيد قال: رأيت أثرَ ضربة في ساق سلمة رضي الله عنه، لَقَلْتُ (29)؛ يَا أَبَا مُسْلِمٍ! مَا هَذِهِ الضَّرْبَةُ؟ فَقَالَ: «هَذِهِ ضَرْبَةُ أَصَابَتْنِيهَا» (30) يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ النَّاسُ: أُصِيبَ سَلْمَةُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَتَفَقْتُ فِيهِ ثَلَاثَ نَفَثَاتٍ، فَمَا اسْتَكْبَيْتُهَا (31) حَتَّى السَّاعَةِ» (32).

11. حَدَّثَنَا الْمُكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا

يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ (33)، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ، فَصَلَّى عَلَيْهَا. ثُمَّ أَتَى بِالثَّلَاثَةِ، قَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ وَعَلَى دِينِهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ» (34).

12. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدِ

ابن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «أَهْلًا؟» عَلَيْهِ مِنْ دِينَ؟» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دِينَ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: عَلَى دِينِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى

(29) في الأصل: «فقال»، وعليها ضبة.

(30) في «صحيح البخاري»: «أصابته».

(31) في «صحيح البخاري»: «فما استكيت».

(32) «صحيح البخاري» كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر (4206).

(33) في الهامش: «ح عليها أي في نسخة».

(34) «صحيح البخاري» كتاب الحوالة، باب: إن أحال دين الميت على رجل جاز (2289).

(35) ما بين المعقوفين ليس في الأصل.

عَلَيْهِ» (36).

13. وبه عن سلمة بن الأكوع: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نِيرَانًا تَوْقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ، قَالَ: «عَلَى مَا تَوْقَدُ هَذِهِ النَّيِّرَانُ؟» لَقَالُوا (37): «عَلَى الْحُمُرِ الْأَنْسِيَّةِ، قَالَ: «اكْسُرُوهَا وَأَهْرِقُوهَا» قَالُوا: أَلَا نَهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا؟ قَالَ: «اغْسِلُوا» (38).

14. حَدَّثَنَا عَصَامُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَرِيزُ بْنُ عَثْمَانَ: «أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَسْرٍ. صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَيْخًا؟ قَالَ: كَانَ فِي عَفْفَتِهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ» (39).

15. حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، ثنا حميد، عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ بِنْتَ (40) النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ ثِيْبَتَهَا، فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ» (41).

16. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: «أَنَّ الرَّبِيعَ. وَهِيَ بِنْتُ النَّضْرِ. كَسَرَتْ ثِيْبَةً جَارِيَةً، فَطَلَبُوا الْأَرْضَ، وَطَلَبُوا الْعَفْوَ فَأَبَوْا، فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ (42) بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: اتَّكَسَّرَ ثِيْبَةُ الرَّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تَكْسَرُ ثِيْبَتَهَا، فَقَالَ: «يَا أَنَسُ كَتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَعَفَّوْا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(36) «صحيح البخاري» كتاب الكمال، باب: من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع (2295).

(37) في الأصل: «قال»، وعليها ضبة.

(38) «صحيح البخاري» كتاب المظالم، باب: هل تكسر الدنان التي فيها حمر أو تحرق الزقاق؟ (2477).

(39) «صحيح البخاري» كتاب المناقب، باب: صفة النبي ﷺ (3546).

(40) كتب فوقها: «ح ابنة أي في نسخة، وهي كذلك في «الصحيح».

(41) «صحيح البخاري» كتاب الديات، باب: السن بالسن (6894).

(42) في «الصحيح»: فأمرهم.

«إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ».

قال أبو عبد الله: زاد الفزاري: عن حميد، عن أنس: «فَرَضِي الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ» (43).

17. حدثنا المكي بن إبراهيم، ثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «لَمَّا أَمْسَوْا يَوْمَ فَتَحُوا خَيْبَرَ أَوْقَدُوا النَّيْرَانَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى مَا أَوْقَدْتُمْ هَذِهِ النَّيْرَانَ؟» قَالُوا: لِحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، قَالَ: «أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا وَكَسِّرُوا قُدُورَهَا» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ: «نُهِرِقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا؟» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ ذَاكَ» (44).

18. حدثنا أبو عاصم، عن يزيد ابن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ ضَعَى مِنْكُمْ قَلًا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَلَاثَةِ وَفِي بَيْتِهِ» (45) مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الْمَاضِي؟ قَالَ: «كُلُّوا وَأَطْعَمُوا وَأَذْخَرُوا: فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا» (46).

19. حدثنا أبو عاصم، عن يزيد ابن أبي عبيد، عن سلمة قال: «بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا سَلْمَةُ أَتَبَايَعُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ بَايَعْتُ فِي الْأُولَى» (47)، قَالَ: «وَفِي الثَّانِي» (48) (49).

(43) «صحيح البخاري» كتاب الصلح، الصلح في الدية (2703).

(44) «صحيح البخاري» كتاب الذبائح والصيد، باب آنية المجوس والميتة (5497).

(45) في «صحيح البخاري»: «وبقي في بيته».

(46) «صحيح البخاري» كتاب الاضاحي، باب: ما يؤكل من لحوم الاضاحي وما يتزود منها (5569).

(47) في «الصحيح»: الأول.

(48) كتب فوقها: «خ بية» أي: في نسخة وفي الثانية.

(49) «صحيح البخاري» كتاب الاحكام، باب: من بايع مرتين (7208).

20. حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رضي الله عنه قال: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمَعْنَا يَا عَامِرُ مِنْ هُنَيَاتِكَ، فَخَدَا بِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ السَّائِقُ؟» قَالُوا: عَامِرُ، فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلَّا أَمْتَعْنَا بِهِ؟ فَأَصِيبَ صَبِيحَةَ لَيْلَتِكَ» (50). فَقَالَ الْقَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ. وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ. فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ: إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، وَأَيُّ قَتْلٍ» (51) يَزِيدُهُ عَلَيْهِ» (52).

21. حدثنا خلاد بن يحيى، ثنا عيسى بن طهمان، قال: سمعت أنس ابن مالك رضي الله عنه يقول: «نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ فِي زَيْنَبَ» (53) بِنْتُ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْرًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ (54) النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ» (55).

22. حدثنا الأنصاري، حدثنا حميد: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» (56).

آخر الجزء ولله الحمد والمنة، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا.

(50) في هامش الأصل: «خ ليلته».

(51) في هامش الأصل: «خ قتل».

(52) «صحيح البخاري» كتاب الذبائح، باب: إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له (6891).

(53) في الأصل: «بنت زينب».

(54) في البخاري: «سواء».

(55) «صحيح البخاري» كتاب التوحيد، باب: «وَكُنَّ عَرْشُهُ عَلَى الْمَلَأِ»، «وَهُوَ رُبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» (7421).

(56) «صحيح البخاري» كتاب التفسير، باب: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْيَمَاسُ فِي الْقِتَالِ لَكُمْ بِالْمَنَى» ... (4499).

سمع جميع الثلاثيات على الشيخ الإمام العالم الزاهد أبي علي الحسن ابن محمد المعروف بالرمونامج، بسماعه عن أبي الفتح الكشميهني سوى الأحاديث المعلم عليها ^{٤٣} قرئت عليه بالإجازة عنه، عن أبي الخير الصفار، عن أبي الهيثم، عن الفربري: محمد بن عبد الله ^{٤٤} وبقرائه، والإمام العالم السيد النسابة أبو طالب إسماعيل بن الحسين بن محمد بن الحسين الأطروشي، وأبو الفتح محمد بن الشيخ المسمع، وذلك يوم الثلاثاء التاسع عشر من شهر ربيع الآخر سنة تسع وستمائة، وأجاز لجميع أهل ^{٤٥} مسموعاته ومجازاته، والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا.

قرأت جميع الثلاثيات هذه على الشيخ فخر الدين أبي علي الحسن ابن محمد المعروف بالرمونامج، بسماعه عن أبي الفتح الكشميهني سوى الأحاديث الأربعة الأخيرة المعلم عليها بعلامة ^{٤٦}، فأني قرأتها بإجازته إن لم يكن سماعًا، قال: وغالب ظني أنه سماع، فسمع ذلك: نور الدين أبو محمد عبد الله بن حماد المقرئ وآخرون، وذلك بالمسجد الذي يصلي فيه الشيخ من مرو. رعاها الله وسائر بلاد الإسلام وأهله. وكتب عبيد الله عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري عفا الله عنه وعن والديه وجمع شمله بهما وشيكًا أمين أمين، والحمد لله حق حمده، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.



□ اعتنى بها وضبطها:
د. جمال عزون

الحمد لله ولي المتقين، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الغر الميامين، أما بعد، فهذه قصيدة نافعة جداً نظمها العالم المؤرخ أبو شامة المقدسي عام (655هـ) في زوجته الدّينة الصّالحة الأندلسيّة أم أحمد ستّ العرب ابنة شرف الدين محمد ابن عليّ بن دنو القرشي العبدري الأندلسي المُرسي، يعدّد فيها النّظم أخلاقاً رفيعة، وصفات بديعة، وشيماً رائعة، في زوجته المذكورة، ولا شك أن أبا شامة كان يهدف من خلال هذا النظم توجيه المرأة المسلمة إلى مثل هذه الفضائل التي تتكوّن من خلال أسرة مسلمة صالحة، تسودها طاعة الله والانقياد لأوامره، كما أنّها نموذج فريد للزوجة الصّالحة التي بلغت الذروة في طاعة الزوج وخدمته، وجمعت إلى ذلك أخلاقاً أشاد بها حقاً مؤرخنا الكبير، وقد ذكر هذه القصيدة الرّائعة في كتابه الماتع: «ذيل الرّوضتين»، حوادث سنة (566هـ)، وقد بذلتُ جهدي في ضبطها، سائلاً المولى أن ينفع بها القراء الكرام، وإلى القصيدة:

بها من خصال الخير ما حير العقلا
فأعلا بها أقلا وسهلاً بها سهلاً
مخدرة مع حسنها تكريم البعلا
من أظرف إنسان وأحسنهم شكلاً
ومتقنة أي تتقن القول والفعلا
وتحفظ مال الزوج والنفس والأهلاً
قنوع فلا شرب يدوم ولا أكلاً
موافقة قولاً وفعلاً فما أغلى
فتأبى وقعر البيت في عينها أحلى
أحبّت فلا حقد لديّها ولا غلاً
فلست ترى شبيها لها في النسا أصلاً
مباشرة لكل ما دق أو جلاً
على صغر من سنّها لا تني فعلاً
مفصلة خطاطة تحكم الفرلاً



قصيدة نادرة

للمحدث المؤرخ أبي شامة المقدسي (ت 655هـ)

في شيم ومحاسن زوجته
الأندلسيّة أم أحمد ستّ العرب

تزوّجت من أولاد دنو عقيلة
مكملة الأوصاف خلقاً وخلقة
ولود ودود حرة قرشية
وباذلة ونظيفة ولطيفة
صبور شكور حلوّة وفصيحة
تفار من أسباب النقائص كلها
حصان رزان ليس فيها تكبر
مطاوعة للبعل يقظى أدبية
يُسِرّن عليها بالتفرج مرة
مدارية للأهل إن عتبت وإن
رفيقة قلب مع سلامة دينها
خدوم بقلب في جميع أمورها
ملازمة للشغل في البيت دائماً
مطرزة خياطة ذهبيّة

تَنَقَّلُ فِي الْأَشْغَالِ مِنْ ذَا وَذَا وَذَا
وما ذاك مِنْ عُدَمِ قَلَمٍ يَخْلُ بَيْتَهَا
ولكنها اعتادت نظافة شغلها
خَفِيفَةُ رُوحٍ مَعَ وَقَارٍ ذَكِيَّةٍ
وإن نَظَرْتَ ما لم تَعْرِفْهُ صَمَعْتَ
لها هِمةً عَلَيَّهَا تُطَوِّلُ رُوحَهَا
مُرَبِّيَّةَ حَنَانَةٍ ذاتِ رَحْمَةٍ
نَفُورٍ إذا ارتابت ألوفُ لأهلها
سريعة دَمْعِ الْعَيْنِ مِنْ رِقَّةٍ بها
عَدِيمَةٌ لَفْظٍ وَالتَّفَاتِ إذا مَشَتْ
ولم ينكشف منها بَنَانٌ يَحَارُ مَنْ
يَعِزُّ عَلَى مَنْ يُطَرِّقُ الْبَابَ لَفْظُهَا
يُطِيلُ وَقُوفًا لَا يُجَابُ مُحَرَّمٌ
تَمَيَّزُ حَتَّى فِي الْكَلَامِ فَلَا تَرَى
وَلَسْتَ تَرَى مِنْ لُثْفَةٍ فِي كَلَامِهَا
وحافظة لِلْفَتَبِ صَالِحَةٌ أَتَتْ
وقانئة صَوَامَةٍ وَمُدَّةٍ
يُقَرُّ لَهَا بِالْفَضْلِ فِي الْعَقْلِ كُلُّ مَنْ
مِنَ الْمُخَصَّنَاتِ الْغَافِلَاتِ فَمَنْ رَمَى
تَجَمَّعَ فِيهَا عِفَّةٌ وَنَزَاهَةٌ
وَأَحْسَنُ مِنْ ذَا كُلِّهِ أَنَّ هَذِهِ
وَأوصافُها فِي كُلِّ عَامٍ تَزَايَدَتْ
وَحَسْبُكَ عَشْرُ مِنْ سَنِينَ لَهَا انْقَضَتْ
لَقَدْ جَمَلَتْ لَا غَيْرُ اللَّهِ ما بها
فَلِلَّهِ حَمْدٌ دَائِمٌ وَنُسائِلُهُ
ولكن فِيها نُفُورَةٌ وَتَغَيُّظًا
فوالله ما أدري أذالك مُسَقِطٌ

وَتَفَعَّلُ حَتَّى الْكَئَسَ وَالطَّبِيخَ وَالْفَسْلَا
من امرأة تكفي إذا شاءت الْفِعْلَا
فَعَاظَتْ فِعْالَ الْكُلِّ واحتملت فِعْلًا
فَتَفَهَّمُ ما يُلْقَى لَدَيْهَا وما يُتْلَى
عليه إلى أن تَحْتَوِيهِ وما اخْتَلَا
على صَغَبِ الْأَشْغَالِ تَثْرُكُهُ سَهْلًا
فكُلُّ يَتِيمٍ واحدٍ عندهما فَضْلًا
فَمَهْلًا إذا قِيمَسَ النِّسَاءُ بها أَهْلًا
فيا بَعْدَ أَنْ تَلْقَى لَهَا فِي النَّسَاءِ مِثْلًا
صَمُوتٌ فَلَا قِطْعًا تَرُدُّ وَلَا وَضْلًا
مَشَى مَعَهَا فِي حِفْظِهَا يَدَهَا قَبْلًا
جوابًا فَلَا عَمَقٌ تَرَاهُ وَلَا خَلًّا
عليها كَلَامُ الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ قَلَّا
لها لَفْظَةٌ وَالْأَوْقَدُ وَقَعَتْ فَضْلًا
فَالْفَاضِلُهَا دُرٌّ يُنْضُدُ أَوْ أَغْلَى
لِحَقٍّ إذا كانت مناقبُها تُتْلَى
بِعَقْلِ وَتَدْبِيرٍ تَرَاهُ الْعِدَا بُخْلًا
يَرَاهَا مِنَ النُّسَوَانِ ما تَعْرِفُ الْهَزْلًا
حَصَانَتُهَا يُلْعَنُ وَذَلِكَ بِهِ أَوْلَى
وَعِزَّةُ نَفْسٍ فَهِيَ تُكَلَّا وَلَا تُقَلَّا
الخصائل طَبِيعٌ لَمْ تَكْلَفْ لَهَا جَمَلًا
ولم تَتَغَيَّرْ قَطُّ سِيرَتُهَا الْأَوْلَى
معي لم أَقْلُ أَفْ لَدَيْهَا وَلَا كَلَّا
عشيرتها وَالْأَمْرُ مِنْ بَعْدِ ذَا أَغْلَى
مَزِيدَ الَّذِي أَسَدَى وَتَتَمِيمَ ما أَوْلَى
وَسُرْعَةَ غَيْظٍ عِنْدَ لَفْظٍ لَهَا يَمَلَّا
مناقبُها عِنْدَ الْجَحُودِ لَهَا أَمْ لَا.

كلًا يا أبا شامة! فمثل هذه المناقب لا يمكن إسقاطها بسبب غضب من زوجة تحلت بكل هذه المكارم، ولا عليك فهي أندلسية، وأهل الأندلس والمغرب فيهم شيء من غضب مغموور. إن شاء الله في بحر فضائلهم!

مشكلات الحياة الزوجية علل وعلاج

د.وسيلة حماموش
مدينة المدية



الذي جعل منهج الإسلام قولا وعملاً.
قال الشيخ ناصر السعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَنَسَّ وَنُفْسًا يَجْعَلُ لَكُمْ فِيهَا رَحْمَةً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا رَحِيمًا ١﴾ [سورة النحل: ١].

«افتتح تعالى هذه السورة بالأمر بتقواه، والحث على عبادته، والأمر بصلة الأرحام، والحث على ذلك، وبين السبب الداعي الموجب لكل من ذلك، وأن الموجب لتقواه أنه ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ ورزقكم، ورباكم بنعمه العظيمة، التي من جملتها ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ليناسبها، فيسكن إليها، وتتم بذلك النعمة، ويحصل به السرور» اهـ.

إن صفات البيت المؤمن تختلف كثيراً عن صفات البيوت الأخرى، فالبيوت المؤمنة هي التي تتخذ من تعاليم الإسلام ومن شريعة الله دليلاً وهادياً، وهي التي تتحقق فيها معاني العبودية الخالصة والكمال لله تعالى، وهي التي تجعل من تقوى الله شعارها، ومن الإخلاص دثارها.

ولكي يتحقق هذا الهدف، وتُنال تلك الغاية، لابد من فقه الإيمان ولزوم



إذا كان الإيمان ضعيفاً عند الزوجين كثرت الأخطاء وتوالت، فتكون بذلك مدخلاً للمشكلات ودافعة إليها، فضعف الإيمان يؤدي إلى الغفلة وعدم التأثر بآيات القرآن، وإضاعة العبادات؛ فيفقد الزوجان بسبب هذه الإضاعات الأنس بالله، كما يفقدان - أيضاً - لذة العبادات، وتنقص آثارها الحميدة من نفسيتهما، ويبتعدان عن الله، ولا يقفان عند حدوده، وينجم عن كل ذلك ضيق الصدر وسرعة التضرُّج والتأفف من أدنى شيء، وتخلو وقتئذ الحياة الزوجية من السماحة والألفة، وقد وصف النبي ﷺ الإيمان بقوله: «الإيمان: الصبر والسماحة»^(١)، ووصف المؤمن بأنه: «يَالْفُ وَيُولَفُ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَالْفُ وَلَا يُولَفُ»^(٢).

● العلاج:

ويكون بتقوية الإيمان ولزوم التقوى؛ لأن البيت أمانة يحملها الزوجان، ولا بد أن يقيما أسسه على تقوى من الله وإيمان، والبيت المؤمن السعيد هو البيت

(١) «السلسلة الصحيحة» (٥٥٤).

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٤٢٧).

يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ١٨﴾ [سورة النحل: ١٨].

إن هذه الآية تدلنا على أسس قيام الأسرة وما تبني عليه، وهي تكون هادئة مطمئنة لا بد أن تملأها المودة والرحمة، ولا شك أن نواتها الأولى هما الزوجان؛ فمنهما المنطلق لتلك الأسس، وعليها تنشأ وتتم، وهذا هو التصور السليم لدى كل بيت يؤمن أهله بالله ورسوله ويسلك درب السلف الصالحين، ففهمه صحيح سليم، ينبع من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وهمة عالية لينشئ أسرة على تقوى من الله، شأنه وغايته بناء صرح أمة يمتد في خبره وعطائه إلى الصرح الأول والجيل الصالح النقي؛ جيل النبي ﷺ وصحبه.

وأمام القارئ هذا الموضوع البالغ الأهمية أطرح فيه جملة من الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلات الحياة الزوجية مقترنة ببيان العلاج والمخرج من هذه الأسباب الموهنة والمعكرة لصفاء الحياة الزوجية.

فإلى بيان هذه الأسباب:

التقوى والتمسك بها، روى الحاكم في «مستدرکه» والطبراني في «معجمه» عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْإِيمَانَ لِيَخْلُقَ فِي جَوْفِ أَحَدِكُمْ كَمَا يَخْلُقُ الثَّوْبُ، فَاسْأَلُوا اللَّهَ أَنْ يُجَدِّدَ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ» (3)، يعني بذلك أن الإيمان يبلى في القلب كما يبلى الثوب إذا اهترأ وأصبح قديماً، ويقوى هذا الإيمان بالاجتهاد في الطاعة، والعبادة، والحرص عليها، والتواصي بها بين الزوجين، تأملوا قوله ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى وَأَيَّظَ امْرَأَتَهُ فَصَلَّتْ، فَإِنْ أَبَتْ نَضَحَ فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ - يعني: رَشَّ عليها الماء رَشًّا رَفِيقًا - وَرَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ وَأَيَّظَتْ زَوْجَهَا فَصَلَّى، فَإِنْ أَبَى نَضَحَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ» (4).

ففي هذا الحديث إرشاد إلى التعاون على طاعة الله من الزوجين، وترغيب من الشارع على ذلك رجاء نيل رحمة الله.



إن آفة المعاصي في الأصل هي نتيجة لضعف الإيمان وقلة التقوى؛ لكن ذكرها مفردة ينبئ عن خطورتها، فهي معول الهدم وأصل الهلاك، ومن لم يدرك خطورتها وآثارها تهاون في علاجها، وربما ألفها أحد الزوجين أو كلاهما فكانت مَسْأَلَةً للمشاكل، تفرخ كل حين الشجار والتنازع وسوء الخلق؛ فتفسد القلوب بسببها ويحل الجفاء بينهما، ويحدث التافؤ وتتعكر الحياة ويزول صفاؤها، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ

(3) «السلسلة الصحيحة» (1585).

(4) «صحيح الجامع» (3494).

مِنْ مُصِيبِكُمْ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ» (٣٠) [سورة التوبة: ٣٠]، فهذه الآية رادعة تبين مآل المعصية.

ولقد أحسن القائل:

إذا كنت في نعمة فارعها

فإن المعاصي تزيل النعم

وحطها بطاعة رب العباد

فرب العباد سريع النقم⁽⁵⁾

وإن من عقوبات الذنوب أنها تزيل

النعم، وتحل النقم، فما زالت عن

العبد نعمة إلا بذنب، ولا حلت به نعمة

إلا بذنب، ومن عقوبات المعاصي سقوط

الجاه والمنزلة والكرامة عند الله وعند

خلقه، فإن أكرم الخلق عند الله أتقاهم،

وأقربهم منه منزلة أطوعهم له، وعلى

قدر طاعة العبد له تكون منزلته عنده،

فإذا عصاه وخالف أمره سقط من

عينه، فأسقطه من قلوب عباده، فعاش

بينهم أسوأ عيش خامل الذكر، ساقط

القدر، رزقي الحال، لا حرمة له ولا فرح

له ولا سرور، فهذه أخطارها وآثارها

فتتسر الأمور، ويزرع بعضها بعضاً،

وتتفص الحياة؛ خاصة وأن مداخل

المعاصي كثيرة⁽⁶⁾.

● العلاج:

على الزوجين الحرص على

اجتناب المعاصي بكل أنواعها، وعدم

الوقوع فيها، والمصارعة للعلاج بالتوبة

النصوح، والاستغفار من جميع الذنوب

كبيرها وصغيرها، قال الله ﷻ:

﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ

لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [التوبة: 31]، وقال

سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ

(5) ابن القيم، «الجواب الكافي» (ص142).

(6) ابن القيم، «الجواب الكافي» (ص180، 189).

ومن رام مزيد بيان عن آفات المعاصي وأضرارها

ففيه بما حرره ابن القيم في كتابه هذا.

تُوبَةَ نَصُوحًا﴾ [التوبة: 8]، وقد مدح الله المسارعين إلى التوبة فقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ توبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 135]، وقال الله ﷻ: ﴿وَلِيَّ لَغَارٍ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أُمْتَدَّى﴾ [التوبة: 82].



وذلك بعدم الالتزام بهدي النبي ﷺ في أخلاقه، فالزوجان أو أحدهما تجد فيه تمعراً في الوجه، وسوء كلام، وبذاءة في اللسان، وتصيداً للزلات وسوء ظن، وقلة الاحترام، وتضييع واجبات وحقوق، وكل هذا من سوء الخلق، والفتاظة في التعامل الذي غالباً ما يؤدي إلى تكرار أحد الزوجين الآخر فتقع المشكلات، وتتوسع هوة النزاعات التي تعصف في نهاية المطاف بالحياة الأسرية، وهي أشبه بالنار الملتهمة الأخضر واليابس.

فإذا خلت الحياة الزوجية من الصبر والحلم والعفو والتسامح وكل ما هو من فضائل الأخلاق، يصير البيت جحيماً لا يطاق، والنار تضرم فيه لأنفه الأسباب، وتآكل حسناتهما كما تآكل النار الهشيم، في حين أن شعار حياتهما يقوم على الالتزام بشرع الله وتحقيق العبودية له جل وعلا.

● العلاج:

قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعْلَمِ، وَإِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحْلُمِ، وَمَنْ يَتَحَرَّ الْخَيْرَ يُعْطَهُ، وَمَنْ يَتَوَقَّ الشَّرَّ يُوقَهُ» (7) ففي هذا

(7) «السلسلة الصحيحة» (342).

الحديث دليل على أن الأخلاق قابلة للتغيير، وقد رغب الإسلام في اكتساب الأخلاق الحسنة.

إن تحقيق السعادة الزوجية يتطلب مراعاة الاحترام المتبادل، قال رسول الله ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

وقال ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»⁽⁸⁾، ولهذا كان ﷺ على الغاية القصوى من حسن الخلق معهن، وكان يداعبهن ويباسطهن... «وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» أي: برًا ونفعًا لهم، دينًا ودنيا، أي: فتابعوني ما أمركم بشيء إلا وأنا أفعله»⁽⁹⁾ اهـ.

وقال الإمام الشوكاني في شرح هذا الحديث وحديث: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ...»: «في ذلك تنبيه على أعلى الناس رتبة في الخير، وأحقهم بالاتصاف به هو من كان خير الناس لأهله فإن الأهل هم الأحق بالبشر وحسن الخلق والإحسان وجلب النفع ودفع الضرر، فإذا كان الرجل كذلك فهو خير الناس، وإن كان على العكس من ذلك فهو في الجانب الآخر من الشر، وكثيرا ما يقع الناس في هذه الورطة، فتري الرجل إذا لقي أهله كان أسوأ الناس أخلاقا، وأشجعهم نفسا، وأقلهم خيرا، وإذا لقي غير الأهل من الأجانب لانت عريكته، وانبسطت أخلاقه، وجادت نفسه وكثر خيره، ولا شك أن من كان كذلك؛ فهو محروم التوفيق، زائغ عن سواء الطريق، نسأل الله السلامة»⁽¹⁰⁾.

ولا ريب أن ما يقال في حق الرجل يقال (8) «صحيح الترمذي» (3895) وه السلسلة الصحيحة، (285).

(9) «فيض القدير» للمناوي (496/3).

(10) «نيل الأوطار» للشوكاني (545/4).

في حق المرأة، فليلتزم الزوجان هذا الهدى، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الاحزاب: 21].

إن للأخلاق أهمية بالغة، لما لها من تأثير كبير في سلوك الزوجين وما يصدر عنهما؛ فحري بهما أن يلتزما هذا الباب العظيم من أبواب الإسلام.



تقوم الحياة الزوجية على أساس احترام الحقوق التي بينها الشارع وأمر بالقيام بها؛ فهي تعزز المحبة والمودة، وتضوي العلاقات الزوجية، لكن عندما تقصر المرأة في الحقوق الواجبة عليها تجاه زوجها، أو يقصر الرجل في القيام بالحقوق الواجبة عليه تجاه زوجته؛ يحصل الخلل، وتتفاقم المشكلات، وتكثر ردود الأفعال، ويقصر حب المودة أو ينقطع، وتحل مكانه البغضاء، وتتولد الكراهية؛ مما يؤدي إلى تدمير الأسرة بسبب إهمال هذه الحقوق التي يجب على كل من الزوج والزوجة القيام بها.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أمر مهم يفصل عنه الكثير، وهو أن عدم رعاية الزوجين لحقوق كل منهما هو مخالفة صريحة لأمر الله وأمر رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَاللِّجَالِ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: 1]. ولقوله ﷺ: «إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ

حَقًّا»⁽¹¹⁾، وهذه الحقوق هي: حقوق الزوجة على زوجها: حقوق مالية (وهي: المهر - والتنفقة - والسكنى)، وحقوق غير مالية (وهي: العدل في القسم بين الزوجات - والمعاشرة بالمعروف - وعدم الإضرار بالزوجة، وتعليمها دينها، والغيرة عليها... إلى آخره).

وأما حقوق الزوج على زوجته فهي: خدمة الزوجة لزوجها، التأديب، عدم الخروج من البيت إلا بإذن الزوج، عدم الإذن لمن يكره الزوج دخوله، تمكين الزوج من الاستمتاع، وجوب الطاعة، معاشرة الزوجة لزوجها بالمعروف...).

وهناك الحقوق المشتركة بين الزوجين كـ: (حق الاستمتاع - عدم إفشاء السر المعاشرة بالمعروف - تزويج أحدهما للآخر - التعاون والتناصح - التشاور فيما بينهما - المشاركة في الفرح والتروح - مراعاة الأهل والقرابة - المقابلة بالبشاشة والطلاقة...).

فلكل واحد من الزوجين على الآخر حقوق، فليؤد كل منهما حق الآخر؛ فإن احترام هذه الحقوق والواجبات المفروضة يوجب المودة ويديم حسن العشرة بين الزوجين، كما أن إهمالها بالكثية أو التقصير في بعضها ينجم عنه الشقاق والجفاء والبغض الموصل إلى الطلاق.

❁ العلاج:

إذا علم الزوج والزوجة ما لهما وما عليهما، فقد ملكا مفتاح الطمأنينة والسكينة لحياتهما، وتلك الحقوق تنظم الحياة الزوجية، وتؤكد حسن العشرة بين الزوجين، ويحسن بكل واحد منهما

(11) «صحيح الترمذي» (1163).

أن يعطي قبل أن يأخذ، ويضي بحقوق شريكه وأن يقابل الإحسان بإحسان أفضل منه، فذلك سبب الودّ وحلول الرّحمة والطّمانينة.

قال الشيخ ناصر السّعودي في تفسير سورة النساء: ﴿وَلَخَلَقْنَا نِسَاءَ الْبَشَرِ عَلَى مِثَالِ مَا خَلَقْنَا الرِّجَالَ وَالزَّوْجَاتِ وَالْقِيَامَ بِهِ، لَكُنَّ الزَّوْجَاتِ مَخْلُوقَاتٍ مِنَ الْأَزْوَاجِ، فَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُنَّ أَقْرَبُ نَسَبٍ وَأَشَدُّ اتِّصَالًا، وَأَوْثَقُ عِلَاقَةً» اهـ.

وإن من تمام أداء الحقوق أن ترضى الزّوجة بما فطر الله عليه الزّوج من القوامة، والمرأة من الضّعف، ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: 34].

يقول الطّبري رحمه الله: «يعني بقوله جل ثناؤه ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الرّجال أهل قيام على نساءهم، في تأديبهنّ، والأخذ على أيديهنّ فيما يجب عليهم لله ولأنفسهم ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ يعني: بما فضل الله به الرّجال على أزواجهم: من سقوهم إليهنّ مهوّرهنّ، وإنفاقهم عليهنّ أموالهم، وكفايتهم إياهنّ مؤنهنّ، وذلك تفضيل الله تبارك وتعالى إياهم عليهنّ، ولذلك صاروا قواماً عليهنّ، نافذي الأمر عليهنّ فيما جعل الله إليهم من أمورهنّ» [12].

وهذه القوامة تقتضي النصّح والتّوجيه والرّعاية والحماية، قال الله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34] وقال القرطبي رحمه الله: «ولا يخفى على لبيب فضل الرّجال على النساء، ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرّجل فهو أصلها، وله أن يمنعهما من التصرف إلا

(12) «تفسير الطبري» (290/8).

بإذنه، فلا تصوم إلا بإذنه، ولا تحجّ إلا معه... وعلى الجملة فـ (درجة) تقتضي التّفضيل، وتشعر بأن حقّ الزّوج عليها أوجب من حقّها عليه، ولهذا قال - عليه السّلام -: «وَلَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا بِالسُّجُودِ لَفَعَّرْتُ اللَّهَ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا»، وقال ابن عبّاس رضي الله عنهما: «الدرجة إشارة إلى حضّ الرّجال على حسن العشرة، والتّوسّع للنساء في المال والخلق»، أي: أن الأفضل ينبغي أن يتحامل على نفسه...

قال الماوردي: «يُحْتَمَلُ أَنَّهَا فِي حَقِّ النِّكَاحِ، لَهُ رَفْعُ الْعَقْدِ دُونَهَا، وَيُلْزَمُهَا إِجَابَتُهُ إِلَى الْفِرَاشِ، وَلَا يُلْزَمُهَا إِجَابَتُهَا». قلت: ومن هذا قوله - عليه السّلام -: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ دَعَاها زَوْجُهَا إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ عَلَيْهِ: لُعِنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَصْبِحَ» [13].

والزّوجة مطالبة بأن تحسن عشرة زوجها، والزّوج مطالب بالمعاشرة بالمعروف، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19].

قال ابن كثير: «أي: طيّبوا أقوالكم لهنّ، وحسّنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم، كما تحبّ ذلك منها، فافعل أنت بها مثله، كما قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 228]، وقال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» وكان من أخلاقه ﷺ أنه جميل العشرة دائم البشر، يُدَاعِبُ أَهْلَهُ، وَيَتَلَطَّفُ بِهِمْ، وَيُوسِّعُهُمْ نَفَقَتَهُ، وَيُضَاحِكُ نِسَاءَهُ... وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] اهـ [14].

فمن حسن العشرة أن يداري زوجته ويستميل قلبها، وأن يصبر على ما يبدر

(13) «الجامع لأحكام القرآن» (3/124، 125).

(14) «تفسير القرآن العظيم» (2/242).

منها - ما لم يكن فيه تضييع لحقّ الله أو حقّه -، والزّوجة مطالبة بحسن التّبعّل والطّاعة في غير معصية الله، وبهذا وذلك تستقيم الحياة الزوجيّة، ويسعد الزوجان.

السبب الخامس الاختلاف في تقاسم مسؤولية تربية الأولاد

عادة ما تشبّ المخاصمات بين الزوجين بسبب الخلاف حول من يتولّى مسؤولية تربية الأولاد، خاصّة أمام التّيارات العاصفة والفتن الهائجة، كالمناهج التّربويّة في المدرسة التي أهملت التّوجيه السّديد القائم على الهدي الإسلامي النّقي الذي يستمدّ أصوله من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فأمام هذه المعطيات وجد الزوجان نفسيهما أبوين مسؤولين! يتجادبان المسؤولية ويشتركان في أداء ما يجب عليهما نحو فلذات الأكباد، ويشعران بثقل الواجب ويتفقان إلى حدّ كبير في أصول هذه التّربية التي ينشأ عليها الأولاد، لكن قد يتصلّان أو يتصلّ أحدهما عن بعض هذا الواجب كالحرص على مراقبتهم فيما يكونون عليه من إيمان وأخلاق وصلاة وحفظ قرآن، ومتابعتهم في دراستهم، والحقّ أن المسؤولية مشتركة بين الزوجين، فلا يجوز للزوج أن يقصّر في واجبه تجاه أبنائه بسبب أعماله خارج البيت، كما لا يحقّ للزّوجة أن تقصّر بدورها في تربية أولادها بسبب ما تلقاه من المتاعب داخل البيت، أو بسبب الصّوارف والشّواغل



الحياة الزوجية حياة لها طبيعتها الخاصة، ولها أسرارها التي لا ينبغي لأحد أن يعرفها، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَسْأَلْكُمْ وَأَنْتُمْ لَبَّاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187]. والملاحظ أن كثيراً من الخلاف والشقاق الذي قد يحدث بين بعض الأزواج اليوم قد يكون سببه التدخلات الخارجية التي لا تفرض حلاً ولا ترفع خلافاً، وقد يكون ذلك من أقرب الناس إلى الزوجين؛ فقد يتدخل أحد الوالدين في تلك العلاقة فيفسدها بقصد أو بغير قصد، وهنا أشير إلى أمر مهم وهو أنه كلما كانت المودة والرحمة بين الزوجين قوية يسودها تقوى الله وغايتها العبودية لله، واشتقلاً بأمر الآخرة سداً الفراغ وفكراً بعقل ومنعاً بتفاهمهما أي طرف يكون سبباً في نشوب مشاكل هما في غنى عنها.

هذه مسؤولية الآباء والأمهات نحو أبنائهم والتي لا يمكن أن تعوض بغيرهم، وأمام هذه النصوص الشرعية على الوالدين عقد جلسات حوار لتقاسم مسؤولية الأولاد وليعملا على أن يكونا قدوة وأسوة لأولادهما، ويوفران جو العلم والإيمان لهم، وكل هذا يحتاج إلى جد واجتهاد ودعاء وإخلاص واحتساب...

قال ابن القيم:

«ما أفسد الأبناء مثل غفلة الآباء وإهمالهم واستسهالهم شرر النار بين الثياب لا فاكتر الآباء يعتمدون مع أولادهم أعظم ما يعتمد العدو الشديد العداوة مع عدوه وهم لا يشعرون لا فكم من والد حرم ولده خير الدنيا والآخرة، وعرضه لهلاك الدنيا والآخرة، وكل هذا عواقب تقرب الآباء في حقوق الله وإضاعتهم لها، وإعراضهم عما أوجب الله عليهم من العلم النافع والعمل الصالح، حرّمهم الانتفاع بأولادهم وحرم الأولاد خيرهم ونفعهم لهم هو من عقوبة الآباء» (17).

فهل من منتهى أيها الزوجان؟

إن العناية بشأن الأولاد من توفيق الله، وإذا قام به الزوج تقرباً إلى الله تعالى أعانه الله. جل وعلا. على جميع شؤونهم وعلى جميع حوائجهم، أما إهمال البيوت وتضييع الأولاد بدعوى التفرغ للعمل أو العلم فهذا الزوج - وهو قوام البيت - يذنب بحق أهله ويضيع الأمانة، ولنا أسوة في رسولنا الكريم حيث نجده مع زوجاته؛ وفي رعاية بناته رغم انشغالاته الدائمة.

(17) تحفة المودود بأحكام المولود (ص 147).

التي تضر ولا تنفع وتحول دون قيامها بواجب التربية.

العلاج:

يقول الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [الأحزاب: 1].

قال العلامة ناصر السعدي رحمه الله في

تفسير هذه الآية:

«أي: يا مَنْ مِنْ اللَّهِ عليهم بالإيمان، قوموا بلوازمه وشروطه: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ موصوفة بهذه الأوصاف الفظيعة، ووقاية النفس بالزامها أمر الله، والقيام بأمره امتثالاً، ونهيه اجتناباً، والتوبة عما يسخط الله ويوجب العذاب، ووقاية الأهل والأولاد، بتأديبهم وتعليمهم، وإجبارهم على أمر الله، فلا يسلم العبد إلا إذا قام بما أمر الله به في نفسه، وفيما يدخل تحت ولايته من الزوجات والأولاد، وغيرهم ممن هو تحت ولايته وتصرفه» اهـ (15).

وجاء في السنة أن الرجل والمرأة في الأسرة مسؤولان عن تبعة التربية والتنشئة للأولاد، فعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ: فَالْأَمِيرُ رَاعٍ عَلَى النَّاسِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (16).

(15) «تفسير السعدي» (ص 874).

(16) رواه البخاري ومسلم.

● العلاج:

على الزوجين أن يجعلوا لحياتهما الزوجية خصوصيةً ويحيطانها بسياج منيع ويعمرانها بالعلم والعمل الصالح ما استطاعا إلى ذلك سبيلاً.

وإذا قُدر وقوع خلاف بينهما حاولا حله داخل البيت دون حُكم أو وسيط؛ لأن اعتماد الزوجين على نفسيهما في حل مشاكلهما هو أفضل سبيل لسعادتهما، ولا يعرضان مشاكلهما لأحد من قريب أو بعيد، إلا إذا استعصى عليهما الاهتداء إلى الحل الناجع الذي يقضي على الخلاف ويعيد الوثام والتفاهم إلى بيتهما، فحينئذ لا بأس بتدخل من غرضه الإصلاح لا سيما إن كان من أهل الإصلاح والحكمة والتعقل، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: 35].

وقد أصلح النبي ﷺ خلافاً نشب بين علي وابنته فاطمة عليها السلام، فقد روي عن سهل بن سعد قال جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد علياً في البيت فقال: «أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟» قالت: كان بيني وبينه شيء ففاضبني فخرج فلم يقل عندي، فقال رسول الله ﷺ: «لإنسان: «انظُرْ أَيْنَ هُوَ؟» فجاء فقال: يا رسول الله هوي المسجد راقداً، فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول: «قُمْ أَبَا تُرَابٍ قُمْ أَبَا تُرَابٍ» (18).

فعلى الزوجين أن لا يدخل بينهما إلا صاحب الدين والعلم إن احتاجا إلى ذلك، والضرورة تقدر بقدرها.

(18) البخاري ومسلم.

السبب السابع

غياب التدئين القائم على العلم

ويعتبر هذا من أكبر الثغرات الموجودة في البيوت، ولا شك أن هذا الأمر له الأثر البالغ في الحياة الزوجية. فالرجل إذا لم يهتم بتعليم زوجته وأولاده أمور دينهم، يجني نشوز زوجته وعقوق أولاده، فالمرأة الجاهلة بأمور دينها لن تعرف حق زوجها، ولن تستطيع أن ترعى منزلها كما ينبغي، وتتهاون في القيام بعبادة ربها على الوجه الذي يرضي الله عز وجل، فتقل البركة ويجد الشيطان المجال الواسع لإفساد العلاقة بين الزوجين فتشرب الخلافات وتحل الويلات، وما يقال في حق المرأة يقال في حق الرجل أيضاً.

● العلاج:

الواجب على الزوج أن يعلم زوجته أمور دينها؛ فيعلمها أصول الدين، ويرسخ في قلبها حب الله وحب رسوله ﷺ وصدق الانتماء لهذا الدين، ويعلمها أحكام الطهارة وأحكام العبادات، ويعلمها نواهل العبادات، ويعلمها حقوق الزوجية ومكارم الأخلاق، ويحذرها من مساوئ الأخلاق.

وكذلك يراقب قيامها بالعبادات من صلاة، وصيام، وأذكار، وغيرها.

ويحسن به أن يتعاهدها بالموعظة والتذكير، فيوصيها بتقوى الله تعالى ويذكرها بالموت والقبر والآخرة، ويرغبها في الجنة والأعمال الموصلة إليها، كما ينبغي له أن يبعدها عن كل ما يسبب انحرافها ببعدها عن ربها أو فساد أخلاقها.

ولا يليق بالزوج أن يكون همه توفير قوت الأبدان وهوي غفلة عن قوت الأرواح ظاناً أنه يحسن صنفاً، بل عليه أن يخصص وقتاً لطلب العلم الشرعي وتعليم أهله.

وكذلك المرأة إذا كانت ذات حظ من العلم وقدر من الديانة أن تسعى في نصح زوجها وإعانتته على القيام بأمور دينه.

ما أسعدها من لحظات! عندما تجد الزوجة زوجها يحثها على العبادة، ويعينها عليها، وما أبركها من أوقات! حين يجد الزوج عوناً من زوجته وتشجيعاً منها له على خوض غمار الحياة.

وختام القول، فإن الحياة الزوجية لا بد أن تبنى على أصول قوية، سندها كتاب الله وسنة نبيه ﷺ لتمتلي بالمودة والرحمة، لا مجال فيها لرسوخ خلافات إلا على سبيل العبور حتى لا تتحول إلى شقاق ونزاع، والواجب على الزوجين معالجة كل مشكل يطرأ على حياتهما بالتماس المعاذير ومراعاة طبائع النفوس، لأن الأسرة مهما وُجد الانسجام بين أفرادها فلا بد أن تتعرض يوماً لهزات بحدوث خلافات بين الزوجين، ووقوع تقصيرات من أحد الجانبين، ولا عجب في هذا ولا عيب، إنما العيب في تطور الخلاف، وبعد الشقاق، والتماذي في الخطأ دون محاسبة النفس ومراجعتها وإخضاعها لأمر ربها وهدى نبيها ﷺ.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيينا محمد.



ضوابط اجتهاد العامي في تنزيل الأحكام

أحمد معمر
نشرت

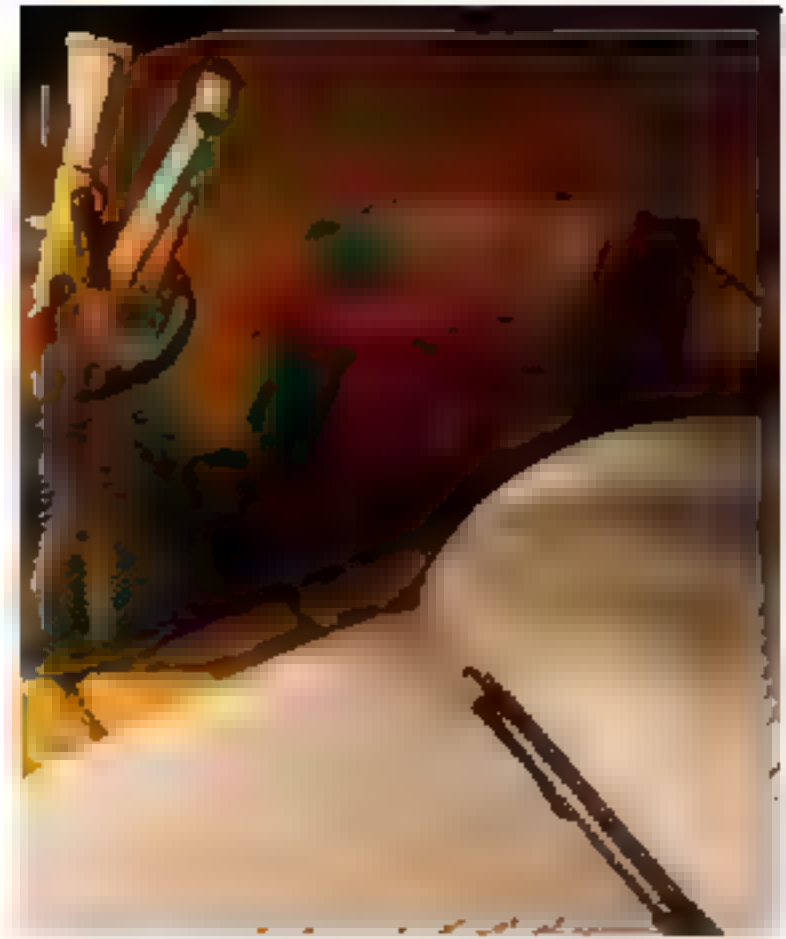
تفويض تحقيقها وإجرائها على وجهها إلى المكلفين، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَارٍ﴾ [النكاح: 173]، فإن مرتبة الاضطرار مرد تقديرها إلى إدراك المكلف، ومثله قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخَصَّةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِأَثَرٍ﴾ [النكاح: 3]، فحصول المخصصة يعرفها المكلف من نفسه، وما يكون مخصصة لأحد، قد لا يكون كذلك لآخر عنده قوة على التحمل، وكما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [النكاح: 196]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُقَرَّبَةِ قَدْرُهُ﴾ [النكاح: 236]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النكاح: 25]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوْزَةً﴾ [النكاح: 3]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [النكاح: 43]، وغيرها من الآيات التي تسند تحقيق متعلقات الأحكام إلى اجتهادات المكلفين حسب مدركاتهم، ومقدار وسعهم.

أما في الهدي النبوي، فقد أحال النبي ﷺ إلى المصلي تحري الصواب حال شكه في الإتيان ببعض أجزاء الصلاة، أو التردد في عدد ركعاتها، فقال ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ

يَحْتَاجُ كُلُّ مَكْلَفٍ لِلْقِيَامِ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ، إِلَى بَذَلٍ وَسَعَةٍ لِلأَطْلَاعِ عَلَيْهَا فِي مَظَانِّهَا، حَتَّى يَتَبَصَّرَ مُرَادَ اللَّهِ مِنْهُ فِي عِبَادَاتِهِ وَمَعَامَلَاتِهِ، وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ الْأَحْكَامِ بِتَوْقُفٍ إِبْقَاعُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِي تَحْدِيدِهِ، وَتَنْزِيلِهِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَهَذَا الْاجْتِهَادُ لَا يُمَكِّنُ حُصُولَ التَّكْلِيفِ إِلَّا بِهِ»⁽¹⁾، بدءً من بحث المكلف عن عالم وريح يستقيته إلى فتاوي الأحكام الشرعية التي يتوقف العمل بها على نظر المكلف في مدى مطابقتها مع حاله، فإن كل مكلف بصير بخاصة نفسه وحاله، وإليه وحده يعود تحقيق مناطات الأحكام الشرعية في شخصه بتنزيل كفياتها ومقاديرها العامة على حاله بصفة خاصة، حتى يتمكن من العمل باللائق به منها في مقام عبوديته لربه، وقد دل على اعتبار هذا الاجتهاد جملة من الأدلة انتظمت مسائل شرعية متنوعة، جاء فيها

(1) «المواظقات» (364/4).





فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتَمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ
ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ⁽²⁾، وكما في قوله
ﷺ: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ»، وقوله ﷺ:
«سَدُّوا وَقَارِيُوَا»، وقوله ﷺ: «خُذِي
مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»، وقوله
ﷺ: «اَكْلَقُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ»،
وقوله ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ
فَقَاعِدًا»، وقوله ﷺ: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَبِلِسَانِهِ»، وقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِخَصْرَةٍ
الطَّعَامِ وَلَا وَهُوَ يَدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ».

هذه الأحاديث كلها تتضافر دلالتها
على أن هناك جملة من الأحكام
الشرعية يتوقف تحديد محلها والعمل
بها على تأكد المكلف من تحقق المطابقة
بين الحكم الشرعي المجرد، ومسألته
وحاله التي يحفها عامل الزمان والمكان،
وهذا ما يسمّى: «تحقيق المناط»⁽³⁾، أي
أن المكلف بعدما يتعرف على الحكم
الشرعي - بسؤال أهل الذكر - يتفقد حاله
وزمانه ومكانه، ويحقق في نفسه العمل

(2) رواه البخاري (401) ومسلم (572).

(3) قال الشاطبي في «الاعتصام» (572/2) «وأما
النظر في مناط الحكم، فإن المناط لا يلزم منه أن
يكون ثابتاً بدليل شرعي فقط، بل قد يثبت بدليل
غير شرعي أو بغير دليل، فلا يشترط في تحقيقه
بلوغ درجة الاجتهاد، بل لا يشترط فيه العلم فضلاً
عن درجة الاجتهاد».

بما يناسبه شرعاً من الأحكام، فلو علم
مثلاً أن الشرع أناط (علق) جواز التيمم
بدل الاغتسال - على حصول العجز أو
لحوق الضرر به، نظر في نفسه هل فيه
قوة على تحمل الاغتسال أو لا؟ وفي زمانه
هل هو زمان برده شديد، يؤثر على
صحته، أم جوه حار لا يؤثر؟ وفي مكانه،
هل يتاح له أن يجد فيه محلاً للاغتسال
بالماء الساخن، أم يتعذر عليه ذلك؟
وبناءً على تحقيق المناط في نفسه يكون
العمل بالحكم الشرعي بعداً، وقد يجوز
لمكلف ما لا يجوز لغيره؛ لاختلافهما في
«تحقيق المناط»، ولو اتحدت مسألتهما.

اجتهاد المكلف في تقدير المشقة الواقعة والعمل بالرخص:

سبق معنا نصوص شرعية، تحيل
النظر إلى المكلف في تقدير العمل
ببعض الأحكام التكليفية، وكان منها
جملة تتعلق بالتخفيف والرخص، شرع
للمكلف الترخص بها، إذا طرأت عليه
ضرورة أو حاجة ألجأته إلى الحرج أو
الضيق، وحتى يهتدي المكلف إلى تقدير
المشقة الموجبة للأخذ بالرخصة، لا
بد له من الركون إلى بعض الضوابط
والأحكام، التي قررها العلماء لترشيد
المكلفين، في التعامل مع أحكام الرخص
الشرعية، منها:

على المكلف أن لا يقدم على شيء
لم يستفت فيه أهل العلم، فإن تعيين
المشقة على مستوى الأحكام وضبط
الأوصاف، من شأن أهل العلم، أما
تنزيل المشقة المعتبرة على محلها في
المستوى التطبيقي، فإن المكلف أدري

بها، إذا ألّت به.

الأصل في المشقة المقترنة بالتكاليف
الشرعية، أنها في محل قدرة المكلف،
وما زاد من المشاق على المعتاد إلى
درجة الحرج والضيق، - بحيث يشوش
على النفوس ويقلقها العمل مع وجود
تلك المشقة⁽⁴⁾ - فذلك مناط الترخص،
وضابطه: أن يلحق المكلف نوع مشقة
تقطع عن عمله، أو تحدث خلافاً في
حال من أحواله، يتسبب في هلاكه، أو
تلف عضو من أعضائه، أو مرضه، أو
تأخير برئه، أو ذهاب شيء من ماله
يضر به.

دليل المكلف إلى معرفة حصول
المشقة المعتبرة من عدمه، هو العرف
والعادة، أو الاستعانة بأهل الاختصاص
كمطبيب ثقة، أو عالم خبير، أو عارف
بمجاري العادات، حتى ينكشف له ما
يلحقه فيه الضرر، فيتخلص عنده،
وما لا فلا، وهنا يقوم المكلف بتقدير
حجم هذه المشقة الواقعة عليه، ومدى
إضرارها به، فكل مكلف فقيه نفسه،
في تنزيل فتوى العالم، وتحت ظل تقواه
لربه، وبصره بخاصة نفسه، له أن
يأخذ بالرخصة، ويسقط عنه ما لا
طاقة له به.

ليس للمكلف الترخص إلا حال
علمه بحصول المشقة، أو غلبة ظنه
بذلك، ولا عبدة بالأوهام والظنون
المرجوحة، فإذا غلب على ظنه لحوق
المشقة به - بعد سؤال أو تجربة - جاز
له الترخص، ولو بان خطأ ظنه بعد
ذلك، فهو معذور، فإن الاعتماد على
غلبة الظن عند تعذر العلم جائز، ومن

(4) راجع «الموافقات» (207/2) للإمام الشاطبي.



قواعد الفقه: أَنَّ «الغالب كالمحقق»، و«ما قُرب من الشيء يُعطى حكمه».

ومما يجدر التنبيه إليه في هذا الموطن، هو أَنَّ رِقَابَةَ التَّقْوَى، كما تُوجب من صاحبها التَّحَرُّزَ من الأخذ بالرُّخص، من غير موجباتها، فكذلك تمنع صاحبها من إلحاق الضرر بنفسه وإيقاعها في الحرج، استسلاماً للوساوس، فإِنَّ الله تعالى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ⁽⁵⁾، كما قال ﷺ.

حديث «استفت قلبك»...
وإن أفتاك الناس وأفتوك⁽⁶⁾؛

تَبَايَنَت آراءُ العلماء في شرح هذا الحديث، ولعلنا نجمل فصول بحوثهم⁽⁷⁾ فيما يلي:

كل حكم شرعي مبني على أمرين: التعرف على دليل الحكم، والتعرف على محل تطبيق الحكم، أمَّا الأول فمرده إلى مصادر الاستدلال من الكتاب والسنة والإجماع، وما بني عليها، ولا موقف للقلب منها إلا الإذعان والتسليم، ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٨)، وأمَّا تنزيل الحكم على محله الملائم له، بعد سؤال أهل الذكر وفهم مرادهم، فالإنسان على نفسه بصيرة، وعند الاشتباه والريب هو مُطالب بالتزام الحكم المناسب لحاله، فلا يُقدم على شيء خاك في صدره، أو لحت نفسه فيه مظاهر الحرمة، وما أشكل عليه

(5) رواه ابن حبان في «صحيحه» (354)، وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (11/3).

(6) الحديث صحيحه الألباني في «صحيح الترغيب» (1734).

(7) جملة ما لخصته تجده مع تأصيل وتفصيل في كتاب «الاعتصام» للإمام الشاطبي (574/2).

تحقيق مناطه نأى بنفسه عن التلبس به؛ لقوله ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»⁽⁸⁾.

محل العمل بهذا الحديث في المشتبهات ومواطن الشك، أمَّا ما بَانَ دليلاً وظهرت حجته، فلا عبرة فيه بسكون النفس وانشراح القلب، وليس للمؤمن فيه إلا طاعة الله ورسوله ﷺ⁽⁹⁾، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: 36].

ليس كل قلب يستفتيه صاحبه، ولكنه القلب الذي تطلع بالإخلاص وعمر بالإيمان، وتزین بالتقوى، واستضاء بخشية الله رب العالمين، ولهذا «لا يعمل على كل قلب، قُربٌ موسوس ينفر عن كل شيء، ورُبَّ شره متساهل يطمئن إلى كل شيء، ولا اعتبار بهذين القلبين، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق المراقب لدقائق الأحوال، وهو المحك الذي يمتحن به خفايا الأمور، وما أعز هذا القلب في القلوب»⁽¹⁰⁾.

«وليس المراد بقوله: «وإن أفتوك»؛ أي: إن نقلوا إليك الحكم الشرعي فاتركه وانظر ما يفتيك به قلبك، فإن هذا باطل وتقول على التشريع الحق، وإنما المراد ما يرجع إلى تحقيق المناط»⁽¹¹⁾.

نسأل الله أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً، آمين.



(8) «صحيح سنن الترمذي» (2518)، راجع «الإرشاد» للفقيه الأصولي محمد علي فركوس (ص114) وما بعدها.

(9) راجع «جامع العلوم والحكم» (254) لابن رجب الحنبلي، و«البحر المحیط» (402/4) للزركشي.

(10) «أحياء علوم الدين» (118/2) لأبي حامد الغزالي.

(11) «الاعتصام» (574/2) للإمام الشاطبي.



السنة والزندقة

□ قال محمد الخضر حسين رحمه الله:

«لا يزال السلف الصالح من الصحابة والتابعين يجعلون الأحاديث أصلاً من أصول الدين، يقفون عندها إذا وجدوها ولا يتجاوزونها، حتى أخذت الزندقة تعبت من وراء ستار، فكان من مكايدها أن أجرت على السنة شياطينها: أن مأخذ الدين هو القرآن وحده، وأن السنة لا تستقل بإنشاء الأحكام، يقولون هذا؛ ليسقطوا جانباً كبيراً من أحكام الدين».

له الأعمال الكاملة، (5/1994) ما

العلم من الجهاد في سبيل الله

□ قال العلامة عبد الرحمن السعدي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ

لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [سورة المجادلة: 66]:

«فإن طلب العلم الشرعي من الجهاد في سبيل الله، بل هو أحد نوعي الجهاد الذي لا يقوم به إلا خواص الخلق، وهو الجهاد بالقول واللسان للكفار والمنافقين، والجهاد على تعليم أمور الدين، وعلى رد نزاع المخالفين للحق، ولو كانوا من المسلمين».

له تفسير الكريم الرحمن، (ص 635) ما

الاشتغال بذكر الله

□ قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«مَنْ كَانَ مشغولاً بالله، وبذكره ومحبتة في حال حياته، وجد ذلك أحوج ما هو إليه عند خروج روحه إلى الله، ومَنْ كَانَ مشغولاً بغيره في حال حياته وصحته، فيعسر عليه اشتغاله بالله وحضوره معه عند الموت، ما لم تدركه عناية من ربه، ولأجل هذا كان جديراً بالعقل أن يكرّم قلبه ولسانه ذكر الله حيثما كان لأجل تلك اللحظة التي إن فاتته شقي شقاوة الأبد؛ فتسأل الله أن يميننا على ذكره وشكره وحسن عبادته».

له طريق الهجرتين، (2/699-670) ما

الإصلاح الديني

□ قال مبارك الميلي رحمه الله:

«الإصلاح الديني ضرب من ضروب الإصلاح الاجتماعي، ولكن له المقدمة عليها؛ لكونه سبباً للسعادتين بخلاف بقية الضروب، فإنها قاصرة على السعادة الدنيوية، ولعل أحداً لا ينكر حاجتنا إليه فيدعي أن عقائدنا سالمة وعباداتنا صحيحة».

وإن عوامنا لا يجهلون دينهم ولا يشتبه عليهم ما هو منه بما هو ملصق به، وأن الخاصة منا وقدوة العامة من علماء وشيوخ زوايا بنجوة من البدع، غير مقصرين في إرشاد العامة».

له آثار الشيخ مبارك الميلي، (1/264) ما

دُرر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله

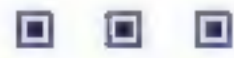
«وباب الفساد الذي وقع في هذه الأمة. بل وفي غيرها: هو التفريق والاختلاف، فإنه وقع بين أمرائها وعلمائها من ملوكها ومشايخها وغيرهم من ذلك ما الله به عليم؛ وإن كان بعض ذلك مغفوراً لصاحبه لاجتهاده الذي يفسر فيه خطوه أو لحسناته الماحية أو توبته أو لغير ذلك؛ لكن يعلم أن رعايته من أعظم أصول الإسلام؛ ولهذا كان امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة بالسنة والجماعة ويذكرون في كثير من السنن والآثار في ذلك ما يطول ذكره».

[مجموع الفتاوى (360/22)]



«وسعادة العبد في كمال افتقاره إلى الله، واحتياجه إليه، وأن يشهد ذلك ويعرفه ويتصف معه بموجبه، أي بموجب علمه ذلك؛ فإن الإنسان قد يفتقر ولا يعلم مثل أن يذهب ماله ولا يعلم؛ بل يظنه باقياً فإذا علم بذهابه صار له حال آخر، فكذلك الخلق كلهم فقراء إلى الله، لكن أهل الكفر والنفاق في جهل بهذا وغفلة عنه وإعراض عن تذكره والعمل به، والمؤمن يقر بذلك، ويعمل بموجب إقراره، وهؤلاء هم عباد الله».

[مجموع الفتاوى (41/1)]



«لا يكون عشق الصُّور إلا من ضعف محبة الله، وضعف الإيمان؛ والله تعالى إنما ذكره في القرآن عن امرأة العزيز المشركة، وعن قوم لوط المشركين، والعاشق المتيم يصير عبداً لمعشوقه، منقاداً له، أسير القلب له».

[مجموع الفتاوى (293/15)]



«قيل: إن من المسائل مسائل جوائها السُّكوت؛ كما سكنت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء، والنهي عن أشياء حتى علا الإسلام وظهر؛ فالعالم في البيان والبلاغ كذلك؛ قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التمكن كما أخر الله سبحانه إنزال آيات، وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله ﷺ تسليمًا إلى بيانها».

[مجموع الفتاوى (59/20)]



«اعلم أن محرّكات القلوب إلى الله عز وجل ثلاثة: المحبة والخوف والرجاء».

وأقواها المحبة؛ وهي مقصودة تُراد لذاتها؛ لأنها تُراد في الدنيا والآخرة بخلاف الخوف فإنه يزول في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا إِلَهُكَ أُؤْتِيكَهُ اللَّهُ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [التوبة: 21] والخوف المقصود منه الزجر والمنع من الخروج عن الطريق؛ فالمحبة تلقى العبد في السير إلى محبوبه، وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه؛ والخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب؛ والرجاء يقوده.

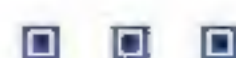
فهذا أصل عظيم يجب على كل عبد أن يتنبه له، فإنه لا تحصل له العبودية بدونه، وكل أحد يجب أن يكون عبداً لله لا لغيره».

[مجموع الفتاوى (95/1)]



«إن الحق في نفس الأمر واحد، وقد يكون من رحمة الله ببعض الناس خفاؤه لما في ظهوره من الشدة عليه».

[مجموع الفتاوى (159/14)]





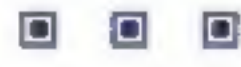
□ الأخ المكرّم أبو عبد الرحمن علي بوقفالة . وفقه الله . أستاذ في التعليم من بلدية مناعة بولاية المسيلة يرغب في مراسلته التي بعث بها إلى هيئة تحرير المجلة إلى تخصيص مقالات تُعنى بالتربية والتوجيه يستفيد منها المعلمون والأساتذة والمربّون، وهو اقتراح جيّد نحاول تلبية رغبته . بمشيئة الله . التي هي رغبتنا ورغبة الجميع، يسرّ الله تحقيقها.



□ أمّا الأخ الفاضل باديس أمين جامعي من البويرة، فتشكره على رسالته التي عبّر فيها عن إعجابه بالمجلة ومحبته لمطالعتها، وقد ذيلها بمحاولة شعرية أثني فيها على فضيلة الشيخ محمّد علي فركوس . حفظه الله .، وتنصحه بمراجعة قواعد الأوزان الشعرية ليرقى شعره إلى المستوى المطلوب، مع دوام التوفيق.



□ كما بعثت الأخت الكريمة قليل ليلي برسالة في شكل مقالة تحت عنوان «حين تملو الحياة أمواج من القلق والاضطراب»، وهي لطيفة في معانيها، رفيقة في ألفاظها، شكر الله جهدها ووفقها إلى مزيد من البذل والعطاء.



□ كما ورد إلينا رسالة عن طريق البريد الإلكتروني من الأخ الودود مراد شابي . وفقه الله . من مدينة جيجل يشكر فيها طاقم المجلة شكراً جزيلاً، بارك الله فيه وسدده.



□ وعن طريق البريد الإلكتروني أيضاً وردت رسالة مفعمة بمعاني الحب والودّ وشدّ الأزر من الأخ الحبيب زين الدين بن عمر ضيف الله . سدده الله . من بلدية القيقبة بدائرة رأس العيون بمدينة باتنة، وقد نبّه . حفظه الله . إلى تخصيص منبر يُسلط فيه الضوء على بعض السنن المهجورة، فتسأل الله أن يوفقنا لذلك.



الأماني